المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية

مجلة علمية دولية، سداسية و محكمة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية،
جامعة د. يحيى فارس بالمدية

العدد:02– سبتمبر 2014

المراسلات والاشتراك

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية
جامعة د. ي. فارس – المدية ، 26000 ، الجزائر
البريد الالكتروني: rev.lab_mefi@yahoo.com
تلف: 025583286 (00213)

الاتصال والاستعلام

الهاتف الثابت: 025583286 (213 +)
الهاتف المحمول: 0670414605 / 0662816082 (213+)

الرئيس الشرفي

أ.د. زغدار أحمد / مدير جامعة المدية

مدير المجلة

أ.د. مكيد علي / رئيس المجلس العلمي/ كلية العلوم ق.ت.ت.

مدير النشر

د. تهتان موراد

رئيس التحرير

د.مزيود إبراهيم

هيئة التحرير

د.شوقي قبطان

د.مولوج كمال

أ.بولصنام محمد

أ.غزازي عماد

أ.بوعزيز عبد الرزاق

اللجنة العلمية

أ.د. مكيد علي ، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

أ.د. لرباني موسى، ج. الإسلامية، ك.لامبور، ماليزيا

أ.د. دباغية محمد، ج. الأهلية، عمان، الأردن

أ.د. محمد صالح، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. خرباشي حميد، ج.، ميرة، بجاية، الجزائر

أ.د. صوالحي يونس، ج. الإسلامية، ك.لامبور، ماليزيا

أ.د. تباني ع.القادر، ج. الكيبك، كندا

أ.د. أنتيبن سرغاي، ج. ج.د.م.، موسكو، روسيا

أ.د. قدي ع.المجيد، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. صالحي صالح، ج. سطيف01، الجزائر

أ.د. خالفي علي، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. زكان أحمد، م.ع.إ.ت.، الجزائر

أ.د. باشي أحمد، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. تومي صالح، ج. الجزائر03، الجزائر

أ.د. راتول محمد، ج. الشلف، الجزائر

أ.د. فرحي محمد، م.ع.ت.، الجزائر

أ.د. لعلاوي عمر، م.ع.ت.، الجزائر

أ.د. رزيق كمال، ج. البليدة، الجزائر

أ.د. بوشنافة الصادق، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

أ.د. رميدي ع.الوهاب،ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د. عطيل أحمد، م.ع.ت.، فرنسا

د. موسى سعداوي، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د. خليل ع.القادر، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.بوفاسة سليمان، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.سماي علي، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.تهتان موراد، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.يدو محمد، ج. البليدة، الجزائر

د.جليد نور الدين، م،ج. تيبازة، الجزائر

د.بن عناية جلول، ج. خ. مليانة، الجزائر

د.بوعافية الرشيد، م،ج. تيبازة، الجزائر

د.سالمي الرشيد، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

د.مزيود إبراهيم، ج. ي. فارس، المدية، الجزائر

شروط النشر

1.لغـة النشــر:

تقبل المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية الأوراق والبحوث العلمية غير المنشورة من قبل، في تخصصات العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية،المكتوبة باللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى الإنجليزية والفرنسية.

2.التحكيــم :

- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم، ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.
- الأفكار الواردة في المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

3.شروط النشر:

يشترط في الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ما يلي :

- أن لا تكون قد نشرت من قبل.
- أن لا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.
- يحرر المؤلف تعهد يلتزم من خلاله بعدم نشر أو تقديم المقال للنشر في مجلات أخرى.
- الالتزام بالتحليل العلمي والتقيد بالمنهجية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية و الإنسانية.
- ترتيب المقالات في المجلة يخضع لاعتبارات فنية بحتة.

4.شروط الورقة المقدمة للنشر:

- تحرر المادة العلمية العربية وفق برنامج Microsoft word، وبخط arabic traditional و بمقياس 14، أما الملخص بالفرنسية أو الانجليزية فيكون بخط times new roman مقياس 12.
- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز 100 كلمة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال بنفس عدد الكلمات.
- الصفحات تكون من شكل:A4 بهامش 2 في كل جهات الصفحة.

– لا يتعدى عدد صفحات المقال 20 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع.

– تذكر المراجع في آخر الصفحة وان لا يحتوي النص إلا على رقم المرجع الذي يذكر في نهاية الورقة البحثية.

– في حالة احتواء المقال على جداول، صور أو رسوم، يجب أن تكون وفق النص، مرقمة ومعنونة بالخط traditional arabic بمقياس 13 ، وبالخط times new roman بمقياس 11.

– يرفق المقال بمعلومات عن مؤلفه:الاسم واللقب، الدرجة العلمية، المؤسسة، الهاتف/الفاكس،البريد الالكتروني. بيانية.

5.إرسال المقالات:

تعنون جميع المراسلات إلى:

السيد: أ.د مكيد علي، مدير المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– جامعة الدكتور يحيى فارس
حي عين الذهب– المدية 26000– الجزائر.
البريد الالكتروني : rev.lab_mefi@yahoo.com

6.الاستعلامات:

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال :

الهاتف الثابت:025583286 (213+)
الهاتف الجوال : 0670414605 /0662816082 (213+)
البريد الالكتروني للمخبر: lab_mefi@yahoo.com

فهرس المجلة

الرقـــم	العنوان	الكاتب	الصفحة
01	الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	أ.د بابا عبد القادر أ.اجري خيرة	34-11
02	أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع الإشارة خاصة إلى الأزمة المالية العالمية 2008	أ.غزازي عماد	52-35
03	دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي	د.خليل عبد القادر أ.عامر حبيبة	80-53
04	دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر 1970-2012	أ.هدروق احمد	110-81
05	دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية	د.بوعافية الرشيد	131-111
06	سياسة التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية – دراسة حالة دبي–	أ.لحمر هيبة	151-132
07	استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية	د.رتيعة محمد	171-152
08	الصناعة في الجزائر الواقع و الأمل و أثرها على الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2014	د.يدو محمد أ.بضياف محمد. أ.توزورت رضا	201-172
09	الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن– دراسة ميدانية–	د.خالد عيادة عليمات	231-202
10	اثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر	أ.بن يحيى نسيمة	251-232

الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أ.د /بابا عبد القادر– جامعة مستغانم

أ/ أجري خيرة – جامعة مستغانم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الامتيازات الجبائية والدور الذي تلعبه في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال التطرق أولا لمفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي؛ ثانيا العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثالثا الامتيازات الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛ رابعا تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دعم القطاع الخاص؛ تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛ استقطاب الاستثمار الأجنبي)، وفي الأخير يتم دراسة تأثير التحفيزات الجبائية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل بأنه لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف مقارنة مع الدول العربية، وأن الدور الذي تلعبه الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه بعد.

Abstract :

Le but de cette étude est d'analyser les privilèges fiscaux et le rôle qu'ils jouent pour attirer les investissements directs étrangers, et en prenant en compte d'abord les concepts généraux sur les politiques fiscales et les investissements étrangers, Deuxièmement les facteurs de motivation pour attirer les investissements directs étrangers, Troisièmement, les avantages fiscaux pour les investissements directs étrangers en Algérie; Enfin, l'étude de l'impact des mesures de relance fiscal sur les flux d'investissements directs étrangers, Nous avons conclu que les investissements étrangers directs en Algérie sont encore faibles par rapport aux pays arabes Et le rôle des privilèges fiscaux pour attirer l'investissement étranger direct n'a pas encore atteint son but.

المقدمة

إن الانفتاح الكبير بين الدول وسهولة التبادل التجاري فيما يخص انتقال رؤوس الأموال، وظهور التكتلات الاقتصادية ومنظمات مالية، أدى إلى تزايد المنافسة بين الدول في جذب رؤوس الأموال للاستثمار وخصوصا الدول النامية التي تجد هذا الاستثمار مدخلا مهما من مداخل التنمية الاقتصادية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعباءها؛ ومساهمتها في الادخار؛ كما يقلل من معدلات البطالة بالإضافة إلى اكتساب الخبرة للعمالة الوطنية عند احتكاكها بالعمالة الأجنبية؛ إضافة إلى أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وكل هذه الإيجابيات تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي، وتعتمد قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى حد كبير على توافر مقومات محددة للدولة المضيفة والتي يطلق عليها محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف السياسية والأمنية؛ الاجتماعية والاقتصادية.

والجزائر وكغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، بحيث باشرت العمل بتشجيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية منذ بداية التسعينيات، بهدف تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إقرار السياسات المساعدة والمتمثلة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تقضي إلى ضرورة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية، والتي تهدف إلى تحرير أسعار الصرف وخفض معدلات التضخم لتحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى رفع احتياطاتها من العملة الصعبة وإصلاح نظامها المالي والقانوني، فضلا عن الحوافز والمزايا والتسهيلات الضريبية والجمركية والإعفاءات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية على التدفق، كل هذا بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب هذه الاستثمارات.

وانطلاقا مما هو سائد في العالم من اتساع استخدام الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت الجزائر في إصدار عدة تشريعات وقوانين التي تتضمن حزمة هائلة من التحفيزات والتسهيلات، ومن هنا وبالتركيز على التحفيزات الضريبية الجبائية دون غيرها من التحفيزات، يتم طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى أربع محاور رئيسية هي:

- مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي؛
- العوامل المحفزة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر
- الامتيازات الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات: إستراتيجية دعم القطاع الخاص؛ تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛ استقطاب الاستثمار الأجنبي؛ دراسة حالة: الحوافز الجبائية وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: تعريف السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر

1.1- السياسة الجبائية

تعرّف السياسة الجبائية بأنها مجموع البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية و اجتماعية و السياسة[1]، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات ووسائل واستخدامها بشكل هادف ومنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وتعّرف أيضا السياسة الجبائية على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع [2] ، فالسياسة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية، ومن هذه التعريف يتضح أن للسياسة الجبائية عدة سمات تتلخص فيما يلي:

- تعد السياسة الجبائية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة؛
- ترتكز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق والبرامج الموضوعية، ومنها الإعفاءات والتخفيضات؛

- تعد جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها؛

- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعنية التي تتخذها السلطة الجبائية المختصة وفق سياسة جبائية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة[3].

2.1- الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي، ويقصد بهذا الأخير" تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو لعدة شركات[4].

ويعرّف أيضا بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة؛ استرجاع مؤسسة أجنبية؛ تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب...، الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة[5].

وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بنفوذ أكبر في إدارة المؤسسة[6].

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعرف الاستثمار المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للاستثمار)، وتعرف الشركة الأم المستثمر الأجنبي على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق

10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[7].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي[8].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل فالاستثمارات الأجنبية هي نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، يتضمن تحويلات مالية ونقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، إذن هو حركة من حركات رؤوس أموال على المدى الطويل، وبصفة عامة يتشكل الاستثمار الأجنبي من حصص في رأسمال؛ إعادة استثمار الأرباح؛ قروض ما بين الشركات، ومن المتوقع أن يجلب معه عمالة فنية مدربة تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية، وجلب التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة أنها تساهم في خلق فرص عمل.

ثانيا: حوافز وامتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2– التعريف

بداية يجب التنويه أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الحوافز، فبصفة عامة تعتبر الحوافز نوع من أنواع المساعدات التي تمنحها الدولة للمستثمرين، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها [9]، ومنه يمكننا إعطاء تعريف شامل لحوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، تعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيتها وتأهيلها، أو لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصاديا[10]، وعلى العموم، فإن هذه الحوافز وضعت في الأساس لخدمة التنمية، والاستفادة من التأثيرات الخارجية الايجابية المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2– العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نلخص العوامل المحفزة إلى عوامل اقتصادية؛ سياسية؛ والعوامل التشريعية التنظيمية:

- **العوامل السياسية**

تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث تأخذ التحفيزات السياسية الأشكال التالية[11]:

- ✓ التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
- ✓ التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
- ✓ فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- ✓ الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

بالإضافة إلى ارتباط هذه العوامل السياسية بالمخاطر والتي نذكر منها: مصادر الخطر السياسي هي : الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب[12]، وعليه يتم الاستنتاج أنه كلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

- **العوامل الاقتصادية**

تأتي العوامل الاقتصادية في المقام الثاني، وان كان من الصعب الفصل بينهما، فيتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري وتوفير الفرص الملائمة لإنجاح هذه المشاريع، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

- ✓ **توازن الميزانية العامة:** تقوم الدولة التي تعاني عجزا في ميزانيتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابل للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل هذا العجز، كما تعمل الدولة بتخفيض الإنفاق الاستثماري للتكيف مع الإيرادات المسجلة، وهذا ما يمثل بالاتجاه الخطير، وعليه نخلص أنه إذا كان هناك عجزا في الموازنة العامة فإنها تعتبر من العوامل المطردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- ✓ **توازن ميزان المدفوعات:** هو المؤشر الذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد المضيف، وأي خلل فيه يمكن أن يجبر الدولة المحلية بالقيام بإجراءات تقييدية صارمة (حقوق وقيود جمركية عالية، مراقبة الصرف..) من شأنها إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ✓ **سعر الصرف:** من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات وتقليل الواردات، للحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليص الواردات، بالإضافة أنها تعتبر عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

- ✓ **معدل التضخم:** يعتبر التضخم سببا رئيسيا في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجنبيين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، بالإضافة أنه يشوه النمط الاستثماري بحيث يتجه المستثمر الأجنبي أكثر إلى الأنشطة قصيرة الأجل.

- ✓ **حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي:** فكبر حجم السوق يؤدي إلى تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية، أما معدل النمو الاقتصادي من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف.

- ✓ **توفر البنية التحتية الملائمة:** تعتبر الأرض الصلبة لاقتصاد أي دولة (تتمثل في شبكات النقل البري، البحري والجوي، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة كنفط وكهرباء وغاز)، فمسؤولية الدولة عن هذه المشروعات تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي، فهي التي تجلب المستثمرين

الأجانب؛ وتهيئ المناخ للقطاع الخاص، فهي تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

- **العوامل القانونية الإدارية:**

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع الموارد الوطنية، والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها، بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية والفساد الايداري، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق وفي الوقت المناسب، هذا كله من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[13].

- **الحوافز الضريبية والمالية**

رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات[14]:

- ✓ وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- ✓ خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛
- ✓ تحفيز البحوث التي تهدف إلى تطوير للمنتجات القائمة أو التي نسعى إلى ابتكارات جديدة؛
- ✓ تحفيز التوظيف بتقديم مبالغ نقدية للشركات التي تخلق مناصب شغل جديدة؛
- ✓ التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛
- ✓ توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

وبصفة عامة تستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة، أو من خلال تخفيضات في قيمها من أجل تحديد فروع النشاط أو ترقيته أو تكثيفه تماشيا مع السياسات الاقتصادية.

وبالإضافة إلى هذه التحفيزات هناك عوامل أخرى نذكر منها: الترويج الالكتروني، قانون حماية الملكية الفكرية، أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم الاستثمارات....إلخ.

ثالثا: الامتيازات الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.3–الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12

كانت سنة 1993 في الجزائر تمثّل سنة الّتحول الصريح نحو اقتصاد السوق من النّاحية التشريعية و القانونية، حيث تم إقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية و النّصوص الّتشريعية التي رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات.

لقد صدر في سنة 1993 نصّان تشريعيان الأول يكمل ويغير قانون التجارة الصادر في 1990، والثاني هو المرسوم التنفيذي 93–12 المتضمن لقانون الاستثمار، وبدأت الامتيازات الجبائية ابتداء من هذا المرسوم تحتل المكانة التي تعرف بها الآن كعامل لتشجيع الاستثمارات بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، حيث أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام والامتيازات الواردة في قانون النقد والقرض، وكذا فيما يخص عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين الاستثمار الخاص والعام، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات السابقة وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛

- التأكيد على تحويل الأرباح ورأسمال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على توجيه ودعم المستثمرين ومتابعتهم، بالإضافة إلى قيام بالدراسات والبحوث لاستغلال الفرص

والتعاون في مجالات التقنية والمالية بالقيام بندوات وملتقيات للتعريف بفرص الاستثمار[15].

2.3- الامتيازات الممنوحة في إطار الأمر 01-03

تنص المادة 30 من الأمر 01-03[16] إلغاء كل الأحكام السابقة، وخاصة تلك الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي 93-12، وقد تناول بصورة مباشرة الامتيازات الجبائية التي هي حيز التنفيذ سواء بما يخص النظام العام أو النظام الخاص (الاستثنائي)[17].

أ- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام[18]

- إن الأمر 01-03 لا يحدد مدة قصوى لإنجاز مشروع، وللاستفادة من هذه الامتيازات يكفي تحديد مدة إنجاز المشروع مسبقا، وذلك أثناء اتخاذ قرار منح الاستفادة من الامتيازات (يبدأ سريان هذه المدة منذ تاريخ الإبلاغ بها من طرف الوكالة والتي يمكنها تمديد أجال انجاز المشروع؛

- يتم الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بموجب هذا الأمر دون شروط وذلك على الأجهزة والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، بعدما كانت في المرسوم التشريعي 93-12 تخصص هذا الإعفاء للسلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

ب- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام الاستثنائي

- **المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة** : تستفيد هذه المناطق من امتيازات جبائية تنقسم إلى فترة انجاز الاستثمار وفترة استغلال الاستثمار (المادة 11 من الأمر 01-03).

1- فترة انجاز الاستثمار: حسب نفس المادة الفقرة 01 من الأمر تشمل الامتيازات:

- ❖ الإعفاء فيما يخص المقتنيات العقارية في إطار الاستثمار من دفع حقوق نقل الملكية؛

- ❖ تطبيق نسبة مخفضة بـ 2 بالألف على تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأسمال؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛
- ❖ تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛
- ❖ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف المنشآت التأسيسية الضرورية لانجاز المشروع.

2– فترة استغلال الاستثمار: حسب نفس المادة الفقرة 02 من الأمر تشمل الامتيازات:

- ❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، من الدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني؛
- ❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

3.3– التغييرات التي جاء بها الأمر 06-08

صدر الأمر 06-08 لتعديل الأمر 01-03 المتعلقة بترقية الاستثمارات، فيما يخص الامتيازات الجبائية؛ أحكام متعلقة بأجهزة الاستثمارات، حيث تم تعديل المادة 9 من الأمر 01-03 الخاص بالنظام العام وذلك بالتفرقة بين مرحلة إنجاز الاستثمار واستغلاله.

أ– الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام

1– فترة انجاز الاستثمار: تنص المادة 7 من الأمر 06–08 على مجموعة من الإعفاءات الجمركية والجبائية نلخصها كالتالي:

- ❖ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في هذا الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة الغير المستثناة المستوردة أو المحلية التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛
- ❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الغير المستثناة التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛

2- فترة استغلال الاستثمار: الفقرة 2 من المادة 9 المعدلة، أنه بعد مرور 3 سنوات من بداية النشاط، والذي تقوم به المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، فإنه يستفيد من:

- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

3- بالإضافة أنه هناك تعدلين أخريين مسا المادة 9 من الأمر 01-03:

- ✓ المادة 60 من الأمر 09-01 [19] على مجموعة من الامتيازات:
  - ❖ استفادة المستثمر من مزايا النظام العام لتعهد كتابي بإعطاء الأولوية للمنتجات والخدمات المحلية الجزائرية، وذلك لترقية المنتجات الوطنية على حساب الأجنبية؛
  - ❖ الإعفاءات من القيمة المضافة تشمل إلا المقتنيات المحلية الوطنية، باستثناء السلع التي لا يوجد مثيلاتها في الوطن.
- ✓ المادة 49 من الأمر 10- 01 [20] على مجموعة من الامتيازات:
  - ❖ مدة الإعفاء في فترة الاستغلال يتراوح من سنة إلى 3 سنوات، مع إمكانية تمديدها إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق المشروع.

ب- الامتيازات الجبائية التي تخص النظام الاستثنائي[21]

1- المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة : تستفيد من نفس الامتيازات الجبائية الممنوحة في السابق مع بغض التغييرات:

- ❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تشمل كل السلع التي تدخل مباشرة في الاستثمار سواء كانت خاضعة أو لا للضريبة على القيمة المضافة؛
- ❖ الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار.

2 -الاستثمارات المنجزة في المناطق التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني:

الامتيازات الممنوحة للمستثمرين نلخصه كالتالي:

- ✓ **فترة انجاز الاستثمار** لمدة أقصاها خمس سنوات

- ❖ إعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار؛
- ❖ إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛
- ❖ إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيارات في رأسمال؛
- ❖ إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

- ✓ **فترة استغلال الاستثمار**: لمدة أقصاها عشر سنوات ابتدءا من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

- ❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

رابعا: تحرير التجارة الخارجية واستراتيجيات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دعم القطاع الخاص؛ تأهيل المؤسسات الاقتصادية؛ استقطاب الاستثمار الأجنبي)

دراسة حالة: الحوافز الجبائية وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائري خلال العقود السابقة بمراحل متعددة فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إنتاج القيمة المضافة، فإن حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري أمر لا مفر منه وذلك لتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد، من أجل التقليل من التبعية للأسواق الخارجية، ودعم هذه القطاعات الغير النفطية هي ضرورة اقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الإنتاج خارج المحروقات الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة[22]: تثبيت النمو الاقتصادي (استقرار معدلات نمو الناتج المحلي)؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية.

وعليه فإن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود هيكل اقتصادي سليم ومتكامل - يتكون الهيكل الاقتصادي لأي بلد من عدد من الهياكل الفرعية، هيكل الإنتاج من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج؛ وهيكل العمالة من خلال بنية العمالة في القطاعات المختلفة إلى إجمالي العمالة؛ أما هيكل التجارة الخارجية فأحسن مؤشر هو نسبة الصادرات الغير النفطية إلى إجمالي الصادرات-،

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مهمة يعكس مدى ارتباط القطاع الوطني بعلاقات تجارية مع العالم الخارجي، وفي ظل الدور الذي يلعبه هذا القطاع في توفير مداخيل للدولة، عمدت الجزائر في انتهاج مجموعة من الإصلاحات، وعليه فإن السياسة التجارية بالجزائر وكما هو معروف مرت بثلاث مراحل[23]:

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962- 1969)

وفيها عمدت الجزائر على تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة من خلال عدة إجراءات نذكر منها: الرقابة على الصرف من أجل ضمان استقرار سعر الصرف؛ الرسوم الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني والصناعات التحويلية؛ نظام الحصص باعتمادها مجموعة إجراءات الرقابة تخص كل من الواردات والصادرات واحترام الحصص المقررة وذلك بهدف حماية الإنتاج الوطني والحفاظ على العملة الصعبة وتحسين وضعية الميزان التجاري.

2 - مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)

خلال هذه الفترة كان احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، ضمن الإجراءات التي نصت عليها السلطات آنذاك بمنع عمليات التصدير والاستيراد على المؤسسات الأخرى مهما كان نوعها تعاونية؛ مختلطة أو خاصة، وكان الهدف من هذه الإجراءات التحكم في التدفقات التجارية حيث كانت أكثر من 80% من الواردات تحت مراقبة الدولة.

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة الخانقة الذي مر بها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات عمدت الجزائر بتطبيق إصلاحات جديدة والتي عرفت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية والتي تهدف إلى زيادة القدرة على المنافسة سواء محليا وعالميا، ومعنى التحرير أو الانفتاح التجاري أن كل شخص طبيعي أو معنوي، مؤسسة خاصة أو عامة، محلية أو أجنبية قادرة على التصدير والاستيراد لهم حرية ممارسة عمليات التجارة الخارجية دون قيود ودون تدخل من الدولة.

جزأت هذه المرحلة إلى ثلاث: مرحلة التحرير المقيد؛ مرحلة التحرير الجزئي؛ ومرحلة التحرير التام وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي بالتوسع في عملية التحرير التجاري تزامنا مع توقيع اتفاقية التعديل الهيكلي، ومن أهم الإجراءات المتخذة –رفع القيود الايدارية وإلغاء القيود الكمية على الواردات بتخفيض معدل الرسوم الجمركية وهذا تحضيرا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة OMC، الأمر الذي نتج عنه الزيادة في الواردات السلعية، تخفيض قيمة العملة؛ رفع الدعم عن الأسعار؛ أما الصادرات فقد ألغي تقريبا كل الحظر عليها بهدف تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتطوير القطاع الخاص وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع الاستثمار المحلي والتقليص من تدخل الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفي خضم هذا الانفتاح التجاري، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المعلن سنة 1995 ببرشلونة والموقع رسميا سنة 2002 وأثاره الايجابية على الاقتصاد الوطني بتحسن القدرة التنافسية للمنتجات

الوطنية؛ إدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية مما يشجع الاستثمار الأجنبي الذي يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؛ استفادة المؤسسات الوطنية من الخبرات الأجنبية في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية، من شأنه أن يحسن مستويات المعيشية بخلق مناصب شغل جديدة وتأهيل المؤسسات وتفعيلها لتنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات[24].

وفي خضم محاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي ربما جاءت متسرعة بالرغم من تمكن الاقتصاد الوطني الاستفادة من الايجابيات من جراء هذا الانضمام، فاعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي يبين أن نمو التجارة الخارجية مرهون فقط بإنتاج النفط وأن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات OMC الأمر الذي يجعل صادرات الجزائر (صادرات النفطية تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات) لا تتمتع بأي امتيازات يتيحها الانضمام لهذه المنظمة [25] إلى جانب الآثار السلبية المتوقعة من جراء المنافسة القوية للمؤسسات الوطنية من الجانب الأجنبي.

وعليه فيجب على الجزائر مواصلة الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي فيما يخص توسيع تحرير التجارة الخارجية لما يوفره الانفتاح التجاري من أثار ايجابية على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولمعرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني، سوف يتم تتبع تطورها من حيث تطورات الميزان التجاري بالإضافة لنتائج الإصلاحات المطبقة على الاستثمار المحلي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي في الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والشكل التالي يبين وضعية الميزان التجاري في الجزائر منذ بداية الإصلاحات المتعلقة بالانفتاح التجاري، بحيث يبين الميزان التجاري وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي وهو الفرق بين الصادرات والواردات، والميزان التجاري في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل صادرات المحروقات في تحديد الواردات وزيادة الإنفاق العام هذا ما لوحظ في السبعينيات تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات إلى غاية ظهور اختلالات في الميزان التجاري خلال الثمانينات أدّى إلى حتمية تحرير التجارة الخارجية.

الشكل رقم (1.4): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1994- 2011

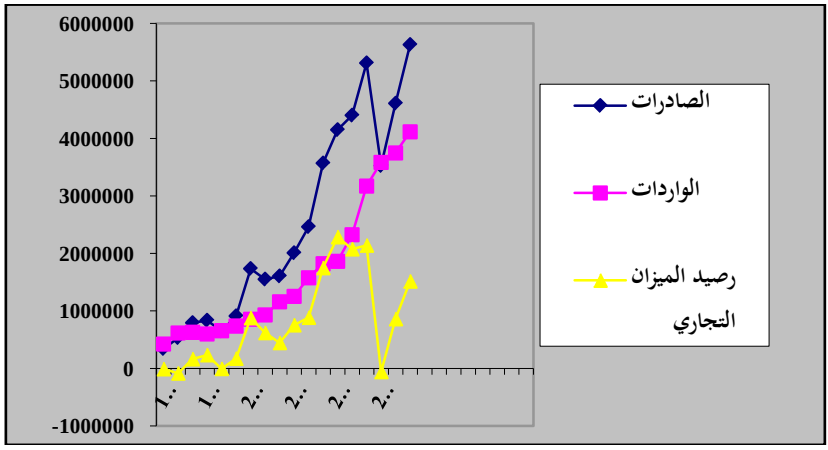

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات[26].

يتضح من الشكل أعلاه أنّ رصيد الميزان التجاري حقق فائضا مستمرا حيث ارتفع من 235128,1 مليون دينار سنة 1997 إلى غاية 1515909,5 مليون سنة 2011 ماعدا في السنوات التالية 1994 و1995 و 1998، يعود هذا العجز في الميزان إلى عدم إمكانية الصادرات لتغطية الواردات وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات من جهة وإلى رفع القيود على الاستيراد من جهة أخرى، الأمر الذي زاد من فاتورة الواردات إذ بعدما كانت قيمة الواردات 424503,2 سنة 1994 ارتفعت لتصل 3748617,9 سنة 2011 وهذه الزيادة المستمرة في قيمة الواردات لتغطية الاستهلاك المحلي، لدلالة إلاّ على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج وعجز قطاعها الصناعي لتوفير الآلات والتجهيزات الرأسمالية الذي يعتمد عليها برامج إنعاش الاقتصادي، بالإضافة لعجز طاقاتها الإنتاجية لتوفير المواد الغذائية الضرورية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وأن معدلات نموها كانت معدلات موجبة ماعدا سنة 1997 وذلك بسبب[27] الانخفاض الطفيف في قيمة بعض المواد الغذائية الأساسية.

وبالنسبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2009) فقد عرفت فيه نمو الواردات أعلى معدل لها قدر بـ 36,3% سنة 2008، وهذا راجع[28] للتوسع الكبير لاستيراد مواد التجهيز (زيادة قدرها 52% مقارنة بسنة 2007) والمواد المخصصة لجهاز الإنتاج (أزيد من 35% مقارنة بسنة 2007)، لضرورة إنهاء برامج الاستثمار العمومي خلال هذه المرحلة ، أما العجز الوحيد المسجل في الميزان خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي يعود للأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2009.

إذن ما يتم استنتاجه أنّ أسباب الفوائض في الميزان التجاري يعود إلى أهمية المحروقات في الصادرات، التي تعتبر المصدر الأساسي في تمويل الاقتصاد الوطني والتي ساعدت على مواصلة البرامج التنموية وتغطية أعباءها، حيث عرفت الصادرات معدلات نمو أغلبها موجبة ماعدا سنوات 1998- 2001- 2009 إذ بلغت على التوالي (-21,9%)، (-10,6%)، (-33,6%) والتي تعرف هذه السنوات بانخفاض في أسعار المحروقات وهذا ما يؤكد احتلال المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية والارتباط الشديد بأسعار هذه الأخيرة.

إذن فحسب الميزان التجاري الجزائري فإنه لا يكاد يخلو من الصادرات خارج المحروقات، وذلك بالرغم من تبني الجزائر إستراتجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات المطبقة من أجل القضاء على التبعية النفطية لاقتصادها ومن أجل تنويع إنتاجها، ولذلك تمّ تبني عدة استراتيجيات من أجل رفع الأداء الاقتصادي.

إذ عمدت الجزائر بدعم القطاع الخاص لما يلعبه من دور جوهري في التنمية الاقتصادية إذ حظي بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية منذ 1988، وقد عمدت إلى تطبيق عدة قوانين ومجموعة تحفيزات من أجل إرساء قواعد جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص يتماشى والتوجه الجديد، وعليه فقد أثبت القطاع الخاص مكانته في التنمية الاقتصادية حيث بلغت مساهمته في خلق القيمة المضافة نسبة 55% سنة 2000 خارج قطاع المحروقات محققا بذلك رقم أعمال يقدر بـ 12 مليار دولار ذلك بالرغم من تراجعه في سنة 1996 إلى غاية 2000[29].

ابتدءا من سنة 2001 جاء القانون التوجيهي رقم 01- 18 المؤرخ في 2001 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لاقت اهتمام كبير من حيث السلطات العمومية لفتح مجال للقطاع الخاص في إنشاء مؤسسات مصغرة لإنعاش الاقتصاد، بالمساهمة في الإنتاج المحلي لتخفيض الواردات والمساهمة في التصدير وخلق مناصب شغل، فقد لاقت هذه الإستراتيجية نجاحا وذلك بالنظر في تعداد هذه المؤسسات وتحقيقها فرص عمل، حيث بلغت 180.000 مؤسسة سنة 2001، توظف أزيد من 160.000 عامل، ليرتفع عدد هذه المؤسسات سنة 2006 إلى 270.545 بتوظيف 1.039.603 عامل إلى غاية سنة 2009 والتي وصل عددها إلى 455.989 مؤسسة وقد تم توظيف حوالي 1.415.079 عامل، فالمؤسسات الخاصة تمثل

الأغلبية بنسبة كبيرة من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [30] ، حيث هذه الايجابيات لا تنفي أن هذه المؤسسات في محيط يمتاز بمجموعة من العراقيل والعوائق التي جعلها تحد من نشاطها ومن مساهمتها في مجال التنمية.

أما في إطار إستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يلعبه هذا القطاع في استقطاب التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات الوطنية، ولمعرفة ما مدى أثر هذه الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يكفي تتبع حجم تدفقاته، والجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الجدول رقم (1.5): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995- 2010

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1997	1999	2000	2001	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	0,25	0,26	0,46	0,42	1,18	0,62	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04

المصدر: – بنك الجزائر[31].

قامت الدولة بمبادرات وتحفيزات كثيرة من أجل تهيئة المناخ واستقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي كما رأينا سابقا فقد خطت الجزائر خطوات كبيرة في هذا المجال إذ خلال تطرقنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحسن ملموسا فقد كان شبه منعدما سنة 1995 بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي كانت تميز الفترة يرتفع ليصل 0,46 مليار دولار سنة 1999 لينخفض إلى 0,42 مليار دولار سنة 2000 رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[32].

وفي سنة 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر لتصل 1,18 ويرجع ذلك إلى صدور الأمر 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمذكور سابقا، والذي منح امتيازات مهمّة للمستثمرين الأجانب ، وفي الفترة 2002- 2007 تميزت التدفقات الواردة بين الارتفاع والانخفاض لتعاود الارتفاع سنة 2008 إلى 2,33 مليار دولار وذلك بسبب ضعف النظام المالي الجزائري ومحدودية اندماجه في النظام العالمي، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية، ثم انخفضت هذه

التدفقات إلى قيمته 2,04 مليار دولار مع سنة 2011، بسبب التعديلات التي مست المادة 9 من الأمر 01-03 والملاحظ في كل من المادة 60 و 49 من الأمرين على التوالي 09- 01 و 10-01 الذي مست الامتيازات ولأول مرة توجه جديد بتناوله شروط جديدة متعلقة بتفضيل المنتوج الجزائري المحلي على حساب الاستثمارات الأجنبية، هذا كله لأجل ترقية الاقتصاد الوطني،غير أن ذلك يمكن أن يقلل من تشجيع المستثمرين الأجانب وهذا ما تم التوصل إليه حسب الجدول أعلاه.

الخاتمة

بالرغم من سياسات الانفتاح وجهود الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن أداء للانفتاح التجاري لا يزال ضعيف، والسبب المباشر وراء هذه الضعف هو اعتماد الجزائر على قطاع وحيد في التصدير وغياب شبه تام للتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات. بالإضافة لنقص كفاءة السياسة التجارية المطبقة وغياب التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال، والتعقيدات الايدارية والمكلفة فيما يخص التصدير والاستيراد، بالإضافة لعدم تمكن المؤسسات الوطنية منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة والتقنيات العالية وعدم استفادتها من الانفتاح بالرغم من جهود الدولة في هذا الخصوص.

وفيما يخص تهيئة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية فيمكننا القول أن ما حققته الجزائر حتى الآن يعتبر مقبول نظرا للأوضاع الصعبة التي مرت بها في التسعينيات، ، إلا أنه لا يزال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف إذا ما قارناها مع بعض الدول العربية كمصر المغرب تونس، فالحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دول عربية، وحتى العبء الضريبي على المؤسسات الجزائرية رغم أنه منخفض إلا أنه يبقى مرتفع عن المستوى العالمي، بالإضافة إلى الحجم الكبير للقطاع الموازي في الجزائر، وهكذا يتم الإجابة على الإشكالية المطلوبة فإن أثر ودور الامتيازات الجبائية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه بعد، وأن هذه النتائج ظلت متواضعة، وعليه ينبغي استفادة الجزائر من الموارد المتاحة لها، ومن التجارب الماضية لتفادي الأخطاء مستقبلا بالاعتماد على خطط إستراتيجية عملية ذو كفاءة عالية لتوجيه التنمية، تطمح من خلالها إلى النجاح في تجاوز التحديات المختلفة والثبات أمامها، وهذا ما يستدعي منا اقتراح التوصيات التالية :

- الإسراع في تنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي سوءا إداريا أو قانونيا والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى فيما يخص تشجيع الاستثمارات الأجنبية وخصوصا والجزائر في إطار التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛

- العمل على تبني سياسة اقتصادية من أجل تنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية، والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، والرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبق المعايير الدولية، والاستفادة من مختلف الفرص التي تجلبها الاستثمارات الأجنبية و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حد سواء؛

- تسهيل وإلغاء التعقيدات والإجراءات الايدارية المطولة والمكلفة التي تعرقل أعمال المستثمرين مما تؤجل الاستثمارات للشروع في العملية الاستثمارية الإنتاجية؛

- توجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية؛

- تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة كون تتميز بنفس المؤشرات الاقتصادية؛

- تقليص الأعباء الضرائب بإلغاء الازدواج الضريبي والتخفيف من القطاع الموازي والقضاء على انتشار البيروقراطية؛

المراجع

1- السيد مرسي الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. 7.

2- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 139.

3- شريف محمد، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص. 14.

4- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1 ، دار النفائس، الأردن، 2005 ، ص ص. 16- 17.

5- R.Bertrand, Économie financière international, EDPUF,Paris, 1997, p. 91

- Fond Monétaire International (FMI), Manuel clé de la balance des 6 paiements (MBP4) de FMI, 4eme édition, DC : FMI, 1997, p. 66.

7- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2001، www.unctad.org.

- OCDE, Detailed Benchmark definition of FDI (Third Edition, 81996).

- UNCTAD, 1996 a, pp. 3-4, UNCTAD 2003a, p. 124[9]

10- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 6، 2009، ص. 316.

11- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص. 103.

12- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص 114.

13- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل جذب وعوامل طرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد 2، 2012، ص. 88.

14- بولرباح غريب، نفس المرجع السابق، ص. 104.

15- رايس حدة، كرامة مروى، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة..، العدد 12، 2012، ص. 66.

16- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 22غشت 2001.

17- يصنف المشرع الامتيازات الجبائية إلى صنفين، امتيازات تخص النظام العام والتي تمنح لكل مشاريع الاستثمار، أما الصنف الآخر ففي الامتيازات النظام الاستثنائي والتي تمنح الامتيازات لمشاريع الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة وكذلك في مناطق التبادل الحر، ويعرف هذا النوع من الامتيازات تطورا ملحوظا بهدف تشجيع الاستثمارات في المناطق المعزولة من أجل النهوض باقتصادها.

18- المادة 9 من الأمر 01-03.

19- الأمر 09-01 المؤرخ في جويلية 2009، القانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 26 يوليو 2009.

20- الأمر 10-01 المؤرخ في غشت 2010، القانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، الصادرة في 26 غشت 2010.

21- الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 07-2006، الأمر 06-08، المؤرخ في 15-07-2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03.

22- ناجي التوني، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول: مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، 2002، ص. 60.

23- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1970-2002) ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص. 32.

24- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 1، 2004، ص ص. 64-65.

25- خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 2، 2005، ص. 89.

26- www.ons.dz, Consulté le 11/06/2013.

27- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص. 12.

28- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، 2009، ص. 10.

29- برحومة عبد الحميد، الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره ومحدداته، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، جامعة قسنطينة، مجلد ب، العدد 31، 2009، ص. 36.

30- محمد.ع.، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر: تعبيد الطريق إلى مرحلة ما بعد البترول، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، مجلة الأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد 21، مارس، 2010، ص ص. 9- 10.

31 – بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz

32- لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 4، 2008، ص. 136.

أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية لعام 2008م

أ/غزازي عماد– جامعة المدية

الملخص:

تعتبر الأزمات المالية ظاهرة ملازمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي تمتد تداعياتها وآثارها على جميع الاقتصاديات العالمية بفعل زيادة الترابط والانفتاح التجاري والاقتصادي بين الدول المختلفة في ظل العولمة المالية، وعادة ما يترتب على هذه الأزمات خسائر وتكاليف اقتصادية كبيرة تتحملها تلك الدول. لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التكاليف الاقتصادية للأزمات المالية العالمية، بالتعرض إلى أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008م وخسائرها.

وقد توصل البحث إلى وجود العديد من الآثار السلبية التي تخلفها الأزمات المالية على الدول المتضررة من هذه الأزمات، ومن أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق خسائر كبيرة في الناتج الحقيقي، انهيار أسهم البنوك، تراجع مؤشرات البورصات، تزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر.

مقدمة:

شهد النظام المالي العالمي خلال العقود السبعة الماضية مجوعة من الأزمات المالية التي أحدثت تحولات كبيرة في بنية الاقتصاد العالمي، ومن أبرز تلك الأزمات وأكثرها تأثيرا على الأوضاع الاقتصادية العالمية الأزمة التي تطورت إلى كساد كبير خلال الفترة (1929-1932)، وأزمتي التسعينيات التي حدثت في كل من المكسيك في (1994-1995) ودول جنوب شرق آسيا في (1997-1998) بسبب كبر حجم التدفقات الرأسمالية بصورة تفوق الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات تلك الدول، والتي نتجت عنها خسائر مالية فادحة، كما أدت إلى حدوث تغيرات كبيرة اقتصادية في تلك الدول.

ويواجه العالم منذ عام 2008 أزمة مالية تجاوزت الحدود، وأثرت على جميع الاقتصاديات في مختلف دول العالم، وترتب عليها نتائج أكثر أهمية وأشد خطرا، لأن الأزمة الحالية انطلقت في الأسواق المالية الأمريكية، وامتدت انعكاساتها السلبية على اقتصاديات العديد من الدول، ولها آثار سلبية على مجمل النظام النقدي العالمي.

ومما سبق يمكن طرح **الإشكالية الرئيسية:** فيما تتمثل أسباب حدوث الأزمات المالية العالمية؟، وما هي تكاليفها الاقتصادية؟.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى ما يلي:

-التعرف على ماهية الأزمات المالية، أنواعها وأسباب حدوثها.

- توضيح الآثار السلبية والتكاليف الاقتصادية المترتبة على أزمات النظام المالي الدولي.

-تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي.

-توضيح التدابير المعتمدة من قبل الدول لتلافي الآثار السلبية للأزمات المالية، وتقديم الحلول للخروج منها.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية نتبع المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي عند التطرق لماهية الأزمات المالية وأسبابها، ثم إتباع الأسلوب التحليلي عند التعرض لدراسة التكاليف الاقتصادية لأزمات النظام المالي العالمي وتداعياتها.

خطة البحث:

يتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة.

يتناول المحور الأول الإطار النظري للأزمات المالية، وذلك من خلال التعرض لمفهوم الأزمات المالية، أنواعها وأسباب ظهورها.

ويختص المحور الثاني بإبراز أهم الآثار السلبية لأزمات النظام المالي العالمي وتكاليفها الاقتصادية.

أما المحور الثالث فيتطرق إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، بالتعرض لأسباب حدوثها وآثارها الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار النظري للأزمات المالية:

1-مفهوم الأزمات المالية:

لا يوجد مفهوم محدد للأزمات المالية، ويتفق في كونها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية، وتمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتنتقل بعد ذلك إلى الاقتصاد ككل.[1]

وتتعدد وجهات النظر بشأن مضمون الأزمة المالية، إذ يعتبرها ميشكن (Mishkin) مجموعة الإختلالات الرئيسية التي تحصل في السوق المالية، والتي تتصف بحدة الانخفاض في أسعار موجوداتها، وما يترتب عن ذلك من فشل العديد من المنشآت المالية وغير المالية. [2] أما راجان (Rajan) فيرى أنها تنطوي على حدوث خلل كبير وغير متوقع الحدوث في غالب الأحيان يعتري الوضع الطبيعي أو الاعتيادي للمنظومة المالية، ويؤدي إلى إحداث أخطار، وينذر بتهديدات جسيمة ومباشرة للدولة والمؤسسات والأفراد وأصحاب المصالح، ويستدعي علاج هذا الخلل تضافر جهود جميع الأطراف المذكورة بصور عاجلة. [3]

2-أنواع الأزمات المالية:

أ-أزمة العملة:

وتحدث أزمة العملة عندما تتعرض قيمة العملة بدلالة عملة أو عملات مرجعية إلى التدهور خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويكون هذا التدهور أكثر من المجالات المحددة

في الغالب ما فوق 25%. ويتم اعتماد مؤشر ضغوط المضاربة على العملة كمعيار لذلك، حيث يتم تشكيل هذا المؤشر من خلال مزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطيات الرسمية ومعدلات الفائدة باعتبار أنهما يؤشران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة. وتحدث أزمة العملة عندما يتغير هذا المؤشر بالنسبة إلى قيمته المتوسطة بأكثر من مرة ونصف الانحراف المعياري. (4)

ب–الأزمة المصرفية:-

وعادة ما تنشأ الأزمة المصرفية عندما يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر مالي (تجميد ودائع، غلق وإفلاس بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك...). (5)

ويعتبر هيل (Hill) الأزمة المصرفية بأنها فقدان ثقة المودعين بالمصارف، وقيام الشركات والمتعاملين مع المصارف بسحب إيداعاتهم. ويشير براون (Brown) إلى تلازم أزمة المصارف مع أزمة السيولة بمعنى أن أزمة المصارف هي أزمة سيولة، والتي تنشأ نتيجة اضطرابات في النظام المصرفي، ويؤكد في تحليله على أن أسباب الأزمة التي تصيب مجمل اقتصاد دولة ما هي في الأصل أزمات مصرفية، حيث أن الانسحاب المفاجئ للأموال أو السيولة من دولة ما سيؤدي بها إلى أزمة مالية شاملة. ويتفق جون (Jhon) مع براون بأن الأزمة المصرفية هي ذاتها أزمة السيولة، ويعرفها بأنها الأزمة التي تفقد فيها المصارف الاحتياطي من موجوداتها نتيجة تصفية حساب المصرف بسبب العجز في قيمة موجوداته، وتنعكس هذه الخسائر على مجمل الاقتصاد الكلي، ويطلق عليها حينئذ الأزمة المالية المكلفة. (6)

ت–أزمة أسواق المال:

تنشأ أزمات أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعات"، وتحدث الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة ارتفاعا غير مبرر، وينتج ذلك عادة عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، وفي ظل هذا الوضع تتجه أسعار الأصل إلى الانهيار خاصة إذا كان هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الانخفاض، ويبدأ معها ظهور حالات الذعر، فتنهار

الأسعار، وينتقل هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى. وتحدث أزمة أسواق المال عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% ، ومثال ذلك أزمتي 1929 و1987 م. (7)

ث–أزمة المديونية-:

وتوصف أزمة المديونية بأنها الأزمة التي تواجه دولة ما في حالة عدم قدرتها على الوفاء بفوائد ديونها الخارجية. وتحدث هذه الأزمة لأسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي كارتفاع مستوى التضخم وعجز الحساب الجاري والتوسع المفرط في الاقتراض. وعادة ما يطلق على القرض الخارجي بالقرض السيادي، وهو القرض المقدم للقطاع الرسمي (الحكومي) لدولة ما، أو قرض قطاع خاص مضمون من قبل الدولة المقترضة. وتعتبر أزمة المكسيك عام 1982م من أبرز أزمات المديونية الخارجية، حيث أعلنت المكسيك عن عجزها عن تسديد ديونها البالغة 80 بليون دولار إلى المصارف الدولية بسبب عدم قدرتها على التسديد، وتعرضت بذلك إلى أزمة مديونية دولية. (8)

3–أسباب الأزمات المالية:

ترجع أهم الأسباب المحدثة للأزمات المالية في العادة إلى ما يلي: (9)

–تدفق رؤوس أموال كبيرة إلى داخل البلد، يصاحبه قيام البنوك المحلية بتوسع مفرط وسريع في عمليات الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما ينتج عنه زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها لدى هذه البنوك. وفي هذه الحالة يحدث تراجع اسمي في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الارتكازية. وهذا ما ينجم عنه موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج.

–ضعف الرقابة والإشراف الحكوميتين، وما يترتب عليه من شكوك حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات اللازمة لمواجهة الأزمة.

–وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية المناسبة، وترابط ذلك مع غياب الشفافية والإفصاح، وتفاقم الفساد، والتلاعب بالبيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المصدر الأساسي للاضطراب.

المحور الثاني: الآثار السلبية لأزمات النظام المالي العالمي والتكاليف الاقتصادية المترتبة عليها:

تتكبد الدول والاقتصاديات المتضررة من الأزمات المالية تكاليف اقتصادية وآثارا سلبية متعددة، تتمثل أهمها فيما يلي:

– تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي:

عادة ما ينجم عن حدوث الأزمات المالية تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتراجع معدلات النمو نتيجة سوء تخصيص الموارد المتاحة، ومن ثم تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي. وبغية تقدير حجم التكاليف المتعلقة بالخسارة في الناتج الحقيقي تبعا لحدوث الأزمات المالية عمل صندوق النقد الدولي على دراسة عينة مكونة من أكثر من 50 بلدا في الفترة (1985-1998)، ودراسة الأزمات المالية التي مرت بها بتلك البلدان خلال نفس الفترة، وتم مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلد محل الدراسة بعد الأزمة المالية بالاتجاه العام لنمو إجمالي الناتج المحلي قبل وقوع الأزمة المالية في نفس البلد، ثم تقدير خسارة الناتج من خلال جمع الفروق بين الاتجاه العام والنمو الفعلي في السنوات اللاحقة للأزمة المالية إلى غاية عودة معدل النمو السنوي للناتج إلى اتجاهه السابق على حدوث الأزمة المالية، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: **(10)**

-تم تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي في 96 أزمة من أصل 158 أزمة عملة بما يعادل 61%، وتحقيق خسائر في 44 أزمة من أصل 54 أزمة مصرفية بنسبة تقارب 82 %.

– عاد معدل نمو الناتج إلى اتجاهه العام السابق على حدوث الأزمة في المتوسط بالنسبة لأزمات العملة خلال فترة تزيد بقليل عن عام ونصف، بينما كانت الأزمات المصرفية أطول أمدا منها، إذ استغرق الأمر حوالي ثلاث سنوات حتى يتمكن معدل نمو الناتج من العودة إلى اتجاه العام، وهي نفس المدة تقريبا التي استغرقت في حالة الأزمات المزدوجة (أزمة عملة وأزمة مصرفية).

_ بلغت الخسارة التراكمية في معدل نمو الناتج لكل أزمة عملة حوالي 4.3 % في المتوسط وذلك نسبة إلى الاتجاه العام للنمو، بينما كانت الأزمات المصرفية أكثر تكلفة منها، إذ بلغ متوسط الخسارة التراكمية في الناتج 11.5 % ، أما الأزمات المزدوجة فكانت هذه الخسارة أكثر بكثير حيث بلغت 14.5 % في المتوسط.

وفي دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي، لتقدير حجم خسائر الناتج التراكمية التي تكبدتها الاقتصاديات الأكثر تضررا من الأزمة الآسيوية، وأزمتي الأرجنتين والمكسيك، يبين الجدول التالي حجم هذه الخسائر كنسبة إجمالي الناتج.

جدول رقم (1)

خسائر الناتج التراكمية نتيجة الأزمات التسعينيات

(كنسبة مؤوية من الناتج الممكن)

الأزمـــات	خسائر الناتج التراكمية طوال الأربع سنوات
أزمة تاكيلا (1994-1995)	
المكسيك	30
الأرجنتين	15
الأزمة الآسيوية	
اندونيسيا	82
كوريا	27
ماليزيا	49
تايلاند	57

المصدر: **IMF**, **From crisis to recovery**, P64.

يبين الجدول السابق قياس الخسائر التراكمية في الناتج على مدار الأربع سنوات التالية على وقوع هذه الأزمات، ومقارنتها بالمسارات الافتراضية للناتج في حالة عدم وقوع هذه الأزمات. ويتضح أن حجم الخسائر التراكمية في الناتج طوال الأربع سنوات التالية على انطلاق الأزمة يقدر بحوالي 30% و 15 % نسبة إلى الناتج الممكن أو الافتراضي وذلك بالنسبة إلى كل من المكسيك والأرجنتين على التوالي، أما في الاقتصاديات الآسيوية فقد كان حجم هذه الخسائر ضخما، وقد فاق مستوى الخسائر المسجل في كل من المكسيك والأرجنتين، إذ وصل حجمها إلى 82 % و57 % في كل من اندونيسيا و تايلاند.

-ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التكاليف الاجتماعية:

عادة ما يترتب على حدوث الأزمات المالية آثار غير مرغوب فيه على العمالة، فتبرز مشكلة تدني مستويات الأجور، وترتفع معدلات البطالة وما يرافقها من تزايد تكاليف الحماية الاجتماعية.

وعلى سبيل المثال، تفاقمت معدلات البطالة في معظم البلدان الآسيوية بعد أزمة جنوب شرق آسيا، فقد ترتب على إعادة هيكلة البنوك والشركات في كوريا وتايلاند ارتفاع معدل البطالة إلى إجمالي قوة العمل من 2.7 % عام 1997 إلى 7 % عام 1998 بالنسبة لكوريا، وارتفع نفس المعدل من 4 % إلى 6 % في تايلاند خلال نفس الفترة. (11) وعملت ماليزيا على تخفيض مستويات الأجور في القطاع العام، واسترجاع العمالة المهاجرة القادمة من اندونيسيا.

ولم تكن بلدان أمريكا اللاتينية أحسن حالا من نظيرتها الآسيوية، فقد تزايدت معدلات البطالة بشكل حاد في أوائل عام 1998 في كل من البرازيل والشيلي، وبدرجة أقل في الأرجنتين.

ولا يقتصر تأثير الأزمات المالية على البطالة فقط، إذ يتعداه إلى التأثير على مستوى رفاهية الأفراد وتزايد حدة الفقر، فتضافر مجموعة العوامل الناتجة عن تلك الأزمات مثل الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، ارتفاع أسعار الفائدة، انهيار القطاع المالي وإفلاس العديد من الشركات، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة، كل ذلك من شأنه التأثير سلبيا على الدخل الحقيقي والاستهلاك الحقيقي للقطاع العائلي، ومن ثم على مستوى المعيشة والفقر وخاصة بالنسبة للفئات منخفضة الدخل.

ففي اندونيسيا، كوريا وتايلاند، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي السكان بعد وقوع أزمة جنوب شرق آسيا من 11 % عام 1997 إلى 19.9 % عام 1998 بالنسبة لاندونيسيا، ومن 8.6 % إلى 19.2 % بالنسبة لكوريا خلال نفس الفترة، ومن 11 % إلى 12.9 % بالنسبة لتايلاند خلال نفس الفترة. (12)

هذا بالإضافة إلى انه في ظل حدوث الأزمات، تتعرض شبكات الحماية (الأمان) الاجتماعية هي الأخرى لضغوط كبيرة من جراء الزيادات الملحوظة في معدلات البطالة والأسعار.

مما سبق، يمكن القول أن البلدان التي تتعرض للأزمات المالية عادة ما تتحمل تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، تختلف هذه التكاليف من بلد إلى أخر تبعا إلى حدة الأزمة المالية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي البلد نفسه قبل وقوع الأزمة.

المحور الثالث: الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتكاليفها الاقتصادية

1-أسباب الأزمة المالية العالمية:

يمكن أن تعزى الأزمة المالية إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

1-1 انفجار الفقاعة المالية في القطاع العقاري:

ويرجع ذلك إلى الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، والتي تمثلت في التوسع المفرط للبنوك الأمريكية المختصة في مجال العقارات إلى تقديم قروض عقارية عالية المخاطر لعدد كبير من المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة، وذلك دون تقديم ضمانات كافية.

ويرجع السبب في ذلك إلى الازدهار الكبير الذي شهدته أسواق العقارات خلال الفترة 2001-2006، ورواج الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج الولايات المتحدة الأمريكية في الأوراق المالية المدعومة برهون عقارية ومتحصلات بطاقات الائتمان، الأمر الذي شجع البنوك والمؤسسات الأمريكية الراغبة في تعظيم المكاسب والأرباح إلى التساهل في منح الائتمان. حيث فاقت قيم العقارات المرهونة الأصول المالية بدرجة كبيرة، وأصبحت لا تعكسها بشكل حقيقي نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم والسندات في ظل عمليات المضاربة، وفي حين زاد المعروض منها مقابل تراجع الطلب عليها، مما أدى إلى تدهور أسعار الأسهم بشكل كبير. وفي ظل عجز المقترضين عن سداد أقساط القروض العقارية، انهارت أسعار العقارات وعجزت البنوك والمؤسسات المالية عن تحصيل مستحقاتها، فتقلصت السيولة لديها، وتزايدت حالات إفلاس العديد منها. (13)

لقد بلغ حجم القروض المتعثرة لدى الأفراد حوالي 100 مليار دولار، مما ساهم في انهيار أسهم المؤسسات المالية المقرضة، وبالتالي تدهور مجمل السوق المالية . (14)

1-2 توريق القروض الرهنية:

لقد تطور سوق التمويل العقاري من منافسة على منح القروض وتمويلها، إلى منافسة على المتاجرة بهذه القروض، ورغبة من المصارف في التخلص من خطورة بعض القروض العقارية، يتم تحويل هذه القروض إلى أوراق مالية مدعومة بالقروض، وبعضها يتم تحويله إلى أشكال معقدة جدا من القروض، وأصبح يطلق عليه: التزامات الدين المضمونة بأصول . (15)

تتمثل عمليات التوريق في قيام البنوك وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشتروا العقارات إلى إحدى الشركات المتخصصة، بهدف التقليل من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق بالنسبة إلى المؤسسات التي قدمت القروض، بتداولها في السوق الثانوية. ويهدف التوريق إلى تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان. (16)

في حالة قيام مشتري العقارات بالاقتراض من مؤسسات مالية أخرى، مقابل رهن العقارات نفسها، تلجأ هذه المؤسسات إلى بيع هذه القروض لشركة توريق، ثم تقوم هذه الأخيرة بإصدار سندات اعتمادا على قيمة القروض وتطرحها للتداول في سوق الأوراق المالية، وبذلك يكون للكثير من الأفراد والمؤسسات حقوق على العقار في الوقت نفسه بشكل تكون فيه قيمة الأوراق المالية المصدرة أكبر بكثير من قيمة العقارات. وفي حالة عجز مالكي هذه العقارات عن السداد أو انخفاض قيمتها في الأسواق تتعثر القروض، فيتجه حملة السندات إلى بيع ما لديهم، مما يؤدي إلى زيادة عرضها وانخفاض سعرها، وتزداد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق. (17)

1-3 المضاربة:

يتميز الاقتصاد الأمريكي بأنه اقتصاد مالي أكثر مما هو حقيقي، ويتضح ذلك من خلال معدلات تداول الأصول (الموجودات) المالية في الأسواق المالية، والتي تمثل عشر أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتم تداول هذه الأصول من خلال عمليات المضاربة المستمرة، وقد تتجاوز هذه المضاربة ضوابط ومستجدات السوق، أو تخرج عن الحدود المرسومة لها فترتفع بشكل غير منطقي، يعقبها انهيار سريع، وهنا تبدأ ظاهرة سلوك القطيع. وتتسم الأسواق المالية بانتشار حالة المضاربة بالأسعار بهدف تحقيق المكاسب، ويتصرف المستثمرون فيها وفق دوافع نفسية تؤثر على قراراتهم الاستثمارية، وبفعل هذه الطبيعة المضاربية، فإن أي اتجاه انخفاض في الأسعار مع وجود مؤشرات أزمة، يدفع بالمستثمرين إلى الاندفاع إلى بيع ما بحوزتهم من أوراق مالية، حتى لو تحملوا من وراء ذلك خسارة، وذلك بهدف تقليل خسائرهم وإيقافها، وتتزايد هذه الحالة إلى درجة الذعر المالي الذي يفاقم الأزمة. (18)

1-4 الأخطاء الإجرائية:

لقد اتسمت القروض العقارية المحدثة للأزمة بثلاث خصائص، لم تقم عليها النظم المصرفية من قبل، مما أدى إلى انكشاف الجهاز المصرفي أمام المخاطر، وأخلت بسياساته الوقائية تجاه الأزمات، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي: [19]

-تقديم قروض إلى مقترضين ذوي ملاءة ائتمانية غير كافية، ويضم ذلك عدم دقة التصنيف الائتماني للمقترضين، القروض والأوراق المالية الصادرة بضمان هذه القروض.

-عدم توافر الضمانات اللازمة مقابل القروض الممنوحة، إذ كانت القروض تمنح بنسبة 150 % من قيمة الضمان، في حين تقتضي النظم المصرفية بأن يكون الإقراض بنسبة 50 % أو أقل من قيمة الضمان.

-ضعف نظام التأمين الذي يغطي مخاطر الاقتراض، مما ترتب عليه عدم كفاية التعويضات اللازمة لتغطية الخسائر الناتجة.

1-5 اقتصاد الديون:

يتميز الاقتصاد العالمي في ظل العولمة المالية، بأنه اقتصاد قائم على الديون، ومعظم الدول تعتمد على الديون سواء من دول أخرى، أو من المؤسسات المصرفية الدولية والمحلية أو الجمهور. كما أن غالبية المؤسسات الاستثمارية والخدمية تعتمد في تمويلها على المصارف، إذ أن تمويل رأسمالها التشغيلي يرتبط بالديون من خلال الاقتراض، وهذا يرجع كون التمويل المقترض أقل كلفة من التمويل الممتلك.

وتوضح التقديرات أن الاقتصاد الحقيقي العالمي يبلغ 90 تريليون دولار، مقابل 115 تريليون دولار للاقتصاد المالي، وهذا ما يفسر تفوق الديون على الاقتصاد الحقيقي. ومن جهة أخرى يتبين أن إجمالي الديون يفوق في غالبية الدول إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، ومثال ذلك بلوغ إجمالي الديون 60% من الناتج المحلي الإجمالي في أيسلندا، وهذا ما يؤشر على هشاشة النظام الاقتصادي العالمي وسرعة تعرضه للأزمات . [20]

2-التكاليف الاقتصادية للأزمة المالية العالمية لعام 2008:

-تراجع النمو على مستوى الاقتصاد العالمي:

اتسمت الأزمة المالية العالمية بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل كبير، مما يؤثر على العوائد والإيرادات المتحققة في الأسواق المتقدمة، الناشئة والنامية، الأمر الذي يتسبب في إحداث حالة من التراجع والتباطؤ في الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (2)

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لبعض مناطق الدول النامية

مقارنة بين سنتي 2009/2008

السنوات / المنطقة	2008	2009
شرق آسيا والمحيط الهادي	8.8	6.7
أوروبا وآسيا الوسطى	6	3.5
أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي	4.5	2.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.7	3.5
آسيا	6.3	5.4
أفريقيا جنوب الصحراء	5.4	4.6

المصدر : مجموعة البنك العالمي 2009 الأزمة المالية : تداعياتها بالنسبة للدول النامية.

ويمثل تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال الجدول السابق تراجع الأداء الاقتصادي بمختلف القطاعات المالية والصناعية والزراعية وحتى الخدمية وتنعكس آثاره اجتماعيا فحسب أرقام الجدول فان المناطق الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا وأيضا أمريكا اللاتينية فحسب دراسات البنك العالمي فان تراجع الناتج المحلي الإجمالي ب 1 بالمائة سيترتب عنه تحول 20 مليون نسمة إلى دائرة الفقر فارتفاع الأسعار التي شهدتها المنتجات الغذائية نقلت 100 مليون نسمة إلى دائرة الفقر المطلق.

– خسائر البنوك وأسواق المال:

لقد برزت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت في وقت قياسي بفعل تزايد مظاهر الاندماج الطوعي للبنوك من خلال الاستحواذ، وإعلان تسعة عشر من بنكا ومؤسسة مالية عملاقة إلى إشهار إفلاسها بعد شهرين من اندلا ع الأزمة المالية، ومن أهم هذه البنوك بنك ليمان براذرز، ومريل لنش الذي اشتراه بنك أوف أمريكا، وتحول بنكي "مورغان ستانلي وغولدمان ساكس" برغبتهما إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين تابعتين لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي للحصول على مساعدته في مواجهة الأزمة المالية العالمية. (21)

وقد انهارت أسهم القطاع المصرفي نتيجة انتقال عدوى الأزمة إلى الأسواق المالية، وأدت إلى الانهيار في أسعار الأسهم في الأسواق المالية، وازدادت الأزمة تعقيدا في ظل عدم قدرة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات (22).

وقد انتقلت آثار العدوى لتصيب أسهم العديد من المؤسسات المالية، فقد انخفضت أسهم كل من "سيتي غروب" أكبر بنوك أمريكا، "غولدمان ساكس" و "جي بي مورغان تشيس آند كومباني" بنسبة 15%، 12% و10% على التوالي. كما تراجعت أسهم أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية "مورغان ستانلي" بنسبة 14%. وقد أدى انهيار أسهم القطاع المصرفي إلى ذعر البنوك ولجوئها إلى التقليص من عمليات الائتمان، والتي تمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي. (23)

كما تعد قناة أسواق المال من أكثر القنوات تأثيرا في انتقال الأزمات المالية، بسبب تزايد دور أسواق الأوراق المالية في مختلف الدول، وتوجه العديد من المستثمرين إلى الاستثمار المحفظي، والقيام بعمليات المضاربة في تلك الأسواق لتحقيق الأرباح.

لقد انتقلت الأزمة لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية، حيث انخفض المؤشر العام لأهم البورصات العالمية مباشرة بعد انخفاض أسهم بورصة وول ستريت كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): انخفاض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية

البورصة	فرانكفورت	باريس	لندن	مدريد	طوكيو	شنغهاي
معدل انخفاض المؤشر	7.1	6.8	5.4	7.5	3.8	5.1

المصدر: صباح نعوش: خطورة الأزمة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، الجزيرة نت http//www.aljazeera.net/eBusiness. .2008/2/7

وامتدت الأزمة لتشمل أسعار أسهم الشركات غير العاملة في القطاع العقاري. ويرجع هذا الانخفاض في أسعار الأسهم بسبب اتجاه حملة الأسهم إلى الاستثمار في أسواق مالية مختلفة في آن واحد، رغبة منهم في توزيع المخاطر. وعند تعرض أسهمهم لخسائر في بورصة ما سيدفعهم إلى سحب أموالهم المستثمرة في بلد آخر لتعويض الخسارة، أو لتجنب خسارة ثانية . [24]

لقد اعتمدت البنوك في تحليلها لمخاطر الأوراق المالية على وكالات التصنيف الائتماني بسبب عدم امتلاكها الخبرة اللازمة في التحليل، وتأثرت الشركات العقارية المانحة للقروض بخسائر كبيرة ناتجة عن تدهور مرتبة الأوراق المالية التي تساندها أصول من المرتبة AAA في جويلية 2007م. [25] وامتدت الصدمة لتشمل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية، وخاصة البنوك الأمريكية التي لها فروع في الخارج، حيث قدرت خسائرها بمليارات الدولارات بسبب امتلاكها للأوراق المالية العالية المخاطر. ولم تكن شركات التأمين أحسن حالا من البنوك، إذ تعرضت كذلك لخسائر ضخمة، خاصة وأنها كانت تؤمن حجما كبيرا من الديون العقارية كشركة AIG الأمريكية. وقد ترتب على ذلك كله نقص حاد في السيولة في الأسواق المالية بسبب فقدان المتعاملين الثقة في الأسواق، وتمخض من ذلك تسارع عمليات بيع أسهم البنوك والشركات المالية المتعثرة، وهذا ما نتج عنه انتقال الأزمة المالية لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية[26] .

– خسائر قطاع التجارة الخارجية:

يشكل الاقتصاد الأمريكي ما لا يقل عن 30 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤثر مباشرة على ما لا يقل عن 50 اقتصادا، وبالتالي فإن ركود الاقتصاد الأمريكي عام 2008، الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية، حيث يؤدي إلى انخفاض طلب السوق الأمريكي على المنتجات من السلع والخدمات من الدول الأخرى بنسب مرتفعة، وهذا ما انعكس على انخفاض الصادرات المتدفقة من الدول الأخرى إلى الاقتصاد الأمريكي. كما تراجعت قدرة الاقتصاد الأمريكي على الاستيراد والتصدير معا . [27]

وامتد تأثير الأزمة المالية العالمية إلى دول العالم من خلال التجارة الدولية، إذ تراجعت قدرة العديد من الدول التي تحرك التجارة الدولية، ودخلت كل من ألمانيا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي واليابان مرحلة ركود نتيجة انخفاض قدرتها على التصدير والاستيراد بسبب انخفاض الطلب العالمي على السلع القابلة للتصدير، وهذا ما نتج عنه اتجاه الأسعار العالمية نحو الانخفاض.

ومن بين أهم الأسواق تأثرا بالأزمة المالية هو سوق السيارات، والذي دخل مرحلة الركود بسبب حذر المستهلكين في عمليات الشراء، توقعا لانخفاض أسعارها، وتكبدت بعض شركات السيارات الكبرى خسائر مالية نتيجة للأزمة المالية، والتي أدت إلى انخفاض مبيعات السيارات في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 9.2% في أكتوبر عام 2008، وبلغت أدنى مستوى لها منذ عام 1990. [28]

-معدلات بطالة متزايدة:

لقد تزايدت معدلات البطالة على إثر الأزمة المالية، إذ عرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، وخاصة مع إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته الجديدة حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009، ويعتبر القطاع المالي من بين القطاعات الأكثر تعرضا لتسريح العمال فمثلا في بريطانيا تم تأميم بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري والاستغناء عن أكثر من 2000 موظف، وفي ألمانيا قرر مصرف كوميرتس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن 9000 وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدنر بنك. [29]

شكل رقم 1: تطور معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية (%)

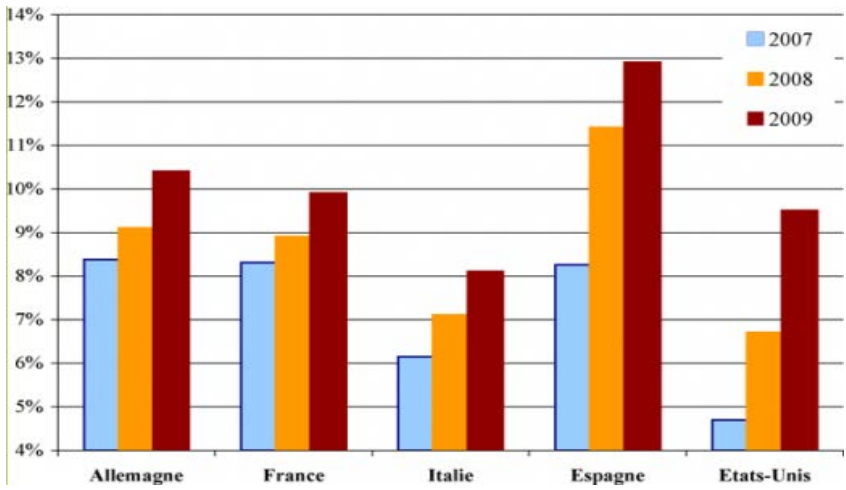

Source: Jacques Sapir, P.14.

ولا يقتصر الأمر على البلدان الصناعية فحسب، بل تواجه البلدان النامية أيضا تحديا جديدا ناشئا عن الأزمة المالية العالمية، التي تتحول بسرعة إلى أزمة بطالة.

- الأزمة والفقر:

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انتشار الفقر ، إذ يؤدي التضييق الائتماني الشديد وانخفاض معدلات النمو إلى تقليص إيرادات الحكومات وقدرتها على الاستثمار من أجل الوفاء باحتياجات الأهداف الموضوعة لقطاعي التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن الإنفاق على البنية الأساسية اللازمة لاستدامة النمو. ويمكن كذلك أن يؤدي كل انخفاض بنسبة واحد في المائة في معدل النمو إلى إفقار 20 مليون شخص، إذ سيكون الفقراء هم الأشد تضررا من هذه الأزمة، مثلما كانوا في سابقاتها. **(30)**

خاتمة:

تعرض النظام المالي الدولي للعديد من الأزمات المالية، التي انعكست آثارها سلبا على الاقتصاديات المحلية وامتدت تداعياتها لدول أخرى بفعل العدوى المالية والتحرير المالي، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

_يترتب على الأزمات المالية خسائر وتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة تتحملها اقتصاديات الدول المتضررة.

_لا تقتصر الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية على دول معينة، بل قد تمس الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء بفعل الاتجاه المتزايد نحو الانفتاح والتحرير المالي.

-تمس خسائر الأزمات المالية أغلب جوانب الاقتصاد المحلي، بتأثر القطاع الحقيقي والمالي وقطاع التجارة الخارجية بهذه الأزمات.

_تتمثل أهم التكاليف الاقتصادية التي تحملتها الدول من جراء الأزمات المالية العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق خسائر كبيرة في الناتج الحقيقي، انهيار أسهم البنوك، تراجع مؤشرات البورصات، تزايد معدلات البطالة وانتشار الفقر.

هوامش ومراجع البحث:

(1). عبد المجيد قدي: الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد36، السنة السادسة عشر، ربيع 2009م، ص8.

(2) .Mishkin Frederic and Eakins Stanley, Financial Market and Institutions, Addison Wesley Longman Inc, 3rd . ed, U.S.A, 2000, P.4.9.

(3) .Rajan Ramkishen, Financial Crises, Capital outflows, and policy Responses: Examples From East Asia, journal of Economics Education, 2007, P.92-109.

(4).عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص9.

(5).المرجع سابق، نفس الصفحة.

(6). محمد علي إبراهيم العامري، محمد علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي: الأزمة المالية: الأشكال- المؤشرات- النماذج والعدوى المالية، دراسة نظرية – تحليلية للأزمة الآسيوية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، الإصدار 59، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص18.

(7). عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص9.

(8). محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص19.

(9). عرفان الحسني: الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة، العدد25، بنك الكويت الصناعي، 2007، ص12.

(10). IMF, Financial Crises: Characteristics and Indicators of Vulenrability, P.79

(11). ايمان محمد محب زكي: تحليل أثر الأزمات المالية على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، مجلة التجارة والتمويل، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1999، ص27.

(12). IMF, From crisis to recovery….''Op.cit, Pp.64-65.

(13). إبراهيم عبد العزيز النجار: الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص36.

(14). عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص12.

(15). عبد الرزاق فارس الفارس: الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات والحلول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 27.

(16). عبد المجيد قدي: ، مرجع سابق، ص12.

(17). محمد عبد الحليم عمر: إسلامية في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 11أكتوبر 2008م، ص4-5.

(18) Jeff Madara, Financial Market and Institution, 3rd ed, West puplishing, 1995, P.165.

(19). يسري مهدي حسن، عبد العزيز شويش عبد الحميد: مرجع سابق، ص82.

(20). المرجع السابق: ص83.

(21). ابراهيم عبد العزيز النجار: مرجع سابق، ص104.

(22). نادية العقون: أزمة الرهن العقاري: عدواها وآليات انتقالها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 53_54، شتاء_ربيع 2011، ص 104.

(23). المرجع السابق: نفس الصفحة.

(24). عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص13.

(25). راندل دود وبول ميلس: تفشي المرض، عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2008م، ص16.

(26). نادية العقون: مرجع سابق، ص105.

(27). عبد الحميد عبد المطلب: عبد الحميد عبد المطلب: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 328.

(28). عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سابق، ص 328.

(29). المرجع السابق: ص 10.

(30). الأزمة المالية: مدلولاتها بالنسبة للبلدان النامية،
http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC,~theSitePK:469372,00.html

دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي

د.خليل عبد القادر– جامعة المدية

أ.عامر حبيبة– جامعة برج بوعريريج

الملخص:

ساهم التحرير المتدرج لحركة التجارة العالمية منذ بداية الخمسينات من هذا القرن من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في ازدياد حدة المنافسة بين الأطراف الدولية المشاركة في التجارة العالمية، فتحرير التجارة الدولية من العقبات والقيود التي تعيق حركيتها في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف، أسفرت عنه نتائج جولة أورغواي من اتفاقيات التجارة الحرة وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

هذا التحرير حقق مما لا شك فيه جملة من المنافع الاقتصادية تتمثل في تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي على مستوى مجموعة من الدول ومما ادى الى زيادة في الدخول والثروات، بالموازاة مع هذا النمو الاقتصادي نجد الآثار السلبية على البيئة، منها الزيادة الكبيرة في معدلات التلوث البيئي الناتجة عن العمليات الصناعية التحويلية وعن الآثار الاستهلاكية.

سوف نعالج في هذا البحث الاشكالية التالية: **ما هو دور النظام التجاري متعدد الأطراف في تحقيق البعد البيئي المستدام؟**

الكلمات المفتاحية: النظام التجاري متعدد الأطراف ، البعد البيئي المستدام، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي.

Abstract

The movement of the world trade liberation has contributed gradually since the beginning of the fifties of this century, through bilateral agreements and multilateral intensification of competition between international parties to participate in the world trade, liberalization of international trade obstacles and constraints that hinder the mobility under the multilateral trading system, resulting to the Uruguay Free Trade Agreements and the establishment of the World Trade Organization.

This editorial has achieved undoubtedly a number of economic benefits such as promoting and encouraging economic growth at a level of many countries which led to an increase in income and wealth, in parallel with this economic growth, we find negative effects on the environment, including a significant increase in the rates of environmental pollution resulting from manufacturing industrial processes and consumer impacts.

We will treat in this paper the following assumption: What is the role of the multilateral trading system in achieving the sustainable environmental dimension?

Key words: the multilateral trading system of the environmental dimension of sustainable, sustainable development, economic growth.

مقدمة:

أدّت الضغوط النجمة ازدياد الوعي بالندرة؛ وتفاقم مشكلة التلوث في العالم، إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم في جميع المجالات، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية، والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة، وهذا ما أدّى إلى ظهور جدال حاد بين أنصار البيئة وحماتها من جهة ودعاة تحقيق التنمية من جهة أخرى ، في إطار الهيآت والمنظمات الدولية المختلفة، وهذا ما دفع المنظمة العالمية للتجارة التي تسيّر النظام التجاري متعدد الأطراف أن تجعل التنمية المستدامة إحدى أسمى أهدافها في ديباجة تأسيسها. وللإلمام بالموضوع سوف نتطرق للنقاط التالية:

1. **البيئة، التنمية المستدامة، النظام التجاري متعدد الاطراف؛**

2.علاقة النظام التجاري متعدد الأطراف بالتنمية المستدامة (مع التركيز على البعد البيئي)؛

3.منظمة التجارة العالمية ودعم الاتجاهات البيئية.

1.1. مفهوم البيئة:

البيئة في الفكر المعاصر: يمكننا أن نحصر المفاهيم المتنوعة والمتباينة لعلم البيئة في قسمين رئيسيين: يتعلق **القسم الأول** بالمفهوم الإيكولوجي للبيئة، الذي يرتكز على الطبيعة المحيطة بالإنسان؛ وأما **القسم الثاني** فيمس المفهوم الواسع للبيئة، والذي تبناه مؤتمر استكهولم 1972.

وتعرف البيئة إيكولوجيا "بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة والغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"، وعرّفها البعض بأنّها " الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان". في حين يعرفها البعض الآخر بأنها " المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".

يتكون الإطار البيئي من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها هي: البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات[1].

من خلال ما سبق نستخلص، أنّ البيئة بمنظار الفكر المعاصر تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وينشط فيه، كما أنّها مستودع لموارده المتفاعلة فيما بينها، لتحدث التأثير في الإنسان وتتأثر هي به.

2.1.المشكلات البيئية العالمية:

لقد تفاقم الإحساس بأخطار التلوث البيئي والمشكلات البيئية عند دول العالم، مما دفع العديد منها إلى وضع ضوابط الروادع للحد من أخطار العبث بالبيئة ففي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت سلسلة من القوانين والتشريعات كان من أبرزها قانون الهواء النظيف الذي صدر عام 1946 وفي حين ظهرت بعض القوانين في النمسا منذ عام 1811 وفي ألمانيا في الأعوام 1909 و 1920 وفي إيطاليا عام 1912 وفي فرنسا 1932، وعلى الرغم من جميع هذه التشريعات، لكنها لم تكن من الصرامة، حيث تمنع حدوث الكوارث البيئية أو تحد بشكل واضح من مخاطر التلوث. [2]

بعض المشكلات البيئية العالمية: في هذا السياق سنتعرض لأهم المشكلات البيئية العالمية وأكثرها خطرا حدة والتي أصبحت كلها تقع تحت اسم " تلوث البيئة"، ولعل أهم هذه المشاكل ارتفاع حرارة الأرض وتآكل طبقة الأوزون، وتدمير الغابات الاستوائية بوصف هذه المشكلات صورا لمظاهر التلوث البيئي.

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها البيئة العالمية نذكر النقاط التالية:

أ. ارتفـاع حــرارة الأرض: إنّ ظاهرة الاحتباس الحراري (GLOBAL WARNING) تعنى بتركيز غاز CO_2 في الغلاف الجوي، ونسبته في الهواء تقدر بـ: 300 جزء بالمليون في الهواء الجاف وهذا الغاز يزداد تركيزه بصورة مستمرة، والخطر يكمن في أنه يؤدي إلى الإقلال من انتشار الحرارة في جو الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي بفعل تأثير البيت الزجاجي، مما يسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح المعمورة. (3)

تسعى دول العالم إلى تقليص مجموع الانبعاث العالمي لغاز ثاني أُكسيد الكربون واستخدام التقنيات النظيفة بيئيا وتحسين إدارة الغابات والمساحات الخضراء والحفاظ عليها وهذه الجهود التي ظهرت في الآونة الأخيرة من قبل الدول الكبرى – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية– تطلب العديد من الدراسات والأبحاث في إطار تطور قضية تغير المناخ دون إبداء إسهام فعلي في هذه القضية، وقد لا تستطيع الدول الأخرى أن تتنصل من هذه المشكلة البيئية داخليا ودوليا، ويرجع ذلك إلى ما تشهده هذه الدول من تزايد كبير في استخدام الآليات والمركبات واستهلاك الوقود الأحفوري، الذي يعد المصدر الغني بالكربون والنيتروجين كما أنّ هذه الدول اتبعت نمطا تصنيعيا يقتفي أثر ما اتبعته الدول الصناعية المتقدمة.

ب. تآكـل طبقــة الأوزون: يشكل الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة، وبامتصاص هذه الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الأجواء العليا للغلاف الجوي الذي يكون منطقة دافئة على ارتفاع 40 – 60 كلم من سطح الأرض ويؤدي نقص تركيز الأوزون في المجرة السماوية إلى سلبيات شتى، فالأوزون هو غاز له وظيفة هامة، لأن وجوده في طبقات الجو العليا بمثابة حام للكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية تعرف باسم UV–B، فمن بين المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي غاز فلوريد الكربون، وقد بدأ الإنتاج العالمي لهذا الغاز منذ الثلاثينات من هذا القرن ثم ازداد إنتاجه بسرعة منذ الخمسينات، وقد أدّى تراكم تسرب هذا الغاز في الغلاف الجوي إلى تقليل تركيز الأوزون. (4)

أما بالنسبة للأضرار التي يسببها هذا المشكل في الاختلال العالمي ضارة في مناخ الأرض علما بأن مركبات الكلور، وكلور كربونات، هي ضمن غازات الاحتباس الحراري المحتملة. هذا ما أدّى إلى القيام بالعديد الدراسات والجهود العلمية التي تركزت على مراقبة طبقة الأوزون

خلال منظمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب (UNEP ، وكذلك معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي لعام 1963،[5] وصدرت اتفاقية "فيينا" لحماية الأوزون عام 1985، وبروتوكول «مونتريال" الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التي تستنفذ طبقة الأوزون عام 1987. وتبعا لمؤتمر "هلنسكي" 1989 ومؤتمر لندن 1989 و1990 وتشير هذه اللقاءات الدولية إلى حماية طبقة الأوزون من خلال منع الإنتاج وتداول المركبات التي تؤدي إلى تناقص هذا الغاز مثل مركبات الكلور وفلور وكربونات كغاز الفريون، علما أن لهذا الغاز استخدامات عديدة منها سوائل دفع عبوات وسوائل التبريد في الثلاجات، ومكيفات الهواء، وسوائل التنظيف، وتعقيم الأدوات الجراحية وغيرها. [6]

ج. تدمير الغابات الاستوائية: تعد الغابات أكثر المنظومات البيئية انتشارا على البيئة البرية من الأرض وهي تغطي نحو 30 % من إجمالي المساحة اليابسة، إلا أنّ الدراسات قد أكّدت على أن إزالة الغابات قد ارتفعت إلى ما يقدر بـ: 17-20 مليون هكتار سنويا مقارنة بحوالي 11.4 مليون هكتار عام 1980، لذلك فمن المقدر أنه لو استمرت المعدلات الحالية لقطع أشجار الغابات فإنّ ما بين عشرة وخمسة عشر في المائة 10 و 15% من الغابات الاستوائية ستكون قد اختفت بحلول عام ألفين. [7] ومع ازدياد مخاطر التصحر على الأراضي العربية أخذت البرامج العربية لمقاومة هذه الظاهرة تتفاعل وتترسخ تحت مظلة الجامعة العربية وتحت رعاية الحكومات والمنظمات المعنية إن حالة استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير الآلاف من الأشجار والغابات وتقهقر الثروة النباتية بسبب النشاط البشري والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف القدرات والمهارات الفنية اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها تكاد تكون سمة منتشرة في كثير من بلدان العالم الساعية إلى النمو.

3.1. التنمية المستدامة:

وهكذا، على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في "ريودي جانيرو" بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما بين 3-4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا. وقد خرج المؤتمر بستة نتائج:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛

– إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛

– جدول أعمال(أجندة) القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض؛

– وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛

– إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛

– بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

. **التعريف بالأجندة21** : تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى. الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل، وتتضمن حوافز وتدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا. إنّ برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، الشباب والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعية والمنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.

الأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها و التفاوض بشأنها والموافقة عليها الأكثر تعقيدا، ورغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية وعملية، ولعل قوتها الحقيقية تكمن في أنّها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، ولكنها نوقشت وتم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها إضافة إلى ذلك، لقد أوصت القمة بعدد من المبادرات الأساسية في ميادين أخرى رئيسية للتنمية

المستدامة التي تخص أساسا بعقد ندوة عالمية حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر والتي هي في طريق النمو.

– وفي سنة 1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة تم إقرار بروتوكول "كيوتو"، حيث عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة" 21، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنّها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ" الأجندة " 21 يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى. ففي الوثيقة النهائية للدورة، أُعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة ، العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، والتوزيع، واستخدام الطاقة، والتركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

– من جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال: [8]

- ✓ تقويم التقدم الحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛
- ✓ استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- ✓ تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

– مفهوم التنمية المستدامة:

فقد تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فثم ما يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، ونجد أن أصل مصطلح الاستدامة يعود إلى علم الإيكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي لحدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي أستخدم مصطلح الاستدامة للتعبير طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي. [10]

إن التنمية كلمة مثقلة بالقيم ولا يوجد هناك إجماع بشأن معناها، فهي تعرف بطريقة معيارية، لكونها قوة موجهة نحو أهداف اجتماعية مميزة وهذه القوة موجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها أو بلوغ حدودها القصوى. أما التنمية المستدامة تطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق زيادة الإمكانات الإنتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء، غير أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم ما لم تنسجم التطورات السكانية مع الإمكانات الإنتاجية وفقا لما يخدم مصلحة البيئة ويحافظ عليها. (11)

4.1. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وتعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح. وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أ. البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: (12) النظم الإيكولوجية؛ الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ الإنتاجية البيولوجية؛ القدرة على التكيف.

تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والتي سبق وأن تطرقنا إليها بالتفصيل في المبحث الأول.

ب. البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، الطبيعية وكذا النباتية. وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي: (13) النمو الاقتصادي المستدام؛ كفاءة رأس المال؛ إشباع الحاجات الأساسية؛ العدالة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة توفق بين هذين البعدين، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بضرورة المحافظة على الطبيعة، هذا من جهة وضرورة تقدير نتائج الأفعال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

ج. البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة–النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل–والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد. وأهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات. الشكل التالي يوضح التداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: **(14)**

الشكل رقم 1.أبعاد التنمية المستدامة

Source :Emilie brun et Clémentine Mc Millan, Développement durable de le stratégie à l'opérationnionnel, Afanor, Paris, 2007,p.7.

فتحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الإيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع. و بعد عرضنا لأهم مبادئ التنمية المستدامة ولأبعادها فإن لهذه التنمية بعدا عالميا فحتما أن الأطراف المؤثرة فيها والتي تكون حتما متأثرة بها هي أطراف عديدة، سوف نذكر أهمها فقط.

1.5. الأطراف المؤثرة في التنمية المستدامة:

تعتبر الهيئات والمنظمات الدولية كل الكيانات ذات البعد العالمي يحكمها القانون الدولي، عددها كبير وكذلك مجالات تخصصها مختلفة منها (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة البحرية الدولية، منظمة الطيران المدني الدولية، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي،)، لذلك سوف نتطرق لأهمها والتي تؤثر على إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة سلبا أو إيجابا. (15)

المنظمة العالمية للتجارة: أن هذه المنظمة قد تأسست بعد سنتين من انعقاد قمة الأرض بريو دي جانيرو والتزمت بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة وما جعل دورها حساسا لنجاح التنمية المستدامة كونها تختص بالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالأخص التجارة الدولية التي لها أثار على كل المستويات وخاصة المستوى البيئي، حيث تم إنشاء لجنة التجارة والبيئة على مستوى المنظمة التي تهتم بموضوع البيئة، وبالتالي ضرورة الترابط بين طرق تنفيذ الأجندة 21 التي تمت المصادقة عليها في قمة الأرض سنة 1992 وبين النظام التجاري متعدد الأطراف، ومن المؤكد أن قضايا البيئة في إطار متطلبات التنمية المستدامة ستكون في صلب اهتمامات المنظمة العالمية للتجارة. وهو ما سوف نتناوله في الفصول المقبلة على دور هذه المنظمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالتركيز على البعد البيئي.

2. علاقة النظام التجاري متعدد الأطراف بالتنمية المستدامة (مع التركيز على البعد البيئي)

لقد ظهر اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بجوانب التنمية المستدامة نظرا للظروف التي نشأت فيها المنظمة حيث جاءت بعد قمة الأرض وكذلك تبنيها لميراث الاتفاقية التي اهتمت نسبيا بالجانب البيئي في نصوصها، لقد كان تطرق مؤتمر مراكش لعلاقة التجارة الدولية بالبيئة كنتيجة منطقية لزيادة الوعي البيئي حيث بدأت قضية البيئة والتجارة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة سنة 1992، وبناء على هذا أصدرت الأطراف المتعاقدة في الغات في جولتها الثامنة والأربعون (48) في ديسمبر 1992 قرارا تدعو فيه لجنة التجارة والتنمية إلى بحث ما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ولم يتعد نشاط اللجنة نطاق جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع آنذاك. (16)

وفي أواخر جولة أورغواي وبناءا على طرح أمريكي يطالب بإنشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة داخل المنظمة أعيد بعث الجدال من جديد بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تخوفت

من استحداث معايير بيئية متشددة يصعب الوفاء بها وتكون أداة حمائية تمنع انسياب السلع والمنتجات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مما يحرمها من مزايا التجارة الدولية الحرة، ولكن تم في نهاية المطاف قبول إنشاء هذه اللجنة وتحديد نطاق ولايتها. ومنه سوف نحاول إيجاد العلاقة بين النظام التجاري متعدد الأطراف والتنمية المستدامة والدور الذي يلعبه النظام التجاري متعدد الأطراف في تدعيم الأبعاد والدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة بالتركيز على البعد البيئي وذلك من خلال التطرق إلى:

1.2.حماية البيئة في إطار اتفاقيات النظام التجاري المتعدد الأطراف:

في البداية يجب الإشارة إلى أن البعد البيئي كان له حضور في اتفاقية الغات قبل أن تولد منظمة التجارة العالمية عام 1994، وتبدأ أعمالها في جانفي 1995، وذلك من خلال المادة 20 وهي المادة الخاصة بالاستثناءات العامة والتي تعطي إطارا كافيا يتيح للدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات الخاصة لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات وما زالت هذه المادة متواجدة في ظل الغات 1994. (17)

جدير بالذكر أن موضوع ربط التجارة بالبيئة كان يعد في أوائل التسعينات من القرن العشرين من المواضيع الجديدة التي قاومته الدول النامية، ورفضت إقامة الربط بين البيئة والتجارة تخوفا من عواقب ذلك على صادراتها. ومع ذلك فقد اتفق في مؤتمر مراكش الوزاري عام 1994 على إنشاء لجنة التجارة والبيئة لبحث كافة جانب هذا الموضوع، وتم الاتفاق على دراسة مواضيع مثل العلاقة بين النظام التجاري الدولي والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ومواضيع مثل: العلامة (العنونة) البيئية، النفاذ إلى الأسواق، وهي كلها مواضيع صعبة ومعقدة للغاية لم يكن للدول النامية خبرة كافية فيها. وعلى أية حال يمكننا القول بأن موضوع البيئة ما زال موضوعا خلافيا في المنظمة العالمية للتجارة لسببين اثنين: (18)

– إن الدول النامية تخشى أن تستخدم الإجراءات البيئية بشكل متعمد يؤدي إلى خلق حواجز تجارية؛

– إن العمل في منظمة التجارة العالمية، وبالتحديد في لجنة التجارة والبيئة، يؤدي إلى بعض المخاطر نظرا لوجود تنازع في أحيان عديدة بين أحكام الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي تسمح ببعض الإجراءات التجارية وقواعد المنظمة. ويمكن القول، أن موضوع البيئة نال اهتمام المنظمة العالمية للتجارة في النقاط الموالية:

أ. في اتفاق إنشاء المنظمة:

ففي أول فقرة من اتفاق إنشاء المنظمة تشير إلى أهداف التنمية المستدامة، حيث جاءت الإشارة إلى التنمية المستدامة المتبوعة بأهمية إتباع ما يحمي البيئة، وهي المرة الأولى التي تحتوي قواعد التجارة متعددة الأطراف مثل هذه الإشارة، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الاتفاقية غير ملزمة قانونا وإن كانت مهمة في التفسير وملهمة في الأداء، وهو ما تم التأكيد عليه في قضية الجمبري والسلاحف البحرية الشهيرة، بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. (19)

كان أول اختبار كبير لكيفية تعامل منظمة التجارة العالمية التي نشأت حديثًا مع القضايا البيئية في مسألة" القريدس السلاحف "في العام 1998 فقد فرضت الولايات المتحدة حظرًا على استيراد القريدس من الدول التي لا تستخدم أساطيل صيدها" أجهزة استبعاد السلاحف البحرية "لتفادي خطر قتل هذه السلاحف في عملية صيد القريدس، وقد زعمت الهند وماليزيا وتايلندا وباكستان أن القانون كان قيدًا مقنعًا على التجارة الحرة فتحدوا الإجراء في مسار منظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات.

احتجت الولايات المتحدة، تمامًا كما حدث في مسألة التونة الدلفين(20) "مستندة إلى أن الاستثناءات الواردة في المادة عشرين من" الغات" تسمح بالحظر، مثلما حدث في تلك ثبت في القضية أن لا مبرر لحظر القريدس بموجب استثناءات المادة عشرين لأنه لا يمكن استخدام تدابير حماية البيئة لتقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف عمومًا.

ب. الترتيبات مع المنظمات غير الحكومية:

فالمادة (2/5) من اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تمكن المجلس العام من اتخاذ الترتيبات الملائمة للتعاون الفعال مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتشابك مسؤولياتها بمسؤوليات منظمة التجارة العالمية، وبناءا على هذا البند تبنى المجلس العام قرارا في 18 جويلية 1996 بعنوان :"إرشادات لترتيبات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية"، وفيه اعتراف أعضاء المنظمة بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات في زيادة الوعي، فيما يتعلق بنشاط منظمة التجارة العالمية، ووافقت المنظمة على زيادة الشفافية وتطوير الاتصال مع المنظمات غير الحكومية، كما تم التأكيد على ضرورة تسهيل نشر وثائق المنظمة.

ج. اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة" T.B.T"و اتفاقية تدابير الصحة والصحة الحيوانية والنباتية "S.P.S": تقوم كل من الاتفاقية الخاصة بالعوائق الفنية للتجارة TBT، والاتفاقية

الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية SPS والمرتبطان معا بتغطية القضايا المتعلقة بالمعايير في منظمة التجارة العالمية، وتهدف الاتفاقية الأولى إلى التأكد من أن القواعد والمعايير وإجراءات الفحص واعتماد الشهادات، التي تختلف من دولة إلى أخرى لا تخلق أية عقبات غير ضرورية في وجه التجارة، وتهدف الاتفاقية الثانية إلى الحيلولة دون أن تصبح معايير الصحة والصحة النباتية مقيدة للتجارة، وأن ينصب تركيزها على حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات، وحماية الدولة المستوردة من المخاطر التي تنشأ من دخول الآفات والسموم.

ج.1.التدابير الصحية والصحة النباتية:

– ماهيتها وطبيعتها: إن الاشتراطات الصحية والصحة النباتية هي تلك التي تطبق من اجل حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات مما يلي: [21]

– المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة للمرض أو المسببة له؛

– المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات والسموم أو الكائنات المسببة للمرض الموجودة في الأطعمة والمشروبات الخفيفة والمواد الغذائية؛

– الأمراض التي ينقلها الحيوانات أو النباتات أو مشتقاتها.

ويمكن أن تكون طبيعة الاشتراطات الصحية والصحة النباتية في صورة قوانين أو تشريعات، متطلبات، إجراءات أو قرارات، وهذه بعض المواد التوضيحية التي ربما تغطيها تلك الاشتراطات:

– معيار المنتج النهائي؛

– الاختبار، الفحص، التراخيص وإجراءات الاعتماد؛

– معيار الحجر الصحي، متضمنة متطلبات أدوات نقل الحيوانات والنبات، أو متطلبات للمواد الضرورية لبقائها على قيد الحياة خلال عملية النقل؛

– متطلبات التعبئة والعنونة المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي.

– تدابير الصحة والصحة النباتية وأثرها على التجارة: إن القيود الصحية والصحة النباتية التي تطبق على الواردات لا تمثل إجراءات تجارية في حد ذاتها، ولكن من السهولة بمكان تحويلها إلى مثل هذه القيود، فقد تزايد باستمرار استخدام هذه القيود بقصد حماية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية، كما أنّه ليس نادرا أن تقوم البلدان بإقامة مثل هذه الحواجز، وليس بغرض الحماية من مهددات معينة استنادا على دليل علمي، بل استجابة للنشاطات السياسية

للجماعات المصلحية، وقد كان الاعتراف بهذه الاعتبارات هو الذي وضع القيود الصحية والصحة النباتية على أسس الأجندة في المفاوضات التجارية.

فقد أشارات غالبية دراسات الحالة التي أجريت في إطار منظمة الأغذية والزراعة على ثلاث وعشرون حالة قطرية إلى أن الإجراءات التي اتخذت في إطار اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية قد أضرت بصادرات البلدان التي شملتها الدراسة، حيث تضمنت على قرائن تدل على أن عدد هذه التدابير قد ازداد بشكل مطرد بمرور الوقت، (ففي حالة إندونيسيا على سبيل المثال، من اقل من 10 أوامر حجز ضد صادراتها من المواد الغذائية المجهزة إلى أستراليا في الفترة 1993 – 1995 إلى 40 أمر وقف في سنة 2001). وفي عدد من الحالات، كان هناك تسليم بأن هذه التدابير كان لها ما يبررها واتخذت تدابير محلية لتلاقي هذه المشكلة. [22] كما لوحظ في بعض الحالات على وجود تباين بين البلدان في القواعد التي تطبقها فيما يتعلق بفرض القيود الخاصة بالصحة والصحة النباتية مثل التفتيش على المنتجات المستوردة، والمعاملات التي تخضع لها المنتجات أو تصنيعها، وتحديد الحد الأقصى للمستويات المسموح بها من المبيدات أو استخدام إضافات غذائية معينة إلى الأغذية، وهذه الأشكال من المرونة في اتفاقيات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية تترك مجالا كبيرا للسلطة التقديرية.

وعلاوة على ذلك تتجه المعايير الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية إلى التعقيد بشكل متزايد، مما يؤدي أحيانا إلى وجود نوع من عدم الاتساق في المعاملة في الأسواق المختلفة، فقد واجهت الهند حظرا على تصدير المنتجات البحرية إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 1997 بعد أن تبين أن بعض الشحنات كانت ملوثة ببكتيريا السالمونيلا وبكتريا"vibriocholero"، ومع ذلك ظلت المنتجات البحرية الهندية تصدر إلى الولايات المتحدة طوال الفترة التي كان الحظر مفروضا على تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، وتنشأ هذه المشاكل في بعض الحالات بسبب عدم وجود فهم متبادل للتفتيش والمعايير الواجب تطبيقها.

ويوجد أيضا عدد من الأمثلة لحالات كانت تدابير الصحة والصحة النباتية تطبق فيها بطريقة تعسفية ولم يكن ما يبررها فيما يبدو، إذ تواجه البرازيل على سبيل المثال قيودا على صادراتها من الفواكه الاستوائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أساسا نظرا لوجود ذبابة الفاكهة، وتقوم البرازيل بتنفيذ إجراءات مكلفة لضمان التقييد بهذه المواصفات، وهناك حالات تدل على زيادة في التكاليف بلا مبرر بسبب اشتراطات غير معقولة، مثل اشتراط وزارة الزراعة

الأمريكية وجود أحد موظفيها في موقع الإنتاج للإشراف على الإنتاج، وأن يكون ذلك على حساب المنتجين أو التجار المحليين. وتعترف دراسة الحالة بوجود مشكلات في تحديد ما إذا كان الاحتجاز والشكاوى ضد الواردات الغذائية من البلدان النامية تعد دلالة على وجود مشكلات حقيقية فيما يتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية أو أنها ببساطة من قبيل الحواجز غير التعريفية التي تتستر تحت عباءة تدابير الصحة والصحة النباتية.

– المتطلبات الحديثة لتدابير الصحة والصحة النباتية: لا تزال صادرات الدول النامية من المواد الغذائية إلى الدول المتقدمة تواجه صعوبات والسبب الرئيسي في هذا يعزى إلى مسائل النفاذ إلى السوق من قبيل ارتفاع التعاريف واتخاذ التدابير لصالح المنتجين الوطنيين وحينما يمكننا أن تتغلب القدرة التنافسية على الحواجز الجمركية تبقى الحواجز غير الجمركية المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية حواجز يواجهها المصدرون في الدول النامية.

فقد وضعت المفوضية الأوروبية مثلا مجموعة هامة من القوانين المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات، وهذه القوانين ملزمة في كافة بلدان الاتحاد وتطبق أيضا على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تصدر حيوانات ومنتجات حيوانية ونباتات ومنتجات نباتية إلى الاتحاد الأوروبي، وقد ازداد عدد الأنظمة المتعلقة بالبيئية والصحة والسلامة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة. **(23)**

ويعرض الجدول (1) قائمة لبعض اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية والغذائية والتي قد تشكل معوقات غير جمركية.

الجدول (1): اللوائح الأوروبية المطبقة على المستوردات الزراعية والغذائية والتي قد تشكل معوقات غير تعريفية.

1.مسائل متعلقة بكلفة تطبيق تنظم الحد الأقصى لمستوى المواد الضارة في المنتجات (toxic substances)	
– تشريعات تحد من مستويات الأفلوتوكسن في الأغذية	– توجيه أوروبي رقم 2001/466
– تشريعات تحد من مستوى استخدام ملون الـ AZOفي الصناعات القطنية	– توجيه أوروبي EC/61/2002
– محددات تتصل باستخدام مواد مثل الفلورين	– توجيه أوروبي EC/29/199

والزئبق في تغذية الحيوان	
– محددات حول استخدام ومتطلبات وجود مضادات حيوية في منتجات ثمار البحر	– توجيه 658/2002
– علامات تعريف لوجود مادة الفورمالديهايد	– قرار حول مواد سامة بتاريخ 93/10/26 ordinance on Hazardous Substances
مستويات لوجود آثار باقية لمبيدات المنتجات الزراعية	German Pesticide Residue Law
2. **معايير لقبول التسويق**	
– مسائل تخص قواعد تنظم المنتجات البيوتكنولوجية	– توجيه EC/220/90
– معايير تخص التسويق: مثل علامات التعريف بالبيض	– تشريع رقم 91/1274 يطرح قواعد مفصلة لتطبيق قاعدة رقم 90/1907 لمعايير تسويق البيض
– معايير تنظم منتجات حيوانية غير مخصصة للاستهلاك البشري	– توجيه رقم 2002/1774 من البرلمان الأوروبي
3. **إعادة تدوير النفايات من المنتجات**	
– معايير تنظيم إعادة تدوير واستعادة التعليب وتجميعه	EC/92/94
4. **معايير تخص التغليف وعلامات التعريف**	
– معايير لتغليف الأسماك ومنتجاتها	– توجيه رقم 2001/2005 الصادر في تشرين الأول / أكتوبر 2001 ينظم تطبيق تشريع رقم 2000/10 لمعلومات المستهلك حول المصايد والمنتجات
– معايير تنظم وضع مصطلحات خاصة لتغليف أنواع من الأنبذة	– توجيه رقم 98/881
– قواعد لتعريف بالمنتجات كالمنتجات العضوية لسلع زراعية	– توجيه رقم 91/2092
– محددات حول تعريف وتصميم غلافات لمنتجات النبيذ	– توجيه رقم 1999/1493
5. **قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف بخصوص البيئية**	
– معايير تعنى تخفيض المواد المضرة بالأوزون والمنتجات التي تتضمن هذه المواد	– توجيه رقم 2000/2038

Source: www.tradeandenvironment.com/ te-links.php,

وتشجع الاتفاقيتان الأولى والثانية على الدول تطبيق المعايير الدولية، رغم إعطائها المرونة لإدخال أنظمة أكثر تشددا أو تساهلا، ولابد عند تطبيق قواعد أكثر تشددا من وجود مبررات علمية[24] ، وتعتبر هذه المعايير مهمة بالنسبة إلى حماية البيئة لثلاثة أسباب رئيسية:

– فهي من جهة تحمي الصحة العامة من خلال تحديد معايير السلامة؛

– وتسير النشاط التجاري من خلال توضيح المتطلبات والإجراءات؛

– ويمكن استعمالها ـ وغالبا ما تستعمل ـ كعوائق حمائية للتجارة من خلال حظر دخول الواردات التي تفشل في استيفاء شروط السلامة للدولة المستوردة .

ج.2.معايير المنتجات: وتشير إلى الخصائص الواجب توافرها في السلع، مثل متطلبات الأداء والحد الأدنى من المحتوى الغذائي، والحد الأقصى من السموم أو إنبعاثات الضارة، " **معايير الإنتاج**" وتشير إلى الظروف (الشروط) التي تصنع المنتجات في ظلها وتنقسم إلى: [25]

–.متطلبات بطاقات التدوين (العنونة البيئية): "البطاقات البيئية هي شعار يوضع على السلع أو المنشآت الخدمية للتدليل على مدى كفاءتها البيئية، وهي تختلف عن البطاقات ذات الطابع الإعلاني التي يستخدمها المنتجون للترويج لسلعهم أو خدماتهم [26]" لمساعدة المستهلك على التعرف على خصائص المنتج أو شروط إنتاجه، وتقوم اتفاقات منظمة التجارة العالمية بتشجيع الدول على الاستعانة بالمعايير الدولية المختصة بوضع المعايير، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المعايير"ISO "* لمعايير المنتجات والإنتاج للسلع المصنعة، ولجنة كود يكس CAC لسلامة الأطعمة، والمكتب الدولي للأمراض الحيوانية المعدية IOE لصحة الحيوان، وأمانة المعاهدة الدولية لحماية النباتات IPPC، ويمكن للدول وضع إجراءات تشددا وصرامة، ولكن بشرط أن تبرر ذلك على أساس إجراء تقييم للمخاطر، وكذلك تجيز الاتفاقات للدول تطبيق معايير أقل من المعايير المعتمدة دوليا. [27]

نلاحظ أن هذه المعايير في تطور دائم يعكس ازدياد الإدراك بأهمية البيئة والحفاظ عليها وكذلك حماية المستهلك، كما قد يعكس الرغبة في تحقيق أغراض تجارية من وراء تطبيقها، وكذلك قد تتناول هذه المعايير المنتج من المهد إلى اللحد وكيفية التصرف في مخلفاته وإعادة استخدامها.

– متطلبات التعبئة والتغليف: لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع وتتعلق بمواد التعبئة، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد .... الخ. وتتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائما

للأمور السابقة حتى يتسنى السماح بدخول السلع إلى الأسواق، وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد ينكر على السلع دخولها، ومن أهم الأمثلة على ذلك القانون الألماني الفيدرالي الذي أصبح ساري المفعول في يونيو 1999، إذ يطالب هذا القانون المنتجين والموزعين بضرورة استعادة استخدام وتدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع، ويهدف هذا القانون إلى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عن المصدر، كما أصدرت فرنسا في يناير 1993 تشريعا مماثلا. (28)

الواقع أن رغم الاشتراطات التي تضمنتها مثل هذه القوانين وإن كانت تطبق من حيث المبدأ على السلع المحلية والمستوردة إلا أنها قد تمثل عقبة أمام التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي قد لا تستطيع التماشي معها من ناحية، وكذلك إذا التزمت باستخدام مواد معينة في الأغلفة والعبوات من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة قد تؤدي مثل هذه المتطلبات إلى خلق مشاكل إدارية وإجرائية عديدة ومعقدة بالنسبة للمصنعين الأجانب، كما قد تزيد التكلفة بالنسبة لهم، وهذا يؤدي في النهاية إلى إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات والشركات الأجنبية.

– **العلامات البيئية**: العلامة البيئية هي تلك التي تمنح من الجهات الحكومية، أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي من غيره من المنتجات المماثلة كما أنّه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار. (29)

– **العلامة البيئية والتجارة الدولية**: رغم أن هذا الأسلوب اختياري ويركز على الجوانب الايجابية للمنتجات بأنّها صديقة للبيئية أو خضراء (وهو الشعار الذي يستعمله أنصار البيئة) إلا أنّه قد يمارس آثار تعيق التبادل التجاري بين الدول. إذ يمكن أن يستخدم كأداة لترويج المنتجات التي تحمله وفي نفس الوقت قد يعمل كأداة حمائية ضد المنتجات التي لم تحصل عليه حتى ولو كانت صالحة بيئيا كما أن هذا الأسلوب قد يحابي المنتجات الوطنية ضد المنتجات والمنتجين الأجانب، إذ أن المعايير التي تمنح الشعار على أساسها قد تكون استجابة للطلبات والمصالح الاقتصادية والتجارية للمنتجين المحليين، يبقى الأثر النهائي على صادرات الدول النامية يعتمد على ما إذا كانت منتجات الدول الصناعية التي تحصل على العلامة لها مماثل من منتجات الدول النامية، والواقع أن التماثل يزداد كلما حققت الدول النامية خطوة على طريق التقدم ومن ثم الحصول عل العلامة المذكورة قد تمثل عقبة على طريق تجارتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

جدير بالذكر أن الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية SPS والاتفاقية الخاصة بالعوائق الفنية للتجارة TBT تطرح أيضا قضايا تتعلق بالجدل الدائر مؤخرا حول التجارة الدولية في الكائنات المعدلة جينيا، وما زالت المعلومات المتوافرة قليلة نسبيا بالنسبة إلى الآثار الصحية والبيئية المحتملة للعديد من المنتجات المعدلة جينيا، وافتقار الدول النامية بوجه خاص إلى القدرة على التقييم الكامل لآثار هذه المنتجات على السلامة، يُبرر تردد الكثير من هذه الدول في استيرادها. (30)

تسمح الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية للدول بأن تطبق بصفة مؤقتة معيارا يؤثر في استيراد منتج ما، وذلك في حالة عدم كفاية المعلومات العملية ذات الصلة، أو على أساس المعلومات المتوافرة في هذا الصدد، إذ يجب أن يكون هذا التدبير مؤقتا، إلا إذا سمحت الدولة للحصول على معلومات إضافية ضرورية لإجراء تقييم أكثر موضوعية للمخاطر أو مراجعة الإجراء خلال فترة معقولة من الوقت، وبينما يتم التأكد على الحاجة إلى بناء هذه الإجراءات على براهين علمية، لا تمنع هذه المادة الدول النامية من الحد بصورة مؤقتة من الواردات التي يعتقد أنّها ضارة.

تعتبر الاتفاقية الخاصة بالعوائق الفنية للتجارة"T.B.T" أكثر غموضا. فإذا تم تصنيف المنتجات المعدلة (المحولة) جينيا بأنها "منتجات شبيهة " بالمنتجات التقليدية، فإن الاتفاقية توفر الأسس لمعاملتها بشكل مختلف، ويترتب على هذا نتائج مهمة بالنسبة إلى متطلبات وضع بطاقات البيانات، وبالتالي لإجراءات الصحة العامة.

إلا أنّه توجد سلبيات واضحة لهذين الاتفاقيتين تتمثل في(31):

– إساءة استغلال الحقوق المتاحة للدول، خاصة الدول المتقدمة في استخدام القيود الفنية ومبررات الصحة والصحة النباتية كوسيلة للحد من صادرات الدول النامية. وأصبحت الأدوات المتاحة في هذين الاتفاقيتين بالإضافة إلى إجراءات مكافحة الإغراق من الأسلحة الجديدة التي تستخدم ضد صادرات الدول النامية وعوضت الدول المتقدمة عن التنازل عن الرسوم الجمركية كأداة فعالة لحماية إنتاجها من الواردات التي تأتي إليها من الخارج؛

– استجابة حكومات الدول المتقدمة لضغوط جماعات الضغط داخل بلادها سواء من المنتجين أو المستهلكين لفرض مواصفات ومعايير وقواعد متشددة ضد الواردات الأجنبية تحت مبررات البيئة، وأصبحت متطلبات التعبئة (Packaging) ووضع العلامات على السلع

(Labeling) والتي قد أصبحت تمثل عائقا حقيقيا أمام التجارة وخاصة أمام صادرات الدول النامية؛

وإذا أضفنا إليها ما يتم تحت باب واسع لادعاءات حماية البيئة وإثبات أن المنتجات وطريقة صنعها ومكونات المنتجات صديقة البيئة ومثل التشريعات الصادرة واشتراط البطاقات (Echo labelling)، كل ذلك فرض على الدول النامية أعباء مالية إضافية تحد من قدرتها التنافسية في تصريف منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة الغنية، أو تمنعها أصلا في الدخول إلى هذه الأسواق.

– رغم ادعاء حكومات الدول المتقدمة بأن المتطلبات المتشددة حول (Echo labelling) وإنّها ما هي إلا مواصفات اختيارية تترك للمنتج الأجنبي أو المحلي الالتزام أو عدم الالتزام بها، إلا إن البطاقات (Labelling) والعلامات التي تشير إلى المنتج صديق للبيئة، أو أنّه صنع من مواد لا تضر بالبيئة أو (Ecology)، بالإضافة إلى دورة حياة المنتج (Life Cycle) لضمان عدم وجود بقايا أو مخلفات ضارة بالإنسان أو الحيوان. كل ذلك ما هو إلا عائق أمام التجارة ولا سبيل أمام الدول النامية المصدرة سوى دحض هذه الادعاءات لعدم وجود القدرة التكنولوجية اللازمة للوفاء بهذه المتطلبات؛

– أن هناك محاولات من بعض الدول المتقدمة لفرض معايير بيئية على اتفاقي ال (TBT) وال(SPS)، رغم عدم انتهاء المناقشة والتفاوض على هذه المعايير في إطار اللجنة المعنية بهذا التفاوض وهي لجنة التجارة والبيئة والتي استمر عملها منذ عام 1994 حتى اليوم دون التوصل إلى نتائج؛

– أنّه بصرف النظر عن النصوص القانونية الواردة في هذين الاتفاقين فإن إقحام المعايير البيئية المرفوضة من الدول النامية أصبح يتم من خلال العنونة، والرموز والعلامات المختلفة التي تطلب من مصدري الدول النامية، كل ذلك دون سند قانوني، يجعل من السهل على الدول المتقدمة فرض الأمر الواقع على الدول داخل منظمة التجارة العالمية، رغم رفض هذه الدول لأي نصوص يتم التفاوض عليها في المنظمة؛

– إن الدول المتقدمة أصبحت تستخدم المعونة الفنية المنصوص عليها في هذين الاتفاقين بشكل لا يحقق نقل التكنولوجيا أو مساعدة الدول النامية في إنشاء الأجهزة وتعديل القوانين للتطبيق

الجيد للاتفاق، وإنما للضغط على الدول النامية لتحقيق الالتزام بالنصوص التي تعمل على ضمان قيام الدول النامية بتسهيل تجارة الدول المتقدمة؛

– أن وضع المواصفات والمعايير الدولية أصبح يتم في المؤسسات الدولية المعنية بهذه المواصفات، والتي يسود فيها رأي الدول المتقدمة (التي تملك من القدرات البشرية المؤهلة علميا لضمان تحقيق مصالحها)، بينما الدول النامية مازالت غائبة عن المشاركة في وضع هذه المواصفات إما لسوء تمثيلها لهذه الاجتماعات أو لنقص الكوادر المؤهلة علميا ولديها معرفة بهذه الأمور، وبحيث تمر هذه المواصفات دون مشاركة حقيقية من الدول النامية.

ـ **اتفاقية الزراعة:** تمت الإشارة في الملحق الثاني الخاص بهذه الاتفاقيات إلى السماح بإجراءات خاصة بالدعم المحلي للاعتبارات البيئية التي لا تخضع للالتزام الوارد بالاتفاقية بخفض الدعم، وتعطي هذه الاستثناءات أوجه مختلفة من الدعم البيئي للزراعة مثل تنفيذ البرامج البيئية ذات الآثار المحدودة على التجارة والإنتاج. (32)

ـ **اتفاقية الدعم والإجراءات المضادة:** والتي حددت ثلاث فئات للدعم على أساس آثارها على التجارة الدولية، وقدمت حلولا مختلفة لكل فئة فالأولى، يجب على الدول إلغاؤها لأنها محظورة والثانية، قد تناثر إزاءها نزاعات قضائية، والثالثة، ممكنة ولا تخضع للتقاضي، وتقع المتطلبات البيئة في إطار هذه المجموعة الثالثة التي تصل نسبة الدعم الممكن فيها 20%.

ـ **اتفاقية أوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS**: وهي أحد المحاور المهمة في مناقشات لجنة التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

ـ **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات TRIMS**: ولعل أهم ما ورد بها من أحكام تتعلق بالبيئة ما يلي:

– المادة 14: والتي يرد فيها الاستثناء العام (المقابل للمادة 20 في الجات 1947)

– الخدمات البيئية: حيث يتم إدراج الخدمات البيئية في قائمة الخدمات الملحقة بالاتفاقية والمعتمدة على نظام تصنيف السلع المركزي بالأمم المتحدة، وتحتوي الخدمات البيئية أربع فئات هي: الصرف الصحي؛ التخلص من العادم؛ خدمات الحجر الصحي والخدمات المماثلة؛ الخدمات الأخرى: حماية المسطحات، الضوضاء...الخ، وقد طالبت بعض الدول لجنة التجارة والبيئة بإعادة تقسيم هذه الخدمات.

ورغم هذا التقدم الحاصل في مراعاة وضع البيئة في أحكام منظمة التجارة العالمية، يشير البعض إلى أن منظمة التجارة العالمية تعمل على التخفيض من التقدم الحادث في فرض ضرائب وقواعد بيئية وذلك لسببين:

– يعود إلى أن قواعد منظمة التجارة العالمية تعرقل عمل صناعي السياسات البيئية، وأن قواعد المنظمة تحمي الدول الأجنبية، بمعنى أن فرض حرية التجارة، قد يكون على حساب تنفيذ سياسات بيئية داخلية مثل تلك السياسات التي تحد من انتشار سلع معينة أو طرق إنتاج معينة داخليا، في حين أن تحرير التجارة يسمح بنفاذ هذه السلع؛

– أنّ الضغوط التنافسية في السياق العالمي يمكن ألا تعكس الدعم السياسي لرفع المعايير البيئية، فبعض أصحاب الشركات لا ينظمون إلى الجماعات البيئية أو يمولونها. إلا لخلق رأي عام بيئي كوسيلة حمائية خفية، أو في بعض السيناريوهات يتم التهاون مع القواعد البيئية لزيادة نصيب الدولة من السوق العالمي والاستثمار والوظائف.

3.منظمة التجارة العالمية ودعم الاتجاهات البيئية

على الرغم من أن مفاوضات جولة الأورغواي التي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية لم تأخذ بعين الاعتبار كل الاعتبارات البيئية، إلّا أنّها اشتملت ضمنيا على مجموعة من المعايير والمحددات التي كان من شأنها فتح المجال أمام إعطاء الاعتبارات البيئية وزنا خاصا في التجارة الحرة ومن أهم هذه المحددات ما هدف منها إلى حماية البيئة وحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان وعدم التلاعب بالمواصفات القياسية. (33)

وقد ألزمت " الجات 1994" الدول الأعضاء بتقديم كافة المساعدات الضرورية عند قيام البلد العضو المستورد بالفحص والرقابة عند مستوى الإنتاج (في أراضي البلد المنتج /المصدر) وعلى أن يتم تسهيل هذه الرقابة من خلال الهيئات ذات الصلة، وهو ما يعرف الآن في بلد المنشأ عن معايير والمواصفات البيئية وتقييم المخاطر البيئية (يلتزم العضو المصدر بمراعاة الأوضاع الإيكولوجية في أسواق العضو المستورد).

يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية قد استندت في وضع هذه القوانين إلى مبدأ الوقائي الذي اتخذ كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاجتماعات الوزارية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي"OCDE"، بحيث يتخذ كأحد الخيارات الرئيسية في كل القياسات والمعايير البيئية، وعند القيام بأي تدابير لمنع الأسباب المؤدية إلى التدهور البيئي

"Dégradation environnementale"، وفي حالات عدم التأكد العلمي من احتمال حدوث أضرار بيئية جسيمة قد لا يمكن تلا فيها أو في ظل تهديدات مباشرة على سلامة البيئة الطبيعية.

وقد أعيدت صياغة المبدأ ليدرج منذ إعلان ريو عام 1992 تحت مفهوم «المنهج الوقائي"، والذي استندت إليه الغات بشكل مباشر لإتاحة المجال أمام البلدان الأعضاء المستوردة لتطبيق مستويات حماية أعلى للبيئة ولحماية صحة الإنسان داخل أسواقها، بحيث يتضمن مفهوم الحماية كل الأخطار الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم، خاصة في المواد والمنتجات الغذائية والمشروبات والأعلاف، تشجيع وضع المقاييس والإرشادات، والرغبة في زيادة استخدام التدابير المتناسقة لحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان بين الأعضاء على أساس مقاييس وإرشادات وتوصيات دولية تقدمها المنظمات الدولية المعينة، بما في ذلك منظمة كوكدس إليمانتاريوس، وذلك دون أن يطلب من البلدان الأعضاء تغيير المستوى المناسب لديهم لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. (34)

1.3.منظمة كوكدس إليمانتاريوس:

الكوكدس هو حصاد للمواصفات القياسية العالمية للصناعات الغذائية التي طبقت في مجال الجودة، وهي مجهودات سنوات عديدة من القياسات التي بناءا على اتفاقات التعارف الدولي، والتي تمت من خلال منظمة الأغذية والزراعة FAO ومنظمة الصحة العالمية لضمان الحفاظ عليها وحماية صحة المستهلكين، ولتسهيل التبادل التجاري في مجال الأغذية، والمواصفات الغذائية هي حصاد عمل لجنة الكوكدس التي أنشئت عام 1962.

ومع إنشاء المنظمة التجارة العالمية في أفريل عام 1994 أصبحت لمواصفات الكوكدس بعدا جديدا، حيث أصبحت أحد المراجع المنصوص عليها عند المواصفات المحلية، حيث يمس عدة مواضيع حيوية تتضمن حدود بقايا المبيدات التي تؤثر على الأغذية، ومن ثم صحة الإنسان والنبات والحيوان، ومواصفات المنتجات الغذائية المختلفة مثل أغذية الأطفال، الخضر والفاكهة الاستوائية، وعصائر الفاكهة، و الزيوت والمواد الدهنية، واللحوم ومنتجاتها، والسكر والكاكاو، ومنتجات الشوكولاتة والخضر والفاكهة المجمدة، والإضافات الغذائية ومنتجات الأسماك والخضر والفواكه المصنعة ومنتجات الألبان والحبوب والخضر المجففة والخضر والفواكه المعلبة وغيرها من المنتجات وبذلك يعد مرجعا أساسيا عند وضع المواصفات القياسية المحلية .

يجب الإشارة إلى نقطة مهمة للغاية وهي كيفية إيجاد التوازن بين الاتفاقات البيئية ومنظمة العالمية للتجارة حيث ثار نقاش مطول داخل لجنة التجارة والبيئة حول كيفية الموازنة بين السياسات والمعالجة المتكاملة والمتسقة التي يتم التفاوض حولها في الاتفاقات البيئية ودور ومكانة الإجراءات التجارية في إطار هذه السياسات، وذلك على نحو التالي: (35)

– اتجهت الدول المتقدمة إلى الدفع بضرورة إعطاء الإجراءات التجارية الغلبة والأولوية على مجموعة السياسات الأخرى والتي تعرف بـ "الإجراءات الايجابية "والمتمثلة في المساعدات المالية الإضافية ونقل التكنولوجيا النظيفة على أسس ميسرة وبناء القدرات في الدولة النامية (البشرية والمؤسسية) لمساعداتها على حماية البيئة، على حين قاومت الدول النامية هذا الاتجاه، وأكدت على أن الإجراءات التجارية ـ وهي بمثابة إجراءات سلبية عقابية

– لا يجب أن تصبح الأداة التي تلجأ إليها الدول بغية الحماية البيئية لمجرد أنها إجراءات سهلة وأقل تكلفة لتلك الدول وتلقى قابلية لدى رجال السياسة.

– وأكد ممثلو الدول النامية على ضرورة الحفاظ على ما يعرف بحزمة السياسات المتوازنة، والتي من شأنها أن تعكس إيجابية التعاون الدولي في حماية البيئة، أضافت الدول النامية أن ينبغي ألا يتم اللجوء إلى الإجراءات التجارية العقابية إلا إذا كان التبادل التجاري هو السبب المباشر ومصدر المشكلة البيئية تكمن في التجارة والإفراط في تجارة معينة دون الأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على البيئة.

جاءت اللجنة المنشأة في إطار منظمة التجارة العالمية مؤكدة على أهمية التعاون الدولي بما يتضمنه من سياسات إيجابية تجذب الدول النامية للانضمام إلى الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وتتيح لها الموارد والدعم اللازمين لمساعدتها على التعامل مع المشكلات البيئية، مع ضرورة ربط الإجراءات التجارية ـ على نحو ما طالبت به الدول النامية ـ بأصل المشكلة البيئية، وهو ما يضمن عدم إعطاء مطلق الحرية لاستخدام الإجراءات التجارية لأغراض بيئية ودون ضوابط عليها بما يتسق والمبادئ الأساسية للمنظمة.

ومما لا شك فيه أن الدول النامية حققت نجاحا في هذه المناقشات وإن كنا نسارع بالقول أنّه نجاح جزئي من حيث المبدأ متمثلا في عدم السماح باستخدام الإجراءات البيئية بدون أي ضوابط على عكس ما كانت تطالب به اللجنة الأوروبية بتناول البيئة كاستثناء مطلق في إطار منظمة التجارة العالمية، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أن تمثل هذا الأمر قائم بالفعل في ظل

الاستثناء الذي تنص عليه المادة 20 وهو ما لم يؤكده أي فريق تحكيم حتى الآن، على أن هذا الموضوع لم يغلق وستستمر الدول المتقدمة بالدفع به في كل مناسبة وسيظل محلا للتفاوض خلال الفترة القادمة باعتباره يمثل حجر الزاوية للعلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وعلى هذا الأساس طالبت اللجنة الأوروبية وغيرها من الدول المتقدمة بضرورة إبقاء الباب مفتوحا لمزيد من التفاوض.

خاتمة:

نتيجة للتطور الذي عرفه النظام التجاري متعدد الأطراف، ورثت المنظمة مجموع الاتفاقيات المتعارف عليها في الغات، وأضافت لها اتفاقيات جديدة ظهرت تماشيا مع المستجدات الاقتصادية والتجارية على الساحة الدولية، كالاتفاقية المتعلقة بتجارة الخدمات وتلك الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، كما ظهر اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بالتنمية المستدامة من خلال إدراجها في ديباجة تأسيسها كهدف من الأهداف السامية التي تسعى إليها المنظمة، وأهم دليل على ذلك هو الدور الذي تلعبه لجنة التجارة والبيئة والتي حاولت الربط بين تحرير التجارة الدولية والبيئة، فدور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة يتم من خلال الاتفاقيات المختلفة للمنظمة، والتي تُعدّل وتُطوّر وتُغيّر من طرف الدول الأعضاء من خلال المؤتمرات الوزارية، إذ شكّل المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة منعرجا حاسما بالنسبة لمسار التنمية المستدامة والذي تم من خلاله مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالبيئة والتي اعتبرتها الدول المتقدمة كتدابير لحماية البيئة، في حين اعتبرتها الدول النامية تدابير حمائية (لحماية أسواق الدول المتقدمة من دخول منتجات الدول النامية لأسواقها).

كما أدى التحرر التجاري الذي دعت له المنظمة العالمية للتجارة إلى زيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات والذي أدّى بدوره إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع ومن ثمّ زيادة الطلب على مصادر الوقود الأحفوري، وهذا ما أدى إلى زعزعة الدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة.

الهوامش والمراجع

(1). راتب سعود: الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص.18.

(2).حسين علي السعدي: أساسيات البيئة والتلوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص. 289.

(3).حسين السعدي، المرجع نفسه، ص، ص. 322-324.

(4). عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكي: قضايا اقتصادية معاصرة، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 2005، ص.55.

(5). الشيخ حسين عادل: البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص. 24.

المرجع السابق، ص. 103.

(6). ابتسام سعيد الملكاوي: جريمة تلويث البيئة دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2009، ص.120.

(7). حسين السعدي، المرجع السابق، ص. 326.

(8). محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص.5.

(9). عماري عمار، مرجع سابق، ص. 38. والموقع www.islamfin.go-forum.net تاريخ الاطلاع: 2014/10/22

(10).ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص. 23.

(11).سحر قدوري الرفاعي: التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006، ص. 22.

(12).عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 40.

(13).عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 39.

(13). Emilie brun et Clémentine Mc Millan, Développement durable de la stratégie à l'opérationationnel, Afanor, Paris, 2007.p12.

(14).العيشاوي صباح: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 112 (بتصرف).

(15).أسامة المجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1997، ص. 68.

(16).محسن أحمد هلال: التجارة والبيئة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الإسكوا، الأمم المتحدة نيويورك، 2001، ص. 2. على الرابط: library.adcci.gov.ae/.../ipac.jsp *تاريخ الاطلاع: 2014/10/26*

(17).محسن أحمد هلال، مرجع سابق، ص. 11.

(18) http://www.globalization101.org.

تاريخ الاطلاع: 2014/10/28

(19). أن أصل ما أصبح يعرف باسم مسألة" التونة الدلفين "هو قانون حماية الثدييات البحرية الأميركي الذي فرض حظرًا على استيراد التونة من البلدان التي ليس لديها أي برنامج لحماية الدلافين عند صيد التونة. وقد تبين أن التونة، يتم اصطياد الدلافين التي تسبح فوق التونة في نفس الوقت فتموت في الشبكات مع التونة .لذا فرض القانون الأميركي على صيادي سمك التونة الأميركيين تعديل ممارسات الصيد لتجّنب هذه الوفيات وحظر استيراد التونة من البلدان التي تتعدى فيها نسبة وفيات الدلافين عند اصطياد التونة النسبة الأميركية بما يزيد عن25 % ونتيجة لذلك، فرض حظر على استيراد التونة من المكسيك وفنزويلا والإكوادور وباناما وجزيرة فانواتو في سنة 1990 لقد تحدت المكسيك وفنزويلا، الولايات المتحدة في نظام تسوية النزاعات في" الغات "وفازتا في العامين 1991و 1992 ويعتبر القرار في قضية المكسيك نقطة تحول رئيسية في الاختصاص القضائي للنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف حتى إن لم يكن يتم اعتماده رسميًا كقرار ملزم لأعضاء" الغات ."ص.7. على الموقع: http://www.globalization101.org

(20).طارق الزهد: معايير الصحة والسلامة في ظل منظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 252، 2002، ص. 47.

(21). منظمة الأغذية والزراعة: عرض تحليلي للنماذج التي توصلت إليها ثلاث وعشرون دراسة حالة قطرية، 2002، ص. 33. على الموقع: www.fao.orgتاريخ الاطلاع: 2014/10/28

(22). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص. 39

(23). الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جعل التجارة في خدمة الناس، نيويورك، 2004، ص، 371.

(24). على الموقع: www.tradeandenvironment.com/ te-links.php تاريخ الاطلاع: 2013/10/28.

* ISO : International Standards Organization

(25). عصام الحناوي: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة البعد البيئي، الطبع اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، بيروت، ص.432.

(26). الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جعل التجارة في خدمة الناس، مرجع سابق، ص. 372.

(27). عبد الخالق السيد أحمد، أحمد بديع بليح: تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2007، ص. 178

(28). أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، مرجع نفسه، ص .180.

(29). الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جعل التجارة في خدمة الناس، مرجع سابق، ص، 373.

(30). محمد مأمون عبد الفتاح: اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة واتفاق الصحة والصحة النباتية قضايا تهم الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، أوراق موجزة لإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، 9-13 نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص، ص.8-9.

(31). انظر كل من:

كمال ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص. 289.

(32). الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جعل التجارة في خدمة الناس، مرجع سابق، ص.373.

(33). منال كمال كريم: المتطلبات البيئية وأثرها على الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية، الندوة الوطنية للتجارة والبيئة وزارة الدولة لشؤون البيئة، 29-30جوان، 1998، ص، ص. 6-10.

(34). منال كمال، المرجع نفسه، ص.07.

(35). انظر كل من:

- كمال ديب، المرجع السابق، ص.293.

-منال كمال كريم، المرجع السابق، ص.08.

- ماجدة شاهين: منظمة التجارة العالمية، مصر، 1997، ص.04.

دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد

(حالة الجزائر: 1970-2012)

أ/هدروف احمد- جامعة المدية

الملخص:

تهدف هذ ه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حالة الجزائر خلال الفترة **1970-2012**. ولتحقيق هدف البحث تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، والذي يحتل موقعا أساسيا في الدراسات الاقتصادية القياسية الحديثة، ولاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) تم استخدام اختبا ر **جوهانسن (1990).** وبينت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية فقط (العمل ورأس المال العيني)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكان أثره على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير سلبي وغير معنوي، أما فيما يخص رأس المال البشري فيؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط.

resumé

Le but de cette etude est de mesurer l'impact de l'investissement direct étranger et le capital humain sur la croissance économique à long terme en Algérie durant la période 1970-2012. Pour atteindre l'objectif de cette étude nous avons utilisé le modèle à correction d'erreur (ECM), qui joue un rôle clé dans la norme des études économiques modernes, et pour tester la relation de cointégration entre les variables à long terme nous avons utilisé le test de Johansen (1990). L'étude a montré que la croissance économique en Algérie dépend des éléments de la production traditionnelle uniquement (le travail et capital physique), tandis que l'investissement direct étranger a été sans impact sur la croissance économique à court terme et à long terme (négatif et non significatif), cependant le capital humain a un effet sur la croissance économique à court terme seulement.

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية. ولهذا فإن البلدان النامية وبسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية، تسعى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، حيث يشكل هذا الاستثمار أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي. كما أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد أنعش الجدل الدائر حول أثر هذه الاستثمارات على الدول المضيفة لها، فعلى جانب المنافع ناقش العديد من الباحثين الاقتصاديين أهمية هذا الاستثمار للنمو الاقتصادي، ودورها الهام في خلق بيئة اقتصادية مثلى،كما لا يمكن أن ننكر منافع الدول المستقبلة لهذا الاستثمار والمتمثلة في استفادة المؤسسات المحلية من نشر التكنولوجيا الحديثة المطبقة، وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة، وإسهامه في تراكم رأس المال، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية العالية التي أكدتها واهتمت بها النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (***Solow-Swan***)، والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي (***Romer-Lucas-Barro***).

إن الدراسات التطبيقية الحديثة الخاصة برأس المال البشري بينت أن نمو هذا الأخير أصبح يشكل عاملا مهما في النمو الاقتصادي؛ فأعمال **فيليبس** و **نيلسون** (***PHELPS*** و ***NELSON***) تؤكد بأن مستوى تراكم رأس المال البشري مشروط في أهلية أو استعداد البلد للحاق بركب الدول الأكثر تقدما. كما أن الأبحاث التي قام بها **لوكاس** (***LUCAS***) كانت نتائجها تصب في نفس السياق؛ فالمصدر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في حركية تراكم مخزون رأس المال البشري وأن فعالية هذا العامل مرتبطة بمستوى اقتصاد هذا البلد، ويضيف **لوكاس** بأن الاختلاف في مستوى تراكم هذا العامل بين الدول يعد المبرر الأساسي للاختلافات الكبيرة في معدلات النمو المسجلة

بين هذه الدول نفسها. ومن وجهة نظر عملية فإن الأبحاث المتعلقة بمواضيع رأس المال البشري تصادمت مع مشاكل على درجة عالية من الأهمية؛ فالطبيعة المعقدة لرأس المال البشري جعلت من عملية إيجاد مقاربة دقيقة وشاملة لهذا العامل الإنتاجي أمرا صعبا، فعملية إيجاد مؤشر لرأس المال البشري لا تزال محل نقاش لدى المفكرين الاقتصاديين.

– الإشكالية: تتمثل إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد؟

وتحت هذا السؤال الرئيسي نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يجب أن نجد لها أجوبة واضحة هي أيضا، وتتمثل فيما يلي:

– ما هي الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة له؟

– ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر؟

– هل يساهم بناء نموذج قياسي في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر؟

– الفرضيات: تكمن فرضيات البحث فيما يلي:

– يختلف التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له من دولة لأخرى باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد، بالإضافة إلى مدى سلامة وجاذبية المناخ الاستثماري لكل دولة.

– قد تؤدي الزيادة في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر.

– يمكن للنظرية الاقتصادية القياسية تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

– هدف الدراسة : نحاول من خلال هذه البحث قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد خلال الفترة (**1970-2012**)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**).

أولا– مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر : أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة باعتباره وسيلة هامة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1– تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك مجموعة من التعاريف حسب المنظمات والهيئات الدولية وحسب بعض الكتاب الاقتصاديين نوردها فيما يلي:

أ– حسب بعض المنظمات والهيئات الدولية:

حسب صندوق النقد الدولي (**FMI**) الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات الدولية يعكس هدف حصول كيان عون اقتصادي في اقتصاد ما، على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة [(1)].

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر"نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة الدائمة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة ". وتعتبر منظمة OCDE أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت (في مجلس الإدارة) [(2)].

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو

وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل). وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى (3).

ب- حسب بعض الاقتصاديين:

يرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو"الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة(4).

ويعرف **نزيه عبد المقصود مبروك** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه"تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع (5).

ويرى ***RAYMOND BERTRAND*** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساهمة رأس مال مؤسسة أخرى، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب...وبرفع المستوى، الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة (6).

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر : من بين الخصائص التي يتميز بها الاستثمار المباشر الأجنبي هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الاقتصادية العالمية بشكل متفاوت. ولقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أن أكثر الأنواع هي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من الاستثمار، احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته. وازدادت الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، ترجع في الأصل لأسباب تاريخية، حيث كانت ترى أن هذا النوع من الاستثمارات تتسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك سببا في تخلفها، وعلى الرغم من صحة ذلك إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح[7].

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية : هو شكل من أشكال التعاون يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم ما بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي، أما فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها، أو خليطا ما بين الاثنين، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية، إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا[8].

ج- مشروعات أو عمليات التجميع: يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتوج معين لتجميعها، لتصبح منتوجا نهائيا[9].

د- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها[10].

3- مزايا وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر : سوف نعرض أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له كل على حدا.

– بالنسبة للدول المضيفة: تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب الدور الهام له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في التالي:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصحب من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء، وأن توسع وتطور منشآتها.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة وتطوير الصادرات، وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.
- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات الأجنبية من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج إلى العمالة لأداء أعمالها الخاصة.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات الأجنبية من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها، أو يجعله منتجا لأسواق أخرى[11].
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات أي التخفيف من فجوة (الادخار– الاستثمار)، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة، إذ أن عملية التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية تتطلب دفع الأعباء الثابتة، غير أنه على العكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر مكلفا للدول المستقبلة له[12].

- ✓ تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية، وتحسين و ضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة.

– بالنسبة للدول المصدرة له: تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له فيما يلي:

- ✓ يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل، وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة، والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- ✓ من إيجابياته أيضا، نجد أنه على المديين المتوسط والطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة له.
- ✓ استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة منها النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
- ✓ ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به[(13)].

ب– سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر : بالرغم من تعدد إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن هذا الأخير له آثارا سلبية على بعض الجوانب التي تخص الدول المستقبلة له وأيضا الدول المصدرة له. وعلى ضوء ذلك سوف نتعرض بشيء من الإيضاح لسلبياته وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له كل على حدا.

– بالنسبة للدول المضيفة: تتمثل أهم هذه السلبيات فيما يلي:

- ✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد الطويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى

في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات[14].

- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.
- ✓ قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.
- ✓ تقوم الشركات الأجنبية بتضخيم الأقساط المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف الشركات الأم (أبحاث، دراسات، تسيير، تسويق...).
- ✓ التدخل في الشؤون الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى ما ينجز عن ذلك من آثار سلبية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

– **بالنسبة للدول المصدرة له** : يعيب على الاستثمار الأجنبي المباشر كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:

- ✓ في المدى المتوسط، وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك تأثير سلبيا على موازين مدفوعاتها.
- ✓ فرض قيود صارمة من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التصدير، أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، على عمليات التصدير والتأميم والتي من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق[15].

ثانيا- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أ- القانون 82-13: بداية من الثمانينات تم إصدار القانون (82-13)، والذي يتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وتسييرها، حيث يتم إبرام اتفاقية يحدد فيها موضوع وحدة الشركة، مبلغ رأسمال المكتتب، طرق تحويل التكنولوجيا، وتتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة 51% مع ضمان التسويق، أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين[16].

ب- القانون 86-13: بعد أربع سنوات تم إصدار القانون 86-13 والذي يعد تكملة وتعديلا للقانون السابق، وقدم بعض المزايا مع توسيع مجال الاستثمار وإبرام عقود دولية، واللجوء إلى التمويل الخارجي[17].

ج- قانون القرض والنقد 90-10: يعتبر صدور هذا القانون المتعلق بالنقد والقرض بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، حيث أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي وهذا بإلغاء القانونين 82-13 و86-13 اللذان أدخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، ورخص هذا القانون لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية، ويحدد قانون النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني[18].

د- المرسوم التشريعي 93-12: يعتبر هذا المرسوم الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات أحد أهم قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم ما جاء فيه ما يلي[19]:

– مبدأ حرية الاستثمار: هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء أكان شخص طبيعي، أو معنوي، عام أو خاص مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات (صناعة، زراعة، سياحة، نقل، تجارة) باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو لأحد فروعها.

– مبدأ المساواة: المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها.

– مبدأ التشجيع على الاستثمار : يقتضي قانون الاستثمار مساهمة ذاتية للمستثمر، حدها الأدنى للمبالغ المالية يتغير حسب القيمة الإجمالية للاستثمار، بحيث إذا كانت قيمة الاستثمار أقل من 2 مليون دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ15%، وإذا كانت ما بين 2 مليون دينار إلى 10 ملايين دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ 20%، بينما إذا فاقت 10 مليون دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية بـ30%.

هـ– الأمر الرئاسي 01–03: نظرا لجميع الأسباب والتحديات المذكورة سابقا، صدر الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يتماشى مع الواقع الجزائري تجاهه ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير، ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم ما يلي[20]:

– مبدأ عدم التمييز : التعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما نتعامل مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

– زيادة الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة زيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية.

– ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، بما يخص الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.

– تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**)، وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وترقية الاستثمارات.

– تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (**CNI**) برئاسة رئيس الحكومة، ويقترح إستراتجية تطوير الاستثمار وأولوياتها، ويقترح أيضا تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة، ويفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات، ويحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق التمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما النفقات منها بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

و– الأمر الرئاسي 06–08: جاء هذا الأمر المؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر 01-03 المؤرخ في20 أوت2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات والتتمات، يمكننا ذكر أهمها فيما يلي[21]:

– تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازه إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

– ستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

– ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات، وبسياسة دعم

الاستثمارات، وبالموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

– المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.

ي– إجراءات قانون المالية التكميلي للسنة 2009: جاء قانون المالية التكميلي للسنة 2009 ليضع تدابير جديدة تنظم سوق الاستثمار لحماية الاقتصاد الوطني استجابة لتوصيات خبراء اقتصاديين، والتي أوصت بوجوب تصحيح وضع الاستثمار ومسار الخوصصة لاسيما بعد تحول بعض المستثمرين إلى المضاربة، والتحويل الكبير للأموال، وتتمثل إجراءات قانون المالية التكميلي للسنة 2009 فيما يلي[22]:

– حق الشفعة: يمنح للدولة أحقية استرجاع الاستثمار في الحالات التي يريد فيها المستثمر تحويل استثماراته إلى جهة أخرى، هذا الإجراء يسمح بإبقاء الاستثمارات والأرباح في الجزائر. وجاءت هذه التدابير بعد قيام شركة أوراسكوم عبر فرعها في الجزائر ببيع مصنعي الإسمنت في المسيلة ومعسكر إلى المجموعة الفرنسية لافارج، محققة ربح صافي قيمتة 1.5 مليار دولار، عملية التنازل هذه جاءت دون استشارة الجزائر.

– إعادة استثمار قيمته الإعفاءات الجبائية للشركات الأجنبية التي استفادت منها خلال 04 سنوات أو تعويضها (دفعها إلى مصلحة الضرائب).

– عند إنشاء شركات مختلطة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص تحتفظ الدولة بـ 51% من رأس المال.

– فرض ضريبة جديدة حددت بـ 15% على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر.

2– تحليل وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

أ – **حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة**: الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2012).

الجدول (01): تدفقات IDE الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1970-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995-1993	1996	1997
IDE	80,12	119	348,67	0,4	40	0	270,0	260,0
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
IDE	606,6	291,6	280,1	1107,9	1065,0	633,7	881,9	1081,1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
IDE	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264	2571	1484	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

من خلال الجدول، يتضح لنا أن هناك ثلاثة فترات أساسية لتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

- الفترة الأولى (1970-1992): والتي تعكس أهمية الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، خاصة بعد قرار السنة 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البترول والغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية. إن جاذبية قطاع المحروقات قد زادت خلال الصدمة النفطية لسنتي 1970و1980، أين ارتفعت أسعار النفط وتبع ذلك منع الشركات الأجنبية من امتلاك حقول النفط، الأمر الذي دفعها للاستثمار في البنية التحتية وسد النقص في الموارد المالية المخصصة لصيانة تجهيزات ومعدات القطاع، رغم ذلك وقبل السنة 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص، إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج، أو بعقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وعلى هذا الأساس تميزت عشرية الثمانينات بغياب شبه كلي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى في قطاع المحروقات.

- الفترة الثانية (1993-1995): خلال هذه الفترة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر معدومة، وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد آنذاك.

– الفترة الثالثة (1996–2012): بعد سنة 1993 حاولت الجزائر أن تعتمد جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهد تطورا ملحوظا، حيث خلال السنة 2001 وصل إلى 1196 مليون دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 01-03، وقد انخفض هذا المستوى خلال السنتين 2002 و2003 بـ11% و40.5% على التوالي، ليرتفع من جديد خلال الفترة (2004-2006)، ثم ينخفض خلال السنة 2007 ،ثم ارتفع خلال السرتين 2008 و 2009، ثم انخفض خلال السنة 2010، أما بحلول السنة 2011 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه الاستثمارات الواردة لتصل إلى 2571 مليون دولار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى جملة من الأسباب، أهمها تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. أما خلال سنة 2012 فتم تسجيل انخفاض حيث بلغت قيمة التدفقات 1484 مليون دولار.

ب– مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مع دول شمال إفريقيا :

من اجل إضفاء طابع المقارنة لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، سنقوم بتأسيس مقارنة لحجم هذه التدفقات مع بعض دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة (2005-2012) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (01): مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر مع بعض دول شمال إفريقيا

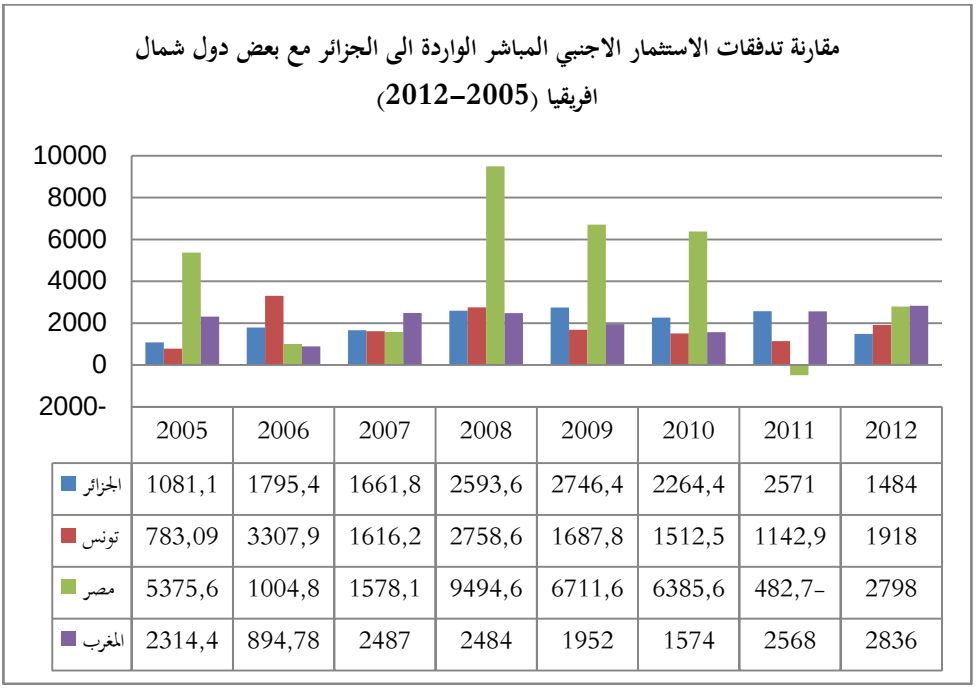

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	1081,1	1795,4	1661,8	2593,6	2746,4	2264,4	2571	1484
تونس	783,09	3307,9	1616,2	2758,6	1687,8	1512,5	1142,9	1918
مصر	5375,6	1004,8	1578,1	9494,6	6711,6	6385,6	482,7-	2798
المغرب	2314,4	894,78	2487	2484	1952	1574	2568	2836

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

على غرار دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، المغرب)، التي تم تسجيلها خلال الفترة 2005-2012، ضمن الدول الإفريقية الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنه لم يخل التقرير من تقارير الفترة عن العشر الدول الأولى المستقطبة إلا ووجد حضور لهذه الدولة الثلاثة، أما الجزائر فقد سجلت بروزها ضمن هذا الترتيب في السنوات التالية :

- سنة 2005حازت على المرتبة الثامنة إفريقيا، بعد كل من مصر والمغرب وقبل تونس.
- سنة 2007 حازت على المرتبة الثامنة إفريقيا، بعد كل من مصر والمغرب وقبل تونس.
- سنة 2008 جاء ترتيبها بعد كل من مصر وتونس وقبل المغرب.

- سنة 2009 حازت على المرتبة الثانية بين دول شمال إفريقيا، وجاء ترتيبها بعد مصر وقبل كل من المغرب وتونس.
- سنة 2010 جاء ترتيبها بعد مصر وقبل كل من المغرب وتونس.
- سنة 2011 حازت على المرتبة الأولى بين دول شمال إفريقيا، لتليها بعد ذلك كل من المغرب وتونس ثم مصر.
- سنة 2012 شغلت المركز الثالث بعد كل من المغرب ومصر وقبل تونس.

ج- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب أقاليمها الأصلية : تتميز الجزائر بتعدد الدول والأقاليم المصدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المصدرة لها (2002-2012)

الأقاليم	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
أوربا	230	51,00	313 200	14,47
الدول العربية	174	38,58	1 258 036	58,12
آسيا	31	6,87	512 196	23,66
أمريكا	9	2,00	58 821	2,72
إفريقيا	1	0,22	4 510	0,21
أستراليا	1	0,22	2 974	0,14
الشركات المتعددة الجنسيات	5	1,11	14 641	0,68
المجموع	451	100,00	2 164 378	100,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.Andi.dz).

نلاحظ من خلال هذه البيانات، أن الجزائر تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف مناطق العالم، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثمارات مؤسساتها نحو الجزائر.

– **أوربا**: تأتي الدول الأوروبية على رأس القائمة من حيث عدد المشروعات بـ 230 مشروع أي ما يمثل نسبة 51.00% من مجموع المشاريع، أما من حيث مقدار المساهمات فتحتل المرتبة الثالثة بـ 200 313 مليون دج أي ما نسبته 14.47%.

– **الدول العربية**: تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية من حيث عدد مشاريع الاستثمار وهذا بـ 174 مشروعا (38.58%)، وتحتل الصدارة من حيث قيمة هذه المشروعات، وذلك بأكثر من 258 1 مليار دج، أي بنسبة 58.12% من إجمالي مبلغ المشاريع الكلية، وهذا بفضل مستثمري مصر، سوريا، الكويت، الإمارات العربية، السعودية، وبعض الدول الأخرى كالأردن ولبنان.

– **آسيا**: تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المستثمرة، والمرتبة الثانية من حيث قيمة هذه المشاريع، وذلك بحصولها على 31 مشروع أي نسبة 6.87% من العدد الكلي، وبحجم مالي يقدر بـ 196 512 مليون دج، أي نسبة 23.66% من القيمة الكلية.

– **أمريكا**: يبقى عدد مشاريعها المستثمرة قليلة بالمقارنة بالمناطق الأخرى كأوربا مثلا، حيث تحصلت على 9 مشاريع فقط (2.00%)، أما قيمة هذه المشاريع فكانت 821 58 مليون دولار، أي نسبة 2.72% من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة في الجزائر.

– **إفريقيا**: حيث نجد أن الاستثمار الإفريقي الوحيد صادر عن جنوب إفريقيا التي تتقدم بـ 4510 مليون دج، أي نسبة 0.21% من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة في الجزائر.

– **أستراليا**: حيث حازت على مشروع واحد في إطار استثماراتها في الجزائر بمبلغ 974 2 مليون دج، أي نسبة 0.14% من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة.

– **الشركات المتعددة الجنسيات** : تقدر قيمة مشاريع هذه الشركات بـ 641 14 مليون دج، لكن الأساسي منها أن أغلب هذه المشاريع مصدرة من شركات آسيوية الأصل.

د- توزيع تدفقات IDE حسب القطاعات الاقتصادية : لقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر مشروعا حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 451 خلال الفترة (2002-2012) موزعة على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03): توزيع تدفقات IDE حسب القطاعات للفترة (2002-2012)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الصناعة	257	56,98	949 710	43,88
الخدمات	85	18,85	578 393	26,72
البناء والأشغال العمومية	70	15,52	41 981	1,94
النقل	16	3,55	9 351	0,43
السياحة	11	2,44	481 321	22,24
الفلاحة	8	1,77	6 533	0,30
الصحة	3	0,67	8 589	0,40
الاتصالات	1	0,22	88 500	4,09
المجموع	451	100,00	2 164 378	100,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.Andi.dz).

يحتل قطاع الصناعة مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بحصة قدرت نسبتها بـ 43.88% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، و 56.98% من حيث العدد، وذلك لكون هذت القطاع يتميز بمردودية عالية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية من غيره. فالقطاع الصناعي يضم المحروقات التي تعد من أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية، حيث يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في مجال الاستثمار الأجنبي الموجه إليه. أما قطاعي الخدمات والاتصالات فقد فتحا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 18.85%

و0.22% على التوالي من حيث عدد المشاريع، و 26.72% و4.09% من حيث المبلغ. أما المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع فكانت لقطاع الأشغال العمومية والبناء نسبة 15.52% و1.74% من حيث المبلغ (يعتبر مشروع الطريق السيار من أهم مشاريع هذا القطاع). أما قطاع السياحة فاستفاد بنسبة 22.24% من المبلغ الإجمالي لقيمة مجموع الاستثمارات. من جهتها لم تحض قطاعات النقل، الصحة، والفلاحة بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0.30% من مجموع قيمة الاستثمارات رغم الفرص الكبيرة المتاحة، كما أن قطاع الصحة لم يستقطب سوى 0.40% من مجموع قيمة الاستثمارات.

هـ- تقييم مناخ IDE في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية: من أجل إضفاء طابع المقارنة، نعرض في الجدول الموالي ترتيب كل من الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب ومصر) في بعض المؤشرات الدولية.

الجدول (04): ترتيب الجزائر، تونس، المغرب و مصر في بعض مؤشرات IDE

	الحرية الاقتصادية		الشفافية		سهولة أداء الأعمال		مركب المخاطر القطرية	مركب مناخ الاستثمار
الدول	عربيا: 17 دولة	عالميا: 141 دولة	عربيا: 14 دولة	عالميا: 180 دولة	عربيا: 19 دولة	عالميا: 183 دولة	عربيا: 18 دولة	عربيا: 17 دولة
الجزائر	17	124	10	111	16	148	10	2
تونس	7	82	7	65	5	46	8	12
المغرب	9	95	9	89	8	94	9	16
مصر	6	75	10	111	12	110	6	12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية: تحتل الجزائر عالميا حسب هذا المؤشر خلال السنة 2012 المرتبة 124 من أصل 141 دولة، أما عربيا فقد حصلت على المركز 10 من أصل11 دولة

عربية. وحصلت مصر على المركز الأول بالنسبة لدول شمال إفريقيا والمركز75 عالميا، أما عربيا حصلت على المركز السادس، ثم تليها تونس في المركز82 عالميا والسابع عربيا، أما المغرب فجاءت في المركز95 عالميا والتاسع عربيا.

2- **مؤشر الشفافية:** حسب المؤشر حصلت الجزائر ومصر على المركز 111 عالميا من أصل 180 اقتصادا يغطيه المؤشر، أما عربيا في المركز العاشر من أصل 14 دولة، تونس تتميز بمستوى شفافية منخفض نوعا ما، جعلها تتربع على المركز 65 عالميا والسابع عربيا والسادس إفريقيا أيضا، ثم تأتي مصر في المركز 70 عالميا الثامن عربيا، أما المغرب فحصلت على المركز 89 عالميا والتاسع عربيا.

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال: تمركزت الجزائر عربيا من أصل 19 دولة عربية يغطيها المؤشر في المركز 16، أما عالميا فكان ترتيبها 148 من أصل 183 دولة، أما بالنسبة لدول شمال إفريقيا حصلت على الترتيب الرابع، بعد كل من تونس التي حصلت على المركز الخامس عربيا 46 عالميا، والمغرب بترتيبها 8 عربيا و94 عالميا، ومصر في المركز 12 عربيا و110 عالميا.

4- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: حسب رصيد هذا المؤشر لشهر ديسمبر من السنة 2012 شهدت الجزائر تراجعا طفيفا في رصيدها مقارنة بشهر ديسمبر من السنة 2007، وحصولها على المركز الثامن من أصل18 دولة عربية، بالموازاة تراجعت كل من تونس والمغرب ضمن نفس مجموعة الدول ذات درجة المخاطرة المنخفضة وحصولهما على المركزين العاشر والتاسع عربيا على التوالي، أما مصر فقد تراجعت أيضا في مجموعتها وتحصلت على المركز11 عربيا.

5- المؤشر المركب لمناخ الاستثمار: نلاحظ التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر، ويرجع الفضل في ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، إلا أن ذلك لم يسمح للجزائر بأن تصنف ضمن الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب ومصر) التي لم يتحسن مناخها الاستثماري.

ثالثا- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012):

1- المنهجية ومتغيرات الدراسة: إن النموذج الاقتصادي الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة مشتق من دالة إنتاج، بحيث أن مستوى الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على العناصر المعروفة وهي: رأس المال العيني ، رأس المال البشري ، وعنصر العمل. كما أضيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النموذج، كونه يساهم في النمو الاقتصادي مباشرة من خلال التكنولوجيا الحديثة، وكذلك بطريقة غير مباشرة من خلال تطوير رأس المال البشري والبنية التحتية والمؤسسية. يستند هذا النموذج إلى نظرية النمو الداخلي (La théorie de la croissance endogène). إن التوظيف القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دراستنا سوف يركز على المعادلة الأساسية التالية:

$$PIB = f(K, L, IDE, H)$$

حيث أن:

PIB: يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقاسا بالمليون دج (سنة الأساس 2000) للتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: يمثل رأس المال العيني مقاسا بالمليون دج (سنة الأساس 2000).

L: يمثل عنصر العمل (مليون عامل).

IDE: يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام.

H: يمثل مستوى رأس المال البشري معبر عنه الإنفاق على التعليم (قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني) كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

2- استقرارية السلاسل الزمنية : تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات، اختبار ما إذا كانت المتغيرات المستخدمة مستقرة أم لا تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (***La régression fallacieuse***)، حيث يصرف هذا المصطلح إلى الانحدار ذو النتائج الجيدة من حيث اختبارات

ستيودنت وفيشر (**t** و**F**) وقيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصادي ذا معنى، أي اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية (**MCO**) يعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية. ولاختبار استقرار متغيرات الدراسة، تم القيام بتطبيق اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر (***Ducky Fuller***)، باستخدام برنامج ***Eviews***، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (05): نتائج اختبار ديكي- فولار ADF لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى		بعد إجراء الفروقات الأولى	
	القيمة المحسوبة (t-cal)	القيمة الحرجة (t-tab)	القيمة المحسوبة (t-cal)	القيمة الحرجة (t-tab)
LPIB	5.48	1.94-	9.86-	1.94-
LK	1.58-	3.52-	4.77-	3.52-
LL	1.96-	3.52-	7.50-	3.52-
LIDE	1.50-	3.52-	4.30-	3.52-
LH	2.65-	3.52-	5.68-	3.52-

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة ببرنامج **Eviews**

من خلال الجدول، وبمقارنة القيم المحسوبة مع القيم الحرجة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، فإنه يتضح أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (القيم المحسوبة أكبر من الحرجة)، ولكن بعد إجراء الفروقات الأولى كل المتغيرات أصبحت مستقرة (القيم المحسوبة أقل من الحرجة). إذن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

3- اختبار التكامل المشترك: نقوم أولا بتحديد درجة تأخير المسار (***VAR***)، ثم بعدها نقوم بإجراء اختبار جوهانسن لاختبار وجود شعاع تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة في المدى الطويل. وبالاستعانة ببرنامج ***Eviews*** وباستخدام عدة معايير تم تحديد درجة (فترة) التأخير المثلى[23]، حيث وجدنا أن درجة التأخير بالنسبة لمعيار ***Akaike*** هي p=4، أما بالنسبة لمعيار ***Schwarz*** فدرجة التأخير هي p=1. وحسب مبدأ ***La parcimonie*** [24] نختار النموذج

الذي يحتوي على أقل عدد من المعلمات (***Les paramètres***)، أي درجة التأخير المثلى حسب هذا المبدأ هي p=1. تم القيام بإجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتم اختيار الحالة: غياب اتجاه عام خطي في السلاسل ووجود الثابت في علاقة التكامل المشترك، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (06): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	إحصائية اختبار الأثر		إحصائية اختبار القيمة العظمى	
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (%5)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (%5)
r = 0*	r > 0	0.791	101.246	69.818	62.794	33.876
r = 1	r > 1	0.428	38.451	47.856	22.358	27.584
r = 2	r > 2	0.235	16.093	29.797	10.358	21.131
r = 3	r > 3	0.104	5.346	15.494	4.408	14.264
r = 4	r > 4	0.023	0.937	3.841	0.937	3.841

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج Eviews *: رفض الفرضية عند مستوى 5%.

نلاحظ أن كلا الإحصائيتين أعطت نفس النتيجة، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة للفرضية r=0، وتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود شعاع تكامل مشترك واحد (r=1). ويمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك واحد بين متغيرات النموذج، مما يعني أنه توجد توليفة (توفيقة) خطية بين المتغيرات محل الدراسة.

4- تقدير النموذج VECM: إن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة [25]. إن تقدير النموذج

(**VECM**) لمتغيرات الدراسة مع وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك أعطت النتائج التالية (**النتائج مدرجة في الملحق**):

أ- في الأجل الطويل:

$$LPIB_t = 2.054 + \underset{(20.54)}{0.795}\, LL_t - \underset{(1.58)}{0.066}\, LK_t - \underset{(0.71)}{0.003}\, LIDE_t - \underset{(0.66)}{0.010}\, LH_t$$

(.): يمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة.

انطلاقا من هذه معادلة الأجل الطويل، يتضح أن معامل عنصر العمل هو الوحيد الذي جاء موجب و معنوي إحصائيا (قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (2,021) عند مستوى المعنوية 5%)، فعنصر العمل يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام الحقيقي (زيادة لوغاريتم عنصر العمل بـ 1% تؤدي إلى زيادة لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 0.79% في الأجل الطويل). أما بقية المتغيرات الأخرى فمعاملاتها كلها سالبة وغير معنوية إحصائيا (إحصائية ستيودنت المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (2,021) عند مستوى المعنوية 5%). إذن نرفض الفرضية القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

ب- في الأجل القصير:

يتضح لنا أن كل حدود قوة الإرجاع نحو التوازن لكل المتغيرات جاءت سالبة ومعنوية (ما عدا حد الاستثمار الأجنبي المباشر فهو سالب ولكن غير معنوي)، لأن قيم إحصائية ستيودنت المحسوبة للمتغيرات أكبر من القيمة المجدولة (2.021). وهذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وبما أن ما يهمنا بالدرجة الأولى في دراستنا هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي فنكتفي بتفسير نتائج معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

– معادلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي:

$$DLPIB_t = \underset{(6.15)}{-0.307}\ (LPIB_{t-1} - \underset{(20.54)}{0.795}\,LL_{t-1} + \underset{(1.58)}{0.066}\,LK_{t-1} + \underset{(0.71)}{0.003}\,LIDE_{t-1} + \underset{(0.66)}{0.070}\,LH_{t-1} + 2.054)$$

$$- \underset{(0.69)}{0.071}\,DLPIB_{t-1} - \underset{(0.26)}{0.020}\,DLL_{t-1} + \underset{(2.216)}{0.082}\,DLK_{t-1} - \underset{(3.40)}{0.007}\,DLIDE_{t-1} + \underset{(1.88)}{0.066}\,DLH_{t-1} + \underset{(7.06)}{0.040}$$

$R^2=0.68$ $F=11.9$ $n=43$

(.): يمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة بالقيمة المطلقة.

من خلال المعادلة، نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ جاء معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المطلقة لإحصائية ستيودنت المحسوبة (6.15) أكبر من القيمة المجدولة (2.021)، وذو إشارة سالبة (-0.307)، أي أن سلوك لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 3.26 سنة (1/0.307) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول بأنه يتم في كل سنة تعديل ما قيمته 30.7% من اختلالات توازن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الأجل الطويل. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية في الأجل القصير تكتسي طابع الإيجابية بدرجة تأخير واحدة بين لوغاريتم رأس المال ورأس المال البشري من جهة ولوغاريتم الناتج الداخلي الحقيقي من جهة الأخرى ولكن هذه العلاقة تبقى ضعيفة، أما تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى القصير فيكون بالسلب؛ فزيادة لوغريتم نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام في السنة الماضية ينجر عنها نقصان في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في السنة الحالية. وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر فلا يخدم الاقتصاد الوطني لأن تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي؛ فالتكنولوجيا التي تنقلها الشركات الأجنبية لم تظهر بالمستوى المطلوب والمنتظر وقد يعود أيضا هذا التأثير السلبي إلى الأموال الكبيره التي تحول سنويا إلى الخارج من طرف الشركات الأجنبية.

الخاتمة:

إن نتائج أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجاذبيتها، أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل والجهد الذي يجب أن يبذل من أجل تحسين حصتها منه، وبالتالي رهانها على سياسة الباب المفتوح أمامه يمكن اعتباره خاسرا بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات التي تثبت ذلك. فبالرغم من الجهود التي بذلت قي تحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحديث الإطار التشريعي المنظم للاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل مثل: القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة.

فلا يزال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفا ومحدودا مقارنة بحجمه في بعض الدول العربية كتونس والمغرب ومصر أيضا، والتي لا تتفوق على الجزائر من حيث مزايا الموقع والنوعية إلا في الجانب الإجرائي من تنظيم، ووضوح، واستقرار، وسلوك محفز وجذاب من قبل مختلف الأطراف المعنية ببيئة الاستثمار. إذن فهناك جملة من العوائق تأثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات، إلا أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبغرض إعطاء بعد كمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**1970-2012**)، تم معالجة الموضوع من الزاوية القياسية باستخدام النموذج (**VECM**)، وتوصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- أشارت الدراسة القياسية إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية المتمثلة في كل من العمل وبنسبة أكبر (المدى البعيد)، ورأس المال العيني (المدى القصير).

- لا توجد علاقة قياسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام الحقيقي) في الجزائر في الأجلين البعيد والقصير على حد سواء.
- تشير النتائج أيضا إلى أن رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فيختفي هذا التأثير.

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات والتي تقوم على نتائج الدراسة:

1- ضرورة الإصلاح الإداري، للقضاء على مظاهر الفساد الإداري، والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة.

2- ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته والتعجيل بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد ومحاربة تبييض الأموال، وكذلك تحسين التكوين وأكثر تخصصا في القضايا المتعلقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، وإنشاء المحاكم المتخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية بالخصوص، وبعث ثقافة حقيقية للتحكيم والإسراع في تنفيذ قرارات العدالة لاسيما ما يتعلق بالاستثمارات.

3- ضرورة الإسراع في الإصلاحات وبالخصوص الإصلاحات المصرفية والمالية ، وأكثر استثمار في تحسين بيئة أداء الأعمال، وذلك بوضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار تستجيب لعديد المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر، وذلك حتى تجني الآثار الايجابية على النمو والتنمية الاقتصادية.

4- العمل على خلق جو ومناخ مساعد للاستثمار الأجنبي وهذا يكون عن طريق تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وب تطوير الرؤية والشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار، وسد الثغرات التشريعية الموجودة ، وتدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار.

5- تطوير وتنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الاستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة، ولتوطين الاستثمارات الأجنبية وجذبها.

المراجع:

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص251.

(2) OCDE, définitions des références détaillées des investissements internationaux, Paris, 1983, P14.

(3) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32 ، 2004، ص5.

(4) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

(5) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص31.

(6) Raymond Bertrand, Economie Financière International, Edition 1971, Paris, PUF, p91.

(7) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص34.

(8) زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، بدون سنة، ص160.

(9) شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، 2011، ص260.

(10) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص185.

(11) فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2004، ص52.

(12) François Gauthier, relations économiques internationales, presses de l'univ, Saint-Foy, 1992, p72.

(13) فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص53.

(14) Blomstrom, the impact of foreign investment on host countries a review of the empirical evidence, policy research working paper, the world bank, Washinton, p24.

(15) فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص54.

(16) Le bilan de l'économie mondiale 2008, revue n°2, la documentation française, 2008, P33.

(17) القانون 82-13، المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وتسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 8، 1982/09/28.

(18) Benissad Hocine, Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993), OPU, 1994, P51.

(19) القانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد ، 1990/04/14.

(20) المرسوم التشريعي 93-12، المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد ، 1993/10/05.

(21) الأمر الرئاسي 08-06، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2006/07/19.

(22) قانون المالية التكميلي للسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد، 2009/11/11.

(23) Régis Bourbonnais, exercices pédagogiques d'économétrie, Economica, Paris, 2008, p145.

(24) Régis Bourbonnais, op-cit, p147.

(25) عبد القادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص688.

دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية

د/بوعافية الرشيد– المركز الجامعي بتيبازة

الملخص:

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر وتمتد أثار هذا التطور إلى كافة قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أفرز التطور التكنولوجي في الآونة الأخيرة، وخاصة في نهاية القرن العشرين، العديد من الظواهر مثل التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية وأخيرا النقود الالكترونية. وتعد النقود الالكترونية (النقود الرقمية) من أبرز مظاهر التطور في وسائل الدفع الالكترونية، والتي تم اختراعها خصيصا لتسوية معاملات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت. وتتمثل النقود الالكترونية في أنها وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، وتقوم النقود الالكترونية بالوظائف التي تقوم بها النقود القانونية، الأمر الذي يرشحها لان تحل محل النقود. كما أنه لا يمكن إعتماد وتطوير التجارة الالكترونية إلا قي ظل استعمال وتطوير وسائل الدفع الالكترونية خاصة النقود الالكترونية.

الكلمات الدالة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة الالكترونية، وسائل الدفع الالكترونية، النقود الالكترونية

Technological development plays a vital role in the life span of humans and has raised this development to all sectors of economic and social life. And has resulted in technological development in recent times, especially at the end of the twentieth century, many phenomena such as electronic commerce and electronic means of payment and finally electronic money.

The electronic money (digital cash) of the most prominent aspects of development in the electronic means of payment, which was invented specifically for the settlement of e-commerce transactions over the internet. The electronic money in it and a digital electronic units are moving in a certain way a person from the account to the account of another person, the electronic money functions carried out by the legal money, which as the nominee to replace the money. It can not be approved and the development of electronic commerce only valuable under the use and development of electronic means of payment and a private electronic money.

Key words: information and communication technology, electronic commerce, and electronic means of payment, electronic money

مدخل:

مع بدايات التحول إلى عصر المعلومات والمعرفة، وفى ظل الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات، قامت صناعة الخدمات المالية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة ومع ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها أصبحت وسائل الدفع والسداد الإلكترونية تمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة ، فقد اعتمد نجاح التجارة الالكترونية في مراحله الأولى على استخدام بعض نظم ووسائل الدفع والسداد المتاحة مع تطوير بعض أساليبها، إلى جانب استحداث وسائل جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية . بما فيها المعاملات صغيرة القيمة . باستخدام الطرق الالكترونية, ويحاول هذا البحث إبراز اثر النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، من خلال العناصر التالية:

أولا: النقود الالكترونية،

ثانيا: التجارة الإلكترونية،

ثالثا: أهمية النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية،

أولا: النقود الالكترونية:

الحديث عن النقود الالكترونية يقتضي علينا تعريفها ثم بيان التطور الذي طرأ عليها، و تحديد خصائصها الأساسية:

1- تعريف النقود الالكترونية: يشمل مصطلح النقود الالكترونية (**E- MONEY**) مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية و إزاء تنوع هذه المنتجات و التطور المتلاحق فيها، فانه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع و مانع يتضمن كافة نظم النقود الالكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية و التقنية و الاقتصادية، حيث يكاد يتفق الخبراء على عدم جدوى تقديم تعريف دقيق للنقود الالكترونية في المرحلة الحالية، و رغم ذلك فان لا يوجد خلاف بين هؤلاء الخبراء على أن مصطلح النقود الالكترونية يشمل على وجه الخصوص على صورتين هما:

*الصورة الأولى هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة و يطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.

*الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت ؛ و التي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية(**DIGITAL CASH**).

و قد عرفها البعض النقود الالكترونية بأنها التمثيل الاليكتروني للنقود التقليدية و وحدة النقود الالكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الالكترونية، و بالتالي فان القيمة الفعلية للعملة الرقمية في وحدات النقود التقليدية ليست لها علاقة بالموضوع. فالعملات الرقمية تولد بواسطة وسطاء سماسرة، فإذا أراد العميل شراء عملة رقمية فانه يتصل بوسيط و يطلب كمية محدودة من العملات و يدفع نقود فعلية حينئذ يمكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية لذلك الوسيط، و كل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء، و بمعنى أخر فان الوسيط يأخذ العملات مرة واحدة و يضع في حساب التاجر نقود فعلية.

و يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك.

فهي إذن نقود يتم تخزينها بواسطة الخوارزميات في المعالجات، و أجهزة كمبيوترية أخرى تستطيع أن تنفذ عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنت كبديل للعملات المعدنية و الورقية التي لا نستطيع بالطبع أن نرسلها عبر الانترنت.

و عليه فالنقود الالكترونية هي النوع الجديد من العملة، أو بمعنى أدق هي البديل الالكتروني عن النقود الورقية و المعدنية ذات الطبيعة المادية.

مما سبق ذكره يتبين أن تعبير النقود الالكترونية يستخدم أساسا للإشارة إلى مجموعة متنوعة من آليات و طرق الدفع محدودة القيمة تتميز بأنها قد سبق تسديد قيمتها أو تختزن قيمتها بداخلها.

2. تقسيمات النقود الالكترونية: هناك تقسيمات عديدة مقترحة للنقود الالكترونية، فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي:

*نقود الكترونية قابلة لتعرف عليها: و تتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني و حتى يتم تدميرها في نهاية المطاف.

*نقود الكترونية(غير اسمية مغفلة الهوية): و هي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها، فلا تترك وراءها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

كما يمكن تقسيمها حسب أسلوب التعامل بها و يمكن أن نميز بين ما يلي:

*نقود الكترونية عن طريق الشبكة و هي نقود رقمية يتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، و تخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي و بالضغط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان و السرية، فهي نقود حقيقية و لكنها رقمية و ليست مادية و تتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا و التي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر للاستثاق من سلامة النقود المتداولة و هو ما يقلل من احتمالات الغش و التزييف.

*نقود الكترونية خارج الشبكة و هنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك و تتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، و هي تثير قدرا اكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج.

3.خصائص النقود الالكترونية:

و مما سبق ذكره يمكن استنتاج الخصائص التي تميز النقود الالكترونية كما يلي:

– **النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً:** فهي خلافاً للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي،

– **النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود،

– **النقود الإلكترونية ليست متجانسة:** حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضاً حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود،

– **سهلة الحمل:** تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية،

– **النقود الإلكترونية هي نقود خاصة:** على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

4. النقود الالكترونية والنقود العادية: في الواقع، فإن النقود الإلكترونية تتشابه مع النقود العادية في صلاحية كلا منهما كوسيلة للدفع، علاوة على تمتعهما بقدر واسع من القبول وإن كانت النقود العادية تتمتع بقبول أكثر نظراً لحداثة النقود الإلكترونية واعتمادها على تكنولوجيا متقدمة ربما لا تكون متوافرة إلا في الدول المتقدمة، من ناحية أخرى، فإن هذه التكنولوجيا قد تتباين داخل الدولة الواحدة مما يقلل من اعتماد السكان على النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع ويدفعهم إلى استخدام النقدية Cash Money، ومع هذا فإن النقود الإلكترونية تختلف عن النقود العادية في عدة أمور، فالبنك المركزي في كل دولة هو الجهة العامة المنوط بها إصدار وطبع النقود القانونية بكل فئاتها وتحديد حجم هذه النقود التي يتم تداولها بالقدر الذي لا يؤثر في السياسة النقدية للدولة، و على العكس من هذا فإن مصدر النقود الإلكترونية هي مؤسسات ائتمانية خاصة قد تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المعنية، من ناحية أخرى،ن فإن النقود الإلكترونية – على عكس النقود العادية – لا تستطيع أن تغل فائدة وذلك لعدم قابلية وضعها كوديعة مما يتعارض مع ما تذهب إليه النظرية النقدية من اعتبار النقود أصل مربح.

و للحصول على النقد الالكتروني، يذهب العميل لفتح حساب في بنك، و عندما يرغب العميل في سحب النقد الالكتروني، للقيام بعملية الشراء، فإنه يدخل للبنك من خلال الانترنت و يقدم دليل لإثبات شخصيته و التي عادة تكون شهادة رقمية تصدرها سلطة اعتماد، و بعد التحقق من شخصيته يصدر المبلغ الخاص بالعميل من النقد الالكتروني و يخصم نفس المبلغ من حسابه، و يقوم العميل بتحميل النقد الالكتروني في محفظة على ديسك جهاز الكمبيوتر الخاص به أو على بطاقة الكترونية.

5– كيفية عمل النقد الالكتروني:

للحصول على النقد الالكتروني [*] يذهب العميل شخصيا لفتح حساب في المصرف، مع الادلال ببعض التعاريف لإثبات شخصيته. و عندما يريد العميل أن يسحب النقود

الالكترونية للقيام بعملية شراء، فانه يدخل إلى المصرف من خلال شبكة الانترنت أو شبكة الاتصالات اللاسلكية و يقدم دليل شخصيته و التي تكون عادة شهادة رقميّة التوقيع الالكترونيّ تصدرها سلطة الاعتماد و بعد تحقق المصرف من شخصية العميل فانه يصدر المبلغ الخاص للعميل من النقد الالكتروني و يخصم نفس المبلغ من حسابه، كذاك قد يحمل المصرف العميل مبالغ عمولات و رسوم جهاز على العملية و يقوم العميل بتخزين النقد الالكتروني في محفظة على ديسك جهاز الحاسوب الخاص به أو على جهاز بطاقة الالكترونية خاصة تسمى البطاقة الذكية، و يمكن توضح ذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01): كيفية عمل النقد الالكتروني

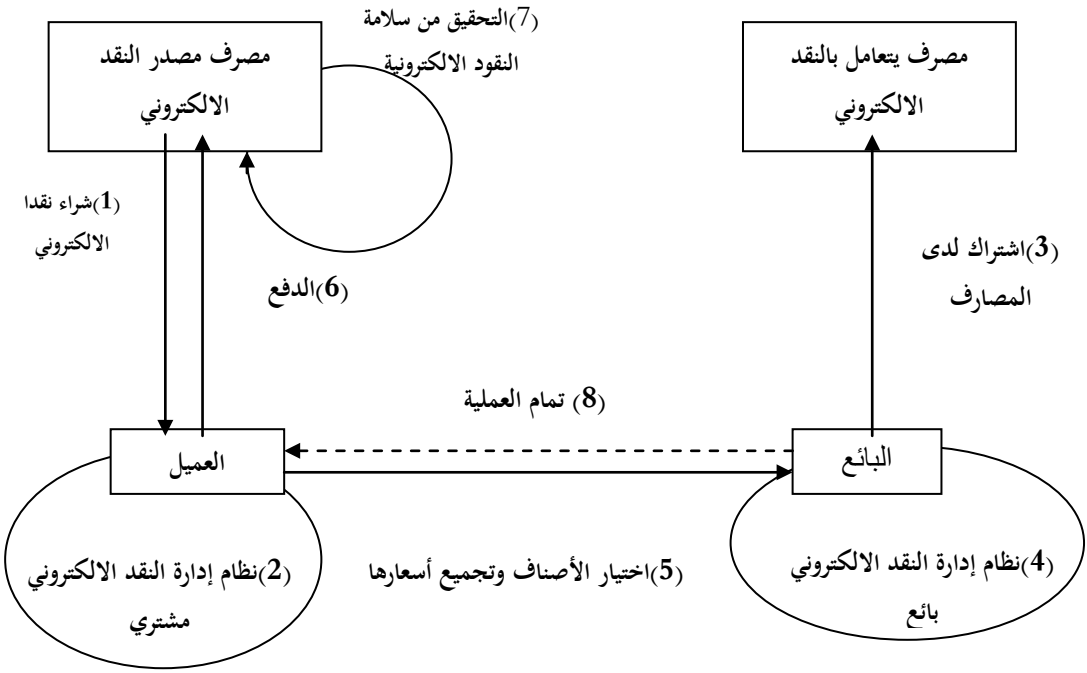

المصدر: رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1999، ص(66).

وقصد إيجاد النقود الالكترونية كمنتوج لا بد من تدخل أربع أطراف، من مقدمي الخدمة، مصدر النقد الالكترونية، مشغلو الشبكة بائعوا المكونات(NARDWARE) و البرامج المتخصصة المستخدمة في تداول النقود الالكترونية، و أخير المؤسسات التي تتولى تسوية المعاملات التي تتم باستخدام النقود الالكترونية. و يمكن للمستهلكين صرف نقودهم الالكترونية

في مواقع التجارة الالكترونية التي تقبل النقد الالكتروني كوسيلة للسداد، و باختصار يرسل الحاسوب نقدا الالكترونيا (طبعا يكون الحاسوب على شبكة الانترنت أو شبكة الاتصالات اللاسلكية المجهزة) إلى التاجر مقابل الإجمالي المحدد من السلع أو الخدمات ، حينئذ يتأكد من سلامة النقد الالكتروني وعندما تشحن السلع أو الخدمات فعلا إلى المستهلك يمكن للتاجر أن يقدم النقد الالكتروني إلى المصرف للإيداع، و حينئذ فان المصرف يقيده دائنا في حساب التاجر بمبلغ ناقصا مقابل الخدمة.

6- الإطار المؤسسي للإصدار النقود الالكترونية : يثور التساؤل حول الجهة التي يمكنها إصدار النقود الالكترونية و هل يلزم أن تكون مصرفا تجاريا معتر به؟ أم يكفي جهة تتولى هذا الإصدار و يقبلها المتعاملون دون أن تكون بالضرورة مؤسسة مصرفية ، فلا جدال في أن المصارف أقدر من غيرها على القيام بهذه المهمة حيث تتمتع بالدعم الحكومي و بالأهلية القانونية لإصدار أدوات الدفع ذات القيمة النقدية و لذلك نجد أن العديد من المصارف المركزية تنادي بقصر حق إصدار النقود الالكترونية على المصارف وحدها كما هو الرأي الأوروبي و خاصة في ألمانيا.

7. مزايا وعيوب النقود الرقمية" الإلكترونية"

يمنح النقد الالكتروني العديد من المزايا ،كما له عيوب منها :

. المزايـــا:

-الكفاءة: إن صفقات النقد الالكتروني أقل تكلفة من الطرق الأخرى وهذا ما يشجع على زيادة أنشطة الأعمال ،حيث تحويل النقد الالكتروني على الانترنت يكلف أقل من إجراءات عمليات بطاقات الائتمان ،لأن التحويل يتم عبر بنية أساسية متواجدة وهي الانترنت، ومن خلال نظم الكمبيوتر الموجودة. لذلك فإن التكلفة الثابتة للعناصر المادية للقيام بعملية النقد الالكتروني تكاد تكون صفراً، ولأن الانترنت ذات مجال عالمي فإن المسافة التي على العملية الالكترونية قطعها لا تؤثر في التكلفة؛

- سهولة الحيازة: يستطيع كل فرد استخدام النقود الالكترونية، فالتجار يمكنهم الدفع لتجار آخرين في علاقة شركة بشركة، والمستهلكون يمكنهم الدفع من واحد لآخر. والنقد الالكتروني لا يستلزم أن يكون لدى أحد الطرفين ترخيص خاص مثلما يلزم الأمر في الصفقات التي تتم ببطاقات الائتمان؛

– لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الإلكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم، وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الإنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا السياسية؛

– بسيطة وسهلة الاستخدام: تُسهِّل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير، فهي تُغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف؛

– تُسرِّع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادُل معلومات التنسيق الخاصة بها فوراً في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة، مما يعني تسريع هذه العملية؛

– تُشجِّع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة (Secure Electronic Transactions– SET)، كما تستخدم مستعرِضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية SSL (Secure Socket Layers)، مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أماناً.

. العيـوب :

– الضريبة: في الو.م.أ تثار فكرة ضريبة الانترنت التي تطرح مشكلات وأسئلة كثيرة فهل يستطيع تاجر في الو.م.أ تحميل وتحصيل ضريبة انترنت على سلعة مباعة لمشتري في زيمبابوي؟ وهل على زيمبابوي أن تتلقى نصيبا من الضريبة؟،وللأسف فإن استخدام النقد الالكتروني لسداد أي ضريبة لا يتيح مجالا للمراجعة، فالنقد الالكتروني ما هو إلا مثل النقد الحقيقي لا يمكن تتبعه بسهولة؛

– غسيل الأموال: من السهل وقوعه من خلال شراء سلع وخدمات بالنقد الالكتروني الذي يمكن صرفه بدون إظهار اسم الشخص بالنسبة لسلع ذات قيمة، وتباع السلع مقابل نقد حقيقي في السوق المفتوحة، وبالطبع يمكن شراء السلع في دولة أخرى بما يزيد من تعقيد الأمور الخاصة بالولاية القضائية؛

– التزوير: ومثلما هو الحال بالنسبة للعملة الحقيقية فإن النقد الالكتروني عرضة للتزوير، فمن الممكن رغم أن هذا بالغ الصعوبة إيجاد وصرف نقد الكتروني مزيف (مثل أي نوع من النشاط على أساس الانترنت)، فبدون إجراءات وقائية ومضادة قوية فإن التزوير الالكتروني يمكن حدوثه، وبعد التزوير هناك عوامل اقتصادية رقمية مدمرة عديدة محتملة؛

– سيطرة البنوك المركزية على إصدار النقود، و التي يمكن أن تتحول في حالة التوسع في النقد الالكتروني إلى بنوك الكترونية؛

– يرتبط بذلك أيضا المشاكل الناجمة عن استنساخ العملات الالكترونية وما قد يؤدي ذلك إليه من مشاكل ومتطلبات الحماية الخاصة بعمليات الاستنساخ؛

–تعرض القرص الثابت للتعطل، وما قد يؤدي إليه من فقدان مبالغ نقدية الكترونية، إلا أن ذلك قد يتماثل مع أي مشاكل تحدث في التعامل مع أوراق النقد بالنسبة للغسيل أو الفقد أو ما إلى ذلك.

8. آثار النقود الالكترونية على الدور النقدي للبنك المركزي وعمليات تبييض الأموال:

يثور اهتمام كبير بين الاقتصاديين والسلطات النقدية والمصرفية المسؤولة على النظامين المحلي والدولي بشأن تاثير النقود الإلكترونية، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

– آثار النقود الالكترونية على الدور النقدي للبنك المركزي : لإنشاء النقود الالكترونية آثار عديدة على المصارف المركزية نوجزها في النقاط التالية :

-انخفاض عرض النقد من قبل البنك المركزي : إن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة قابلة للتسييل تشكل نقودا رقمية، فإن مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها الأفراد ينخفض، و بالتالي يؤدي إلى خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي .

-انخفاض عائدات إصدار النقد : إن انخفاض الطلب على النقد المصدر من قبل البنك المركزي سيؤدي إلى خفض عائدات إصدار النقد.

-تقلص دور البنك المركزي كمقرض أخير : إن توسيع استعمال النقود الرقمية سيؤدي إلى الحد من إجراء البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة وبهذا تقلص ميزانية البنك المركزي.

– الآثار المحتملة للنقود الرقمية على عمليات تبييض الأموال والجريمة : أن أنظمة النقود الرقمية وبالتحديد تلك التي تخفي هوية المتعاملين قصد تسهيل عمليات تبييض الأموال فإن استخدام النقود الإلكترونية سيؤدي إلى انتشار ظاهرة تبييض الأموال حيث في سنة 1998 تم في الو.م.أ إدانة 1932 شخص فقط بتهمة تبييض الأموال بينما كلفت الجهود المضادة لهذه الظاهرة القطاعين العام والخاص أكثر من 10 ملايير دولار أمريكي.

ثانيا: التجارة الإلكترونية

إن ضبط ماهية التجارة الإلكترونية يجرنا إلى التطرق لمفهوم التجارة الإلكترونية ومتطلبات إنشاء التجارة الالكترونية وكل الوسائل المتعلقة بها، بالإضافة إلى حماية وتأمين المعاملات التجارية الإلكترونية.

1. تعريف التجارة الإلكترونية :

قبل التطرق إلى المفاهيم التجارة الإلكترونية نعود إلى نشأتها، فيعود ظهور النشاط التجاري الإلكتروني إلى الستينات من القرن العشرين وكانت تعرف باسم التبادل الإلكتروني وإقتصرت في البداية على التبادل بيانات البيع والشراء بين بعض المؤسسات الكبيرة على الشبكات الإلكترونية الخاصة، أما المصارف فقد إستعملت ما يعرف بنظام تحويل الأموال إلكترونيا بهدف تحسين خدماتها المصرفية وفي أواخر القرن العشرين عوضت الانترنت شيئا فشيئا نظام تبادل الإلكتروني للبيانات المستعلمة من طرف المؤسسة ،ثم تطورت التجارة الإلكترونية إلى أن وصلت إلى ماهية عليه. هناك عدة تعار يف للتجارة الإلكترونية، وإن تنوعت فهي تصب في مضمون واحد، وهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التجارة ونذكر منها:

* التجارة الإلكترونية :هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الانترنت، والشبكات التجارية العالمية الأخرى، سواء تعلق الأمر بالإعلان أوعقد الصفقة أو سداد الالتزامات المالية.

* التجارة الإلكترونية : هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات ،من خلال الشبكات الحاسوبية المفتوحة كالانترنت.

* التجارة الإلكترونية : هي إجراء العمليات التجارية بمختلف أشكالها بين المتعاملين الإقتصاديين عن طريق تقنية الإتصال الحديثة المتمثلة في الانترنت بما يتضمن الفعالية والسرعة في الأداء.

* التجارة الإلكترونية: هي التجارة التي تتم بين المتعاملين فيما بينهم من خلال إستخدام أجهزة ووسائل الإلكترونية مثل الانترنت وغيرها أو الشبكات الالكترونية الخاصة.

ونلاحظ من خلال ما سبق، أن بعض التعاريف اقتصرت على شبكة الانترنت كالوسيلة الوحيدة للتعامل في التجارة الإلكترونية دون غيرها من الشبكات، ويمكن صياغة تعريف شامل للتجارة الإلكترونية فهي شكل متطور للتجارة تتميز بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (شبكات وسائل الإلكترونية..)، من أجل تحقيق و إبرام الصفقات، سواء من خلال الشبكات العالمية والتي أبرزها شبكة الانترنت أو الشبكات الاخرى .

2. أشكال التجارة الإلكترونية:

تأخذ التجارة الإلكترونية ثلاثة أشكال قطاعية مهمة وهي:

– بين المؤسسة والمؤسسة:(Business to Business) ويرمز لها بالرمز (B to B) وتشير إلى العمليات البيع والشراء التي تجري بين الشركات عبر شبكة الانترنت أو عبر الشبكات الاتصال الأخرى ،بالإضافة إلى عمليات التحويل الالكتروني للمعلومات وإجراء الصفقات الالكترونية وإجراء مختلف التحويلات المالية إلكترونيا، فتتيح التجارة الالكترونية التحكم في عمليات التسويق وتفتح أسواق جديدة.

– التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك : (Business to consumer) وبرمز لها بالرمز(B to B) وذلك من خلال العروض المختلفة التي تقدمها المؤسسة للمستهلكين من ما يسمى بمراكز التسويق على الأنترنت حيث تعرض كل أنواع السلع والخدمات ويتم أيضا الدفع من خلال الشبكة أما الإستلام فحسب طبيعة السلعة و صيغة الاتفاق.

وتطرح التطبيقات القطاعية لنموذج (B to B) عدة تقنيات وهي:

- التسويق الإلكتروني: يشير التسويق الالكتروني إلى تطبيق نظرية التسويق باستخدام إمكانيات الأنترنت لتقديم المنتجات أو الخدمات إلى السوق المستهدفة، وتبقى أسس التسويق نفسه ، لكن الانترنت توفر قنوات تزويد جديدة تصل إلى تشكلة واسعة من الزبائن.

- البيع الإلكتروني: يشير البيع الإلكتروني إلى شراء من متاجر التجارة الإلكترونية الآنية على الويب، وتعرف بالمحلات الإفتراضية، وقد أدى البيع الإلكتروني إلى تطوير أدوات برمجية لتجارة الإلكترونية مهمتها إنشاء الفهارس الآنية وإدارة الأعمال التجارية الإلكترونية.

بالإضافة إلى المصرف الإلكتروني من خلال ما يقدمه من خدمات الدفع الإلكتروني وتأمين العمليات المالية بأقل تكلفة وأكبر فعالية.

– بين المؤسسة والإدارة (Business to Administrations): أو ما يرمز لها بالرمز (B to B) وتشمل جميع التحويلات والتعاملات التي تتم بين المؤسسات والهيئات الإدارة العامة، من خلال ما يعرف بالحكومة الإلكترونية، حيث تسعى الحكومة إلى إستخدام وسائل التي أنتجتها التكنولوجيا المتقدمة في تقديم الخدمات الحكومية إلى قطاع المؤسسات، كما يستفيد قطاع المؤسسات من استخدام للتجارة الإلكترونية في تعامله مع الإدارة العمومية.

– التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة: (Administration to customets) والتي يرمز إليها بالرمز (A to C) حيث يمكن هذا الشكل من التجارة الإلكترونية الإدارة من تقديم الخدمة الواجب أدائها للمستهلكين ويستفيد المستهلكين من السهولة والسرعة عند تلقي

الخدمة المقدمة من الإدارة ،وبدأ هذا الشكل من التجارة الإلكترونية يتطور مع ظهور الحكومات الإلكترونية وظهور ما يسمى بمجتمع المعلوماتية.

3.مجالات التجارة الالكترونية:

قبل التطرق إلى مجالات التجارة، نحاول إبراز مراحل تنفيذ التجارة الإلكترونية والتي تمر بثلاث مراحل أساسية على النحو التالي:

– مرحلة الإعلان والبحث: من خلال التعرف على البضاعة المطلوب شراؤها والتفاعل بين المنتج والمستهلك أو البائع والمشتري .

– مرحلة طلب الشراء والدفع: وذلك بعد الإتفاق على صيغة وعملية الشراء.

– مرحلة التسليم: ترتبط بنوع البضاعة، فقد يتم إستلام البضاعة إلكترونيا أو عن طريق صيغة أخرى لابد من الاتفاق عنها.

أما مجالات استخدام التجارة الإلكترونية فهي تستخدم في كل القطاعات الخاصة والعامة، الكبيرة والصغيرة ويمكن حصر كل ذلك في القطاعات التالية:

-في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة:من خلال البيع بالتجزئة مثل تجارة الكتب والمجالات، ويتم الدفع بطريقة إلكترونيا، أما الإستلام فيكون عن بعد أو من خلال مؤسسات النشر.

-قطاع المصارف والتمويل: من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية والتي أدت إلى ظهور المصارف الإلكترونية، والأسواق الإلكترونية المالية، ولعل ابسط هذه الخدمات منها، كشف الحساب وبطاقة القرض، ومتابعة أسعار البورصة والاستثمار عن بعد.

-قطاع الهندسة:من خلال الاشتراك في تصميم منتج جديد بدون التواجد في المكان نفسه، من خلال مجموعة عمل.

بالإضافة إلى قطاع الحكومات من خلال الحكومة الإلكترونية وقطاعات أخرى.

4. مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية:

تطرح التجارة الإلكترونية عدة مزايا وعيوب، وذلك على كل المستويات، سنحاول التطرق إلى مزايا التي تنتجها التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى العيوب التي تفرزها.

– مزايا التجارة الإلكترونية: يمكن إبراز عدة مزايا للتجارة الإلكترونية وهي:

*التجارة الإلكترونية أداة زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، فهي توفير أدوات و وسائل أخرى لترويج وتسويق المنتجات مما يمكن أن يحقق زيادة في الصادرات وذلك من خلال الوصول السهل إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية وإمكانية تسويق السلع والخدمات عالميا وبتكلفة محدودة.

*التجارة الالكترونية تعتبر أداة فعالة لتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

*مكنت التجارة الإلكترونية الأفراد عدة فوائد وتسهيلات نذكر منها:

- توفير الوقت والجهد من خلال التسوق عبر الأسواق الإلكترونية بشكل دائم، ولا يحتاج الزبائن إلى السفر والتنقل أو الانتظار؛
- توفير حرية الاختيار بين المحلات والمنتجات ؛
- خفض الأسعار السلع والخدمات، فالمؤسسة من خلال تسويق منتجاتها عبر الانترنت ويساهم في تخفيض تكلفة أو سعر المنتوج بالإضافة إلى دخول المؤسسة المنافسة القوية؛

– عيوب التجارة الإلكترونية :

بالرغم من المزايا التي توفرها التجارة الإلكترونية في مختلف المستويات، لها عيوب و إنعكاسات هامة، يمكن الإشارة إليها من خلال العناصر التالية:

* مخاطر القرصنة: فدخول القراصنة إلى مواقع الشركات سواء يتم تخربها أو إلصاق الفيروسات بهذه المواقع قد يشكل خطر على التعاملات الإلكترونية، فضلا عن مخاطر السمعة؛

* زيادة التكلفة بالنسبة للمؤسسة: من خلال عمليات الصيانة و التجديد وتكوين الإطارات المتخصصة؛

* فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يجدها المستهلك في ممارسة عملية التسويق من خلال التفاعل الإجتماعي بين البائع والمشتري؛

* تورط البعض بالاندفاع نحو شراء سلع قد لا يحتاج إليها الفرد نتيجة جاذبية الإعلان وسهولة الشراء ببطاقة الائتمان؛

* هدر الوقت والإصابة بالإدمان والذي يؤدي بدوره إلى فقدان علاقات اجتماعية جوهرية؛

* المنافسة التي تواجهها المؤسسات، فأصبحت المؤسسة من خلال تواجدها على شبكة الانترنت التي تفتح السوق العالمي على أبوابه، وبالتالي دخول المؤسسة للتعامل فيه بكل مخاطره وامتيازاته؛

5.مسائل متعلقة بإنشاء التجارة الإلكترونية:

هناك العديد من المسائل الهامة الملازمة لانطلاق التجارة الإلكترونية، و أن كل مسألة من هذه المسائل ترتبط وبصفة أكيدة بزيادة مستويات الثقة والحفاظ عليها والتي تعتبر الأشخاص سواء كان عاديون أو اعتباريون كأساس لانجاز أي معاملة إلكترونية تجارية، وزيادة على ذلك المسائل المتعلقة بالبيئة الإجتماعية، وأخرى متعلقة بالبنية التحتية، ومسائل متعلقة بالإطار القانوني والتشريعي، وكل هذه المسائل مرتبطة ببعضها البعض، ويمكن إبراز أهم هذه المسائل وفق النقاط التالية:

6. حماية المستهلك عبر التجارة الإلكترونية :

حماية خصوصية المستهلك في التجارة الإلكترونية أمر ضروري ومهم ،يفرض إيجاد الآليات التي تمنع إستعمال المعلومات الناتجة عن التعاملات التجارية لأهداف وأغراض غير معلنة، ومن أهم عوائق استعمال التجارة الإلكترونية من وجهة المستهلك تكمن في صعوبة تحديد مصدر المنتجات وتحديد المسؤوليات، عندما يتضح أن هذه المنتجات لا توافق النوعية المعلن عنها أو غير ملائمة، هنا تكون الوضعية أكثر تعقيدا خصوصا إذا تعلق الأمر بمنتجات مادية، هذه المسألة تتضح بأنها حرجة بوجه خاص بالنسبة لأولئك المتعاملين الجدد داخل السوق عندما لا يكونون قد حصلوا بعد على المكانة المرموقة على مستوى السوق الإلكتروني خاصة عندما يتعلق الأمر بمنتجات مادية. لذلك من الضروري إيجاد إطار قانوني لحماية المستهلك مع وضع أنظمة حمائية إلكترونية تحمي المستهلك .

7. مسألة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية:

يمثل فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية تحديا كبير لإدارة الضرائب، فأما التحدي الأول يتمثل في البعد المكاني للضريبة أو ما يعرف إصطلاحا بإقليمية الضريبة، فالتجارة الإلكترونية لا تتطلب وجود مكان محدد لممارستها وما يترتب عن ذلك أن الربح الناتج عن الصفقة الإلكترونية التجارية، لا ينتمي إلى مكان محدد وهنا تطرح إشكالية إقليمية الضريبة، أما التحدي الثاني فيتمثل في اختلال مبدأ من مبادئ الضريبة وهو العدالة ويتجلى ذلك في كون بعض السلع التي يتم تداولها عبر شبكة الأنترنت مثل الكتب، الإقراض، المجالات...الخ، لا تمر عبر الحواجز الجمركية على خلاف السلع الأخرى التي تعبر الحدودية بطريقة تقليدية عبر نقاط المراقبة الجمركية العادية في الحدود.

أما التحدي الثالث يتمثل في الصعوبات التي تواجه الإدارة الضريبية لإثبات المعاملات التجارية التي تتم الكترونيا، لان الشكل التقليدي كان يعتمد على الوثائق الإدارية ،كما لا يمكن تحديد حجم المعاملات التجارية عبر الانترنت والتي من المفروض إخضاعها للضريبة تطبيقا لمبدأ المساواة في فرض الضريبة وعموما هناك نموذجين في التعامل مع الضريبة ففي حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية عائقا، لذلك لا يجب فرض الضرائب عليها ، فحين يرى الاتحاد الأوروبي عكس ذلك.

. حماية حقوق الملكية الفكرية :

المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية هي محل إهتمام كبير من طرف كل أطراف التجارة الالكترونية فهي تشمل حماية برامج الحاسوب ،الملكية الفكرية لموقع، أسماء وعناوين الانترنت والنشر الإلكتروني، الحماية القانونية لبراءات الاختراع والعلامات والأسماء والأسرار التجارية...إلخ. لذلك لابد على الحكومة صياغة و وضع إطار تشريعي كامل لحماية هذه الحقوق من السرقة والقرصنة عليها.

. وضع الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية:

تثير أنشطة التجارة الإلكترونية والعلاقة القانونية الناشئة في بيئتها العديد من التحديات القانونية للنظم القانونية القائمة، تتمحور حول أثر استخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأنشطة التجارية ويتوسط كل نشاط من أنشطة التجارة الإلكترونية ، الكمبيوتر و الانترنت أو شبكة المعلومات، إن أثر وجود التقنية وهيمنتها على آلية التجارة الإلكترونية اوجد تحديا أمام النظم القانونية القائمة ونحاول أن نعرج على أهم قانون في هذه القوانين التي وجدت لتنظيم التجارة الالكترونية ، وهو القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية المقترح من طرف لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة (اليونسيترال) .

اليونسيترال هي لجنة قانون التجارة الدولية بالأمم المتحدة، وتظم في عضويتها غالبية دول العالم الممثلة لمختلف النظم القانونية الرئيسية وغرضها الأساسي تحقيق الإنسجام والتوافق بين القواعد القانونية الناظمة للتجارة الإلكترونية وتحقيق وحدة القواعد المتبعة وطنيا في التعامل مع الوسائل التجارة العالمية ،فقد كانت "اليونسيترال" الأكثر وعيا لأهمية توحيد القواعد القانونية الناظمة للتجارة الإلكترونية، ويسجل لها الريادة في التعامل مع هذا الهدف، ففي 1996 وإستنادا إلى دراسات شاملة بدأ البعض منذ عام 1985 لواقع النظم القانونية ومواقفها من مسائل التعاقد

عن بعد ومشكلات الإثبات في القوانين الوطنية، حيث أطلقت"اليونسيترال" القانون النموذجي المذكور من سائل الدول لما يحققه من إنسجام وتوافق خاصة أن مواضع التجارة الإلكترونية وتحديدا الإجرائية منها ذات طبيعة دولية لا تتأثر في الغالب بالقواعد القانونية الوطنية المتباينة بين الدول، وتحليل محتوى القانون النموذجي يظهر أن اليونسيترال تسعى إلى إيجاد توازن بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية وتحديدا فما يتعلق بأنشطة التحويل النقدي عبر الشبكات والتعاقد بإستخدام وسائل تقنية، ويعالج القانون موضوع العقود وإبرامها ومسائل التواقيع الإلكترونية وتحديدا فما يتعلق بأنشطة الأمن والحماية اللازمة للبيانات الشخصية وغيرها من الموضوعات.

واعتمدت غالبية قواعده بشكل مطابق في الكثير من الحالات من قبل الدول التي سنت تشريعات متصلة بالتجارة الإلكترونية كاسبانيا والولايات المتحدة الامركية. وبعض الدول العربية منها الأردن، مصر ، ولبنان وينبغي الإشارة في هذا المقام أن قانون "اليونسيترال" النموذجي لم يتعرض لعدد من مسائل التجارة الإلكترونية لما تثره من تناقضات بخصوص المعايير المعني إعتمادها، كمسائل الإختصاص القضائي والملكية الفكرية وامن التعامل التجاري وغيرها، كما تجدر الإشارة إلى استمرار لجنة "اليونسيترال" في تناول عدد من المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية والأسواق الإلكترونية وجاري العمل على إستكمال بناء القسم الثاني من النموذج الخاص بتطبيقات التجارة الإلكترونية ،متوافقا مع جهد موازي من قبل هيئات أوروبية تعمل في حقل التجارة الإلكترونية، كما قدمت على الصعيد الإقليمي والدولي هيئات متخصصة مثل منظمة التعاون الآسيوي لمنطقة الباسيفيك ومنطقة التجارة الأمريكية (نافتا) وغرفة التجارة الدولية (ICC) عدة اقتراحات وتوصيات ونظمت عدة مؤتمرات طرحت فيها قضايا التجارة الإلكترونية ؛وقدمت عدة مشاريع قانونين ملائمة لتنظيم التجارة الإلكترونية أما على مستوى الوطني فقد قامت كل دول منها والولايات المتحدة الأمريكية دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا وبعض الدول العربية بوضع قانون ينظم المعاملات الالكترونية والتجارة الإلكترونية شأنه أن يساهم في تطوير الجهود الدولية المبذولة في هذا الإطار.

. حماية وتأمين التعاملات في التجارة الإلكترونية :

تطرح التعاملات في التجارة الإلكترونية عدة مسائل ومنها على الخصوص أمن التعاملات وسريتها، لذلك من الواجب حماية هذه المعاملات ولا سيما التحويلات المالية

الإلكترونية عبر شبكة الانترنت والشبكات الأخرى، ونحاول التطرق إلى كل ذلك من خلال العناصر الموالية.

. سرية وتأمين التعاملات في التجارة الإلكترونية :

بالرغم من المزايا الواضحة التي تحققها التجارة الإلكترونية في الوقت الحالي وخاصة في الدول المتقدمة، إلى أنها مزالة تعاني من قصور في مجالات سرية تأمين المعلومات والخصوصية المتعلقة بيانات المشتركين المتداولة عبر الانترنت في حالة إستخدامها دون نظام سرية وتأمين خاص، وذلك انه يمكن من خلال ما يسمى بالاختراق (Eavesdropping) سرقة المعلومات والحسابات الشخصية مثل أرقام بطاقة الائتمان أو أرقام حسابات العميل أو موازين المراجعة ومعلومات الفواتير ،كما يمكن اكتشاف كلمات السر مما يؤدي إلى نفاذ إلى النظم تضم بيانات خاصة مما يعرض هذه البيانات للفقدان الخصوصية، كما يمكن أن يحدث إختراق يتم فيه تعديل البيانات وهو ما يمثل خطورة عالية إذا شمل تعديل بيانات خاصة بالمعاملات التجارية مثل: تغير اسم المدفوع لأمره في الشيكات الإلكترونية أو المبلغ المحول إلى الحساب المصرفي، أما أخطر أنواع الاختراق فيسمى الاختراق الخداعي حيث يتنكر أحد الأشخاص في شخصية طرف آخر، يمثل مؤسسة مالية أو بطاقة مصرفية يمكن من خلالها تحصيل أموال من المستهلكين والتجار، ومن المؤكد أن انتشار الانترنت ودخولها جميع القطاعات ولد انفتاح كبير في تداول المعلومات وتدفقها عبر الشبكة، إلا أن التحول إلى التجارة الإلكترونية قد يستغرق مدة أطول، بسبب المشاكل الناتجة عن انفتاح الشبكة والذي كان سبب نجاحها الكبير، فكثير من الناس مازالوا يعتقدون أن ممارسة التجارة الإلكترونية ضربا من المخاطرة وهكذا تحولت قضية تأمين التعامل عبر شبكة الانترنت لتصبح من أهم قضايا المطروحة في التجارة الإلكترونية، لأن ممارسة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت أو شبكات الأخرى، تكون عن بعد أو حتى خارج الدولة، وبالتالي كبيرة المخاطر وحاليا هناك أنظمة لتشفير المعلومات من بينها نظام المفتاح المتماثل ونظام التشفير بالمفتاح العام والتشفير من خلال المزج بين النظامين وهناك نظام المعلومات الإلكترونية الآمنة (Secure elctronic transation SET) حيث تم تطور هذا النظام بالتعاون بين اكبر شركات بطاقة الائتمان العالمية، هما شركة "فيزا" وشركة "كارد" وذلك بغرض تأمين المعاملات المالية على شبكة الأنترنت باستخدام بطاقة الائتمان وتجاوز عملاؤها معا أكثر من 800 مليون عميل ،كما أنضمت أمريكان اكسبريس، لهذا التحالف ليصبح بذلك أكبر تحالف

لتأمين المعاملات إلكترونيا وتم تطوير مستوى التشفير في نظام المعاملات الالكترونية الآمنة (SET) وذلك بإستخدام مستويات التشفير، وإستخدام البصمة أو التوقيع الإلكتروني.

. حماية وتأمين مقار المعلومات على شبكة الأنترنت:

إرتبط نجاح الانترنت لكونها شبكة مفتوحة لا توجد فيها أي قيود على تدفق البيانات وكانت الميزة للنظام الإتصالات الأساسي لهذا الشبكة وهو نظام " IP" أي انه نظام حر بلا قيود أمنية أو درجات سرية؛ويعزي نجاح إستخدام الأنترنت إلى هذه السهولة والبساطة وهذا الإنفتاح في بروتوكول الإتصال الخاص بها.

إن انتشار إستخدام الانترنت قد أفرز تحديات منها تأمين وسرية المعاملات التجارية عبر شبكة وبات من الواضح أن نجاح التجارة الإلكترونية على شبكة الانترنت يرتبط في المقام الأول بالقدرة على توفير نظام حماية وتأمين المعاملات عبر شبكة الانترنت.

وتتعاظم أهمية دور تأمين والحماية للمعاملات التجارية على شبكة الأنترنت ،عندما يتبادر للمؤسسة أن تنشئ موقع لها على شبكة الأنترنت سواء استخدمت للتجارة الإلكترونية أو لغير ذلك من الأغراض فإن عليها أن تعرف أن تأمين وحماية مقر عبر شبكة الأنترنت ضرورة فهي تتعرض إلى عدة مخاطر ومن بينها:

-تغير محتوى المقر؛

-هجمات المخترقين؛

-إغلاق المقر أمام المتصفحين؛

-استخدام مقر المؤسسة كقاعدة لتنفيذ أعمال خارجية؛

-تخريب مقر معلومات الشركة؛

-الدخول إلى الشبكة الداخلية للمؤسسة؛

وقصد مواجهة هذه المخاطر تلجأ المؤسسة إلى تأمين مقر المعلومات وذلك في عدة مستويات:

-مستوى حوائط المنع أي يتم النفاذ إلى المعلومات المؤسسة وفقا لقواعد منظمة وحاكمة تحددها المؤسسة؛

-مستوى شبكة الإتصالات وذلك بوضع الحوائط الواقعية بالنسبة للشبكة؛

-تأمين مقار المعلومات على مستوى الملفات؛

-تأمين مقار المعلومات من خلال معلومات المقر ذاته؛

-تأمين مقار المعلومات ضد الفيروسات؛

-التأمين على مستوى الأفراد العاملين بالمؤسسات والشركات بالإضافة إلى ذلك الشركات المتخصصة في مجال الحماية بإنتاج برامج ونظم متطورة يمكن من خلالها تحليل مستوى التأمين بالنظام ومعرفة نقاط الضعف والإحتراف، وعلى المؤسسات و وضع سياسة تأمين وحماية خاصة وذلك بوضع وإتخاذ الإجراءات الخاصة بالتأمين والحماية.

ثالثا: أهمية النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية

منذ تسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق و المعاملات التجارية على نطاق واسع، و هو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الالكترونية.

و التي يمكن تعريفها بأنها "العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية، حيث أصبحت شبكة الإنترنت سوقا مفتوحا للبيع و الشراء، فيمكن للتاجر الإعلان عن سلعته بالصوت و الصورة و لديه الفرصة لإجراء مقارنة بين كل السلع المتاحة في كل أنحاء العالم، و للمشتري أن يختار ما يريده و تصله السلعة إلى منزله.

و إن كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب و القبول بخصوص أي تعاقد، و هي أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي، و أن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا **أو** باستخدام أدوات الدفع البديل و هي وسائل الدفع التقليدية.

فإن التجارة الالكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع و الخدمات و معلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الانترنت، استوجبت تطوير طرق و وسائل الدفع و قد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الالكترونية، فالتجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر: بائعون، مشترون، شبكة الانترنت و وسائل الدفع الالكترونية.

و بذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة و متطلبات التجارة الالكترونية، و قد استفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الانترنت و التجارة الالكترونية و بالتالي وسائل السداد الالكترونية، من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات.

خاتمـة :

إن نمو التجارة الإلكترونية وآثارها على المصارف ونشاطها ، أدت إلى وجود أنظمة دفع إلكترونية ووسائل دفع إلكترونية تتلاءم مع متطلبات التجارة الإلكترونية ، فبادرت المصارف إلى إنشاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطورها إلى أن أصبحت بشكل كامل في صيغة المصرف الإلكتروني .

وتم تطوير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها ،إلى النقود الإلكترونية والشيك الإلكتروني، المحفظة الإلكترونية ، مما زاد من أهمية إستعمال هذه التكنولوجيات المصرفية، فأصبحت هذه التكنولوجيا من سميات تقدم أي نظام مصرفي في أي بلد وذلك من حيث إستعماله لهذه التكنولوجيا المصرفية .

وقد فرض هذا التوجه على المصارف المركزية عدة تحديات ، سواء تعلق الأمر بالرقابة والإشراف وفعالية السياسة النقدية ، فإنشاء النقود مثلاً: كان منحصرًا على المصارف المركزية، فأصبحت المصارف التجارية وحتى الشركات تصدر هذه النقود الإلكترونية مما فرض توجه جديد للسياسة النقدية .

المراجـــع:

- رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1999.
- طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، الإسكندرية الدار الجامعية، 2004/2003.
- فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية و تأمينها، القاهرة :هلا للنشر و التوزيع، 2001.
- مدحت صادق، "أدوات و تقنيات مصرفية", دار غريب للطباعة و النشر, القاهرة, 2001.
- غنام شريف محمد، "محفظة النقود الالكترونية"، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
- الهندي عدنان, "التجارة الالكترونية و الخدمات المصرفية و المالية عبر الانترنت", اتحاد المصارف العربية, لبنان, 2000.
- أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية و تأثيرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت2002.
- بن رجدال جوهر, "الانترنت و التجارة الالكترونية", رسالة ماجستير, قسم علوم تسيير, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2002.
- عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية دراسة حالة الجزائر جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير،2007.2008،
- يونس عرب، "الدفع الالكتروني و تحديات النظامين الضريبي و الجمركي"، أوراق عمل حول التجارة الالكترونية بالخرطوم، تاريخ الإطلاع: 27 جوان 2005، على الموقع الالكتروني www.arablam.org.

-MASTAFA 61. Hashem, sherif, la monnaie électronique, édition roolles, Paris 2000.

-.MICHEL Aglietta et LAURENCE Scialam, seconde génération de monnaie electronque, nouveaux défis. Problèmes économiques, la documentation française, N **:** 2785, 2002.

-. JAEN- Pierre ptatat, monnaie , système,.Financier et politique monétaire, Paris2002, Ed.economica.

سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية

دراسة حالة دبي

أ/ لحمر هيبة – جامعة الحاج لخضر باتنة

الملخص:

أبدت دولة الإمارات اهتماما كبيرا في تطوير المرافق السياحية المختلفة لتلبية متطلبات السياح إلى جانب الارتقاء بمستوى الخدمات في القطاع الفندقي والنقل المريح، فضلا عن إقامة الفعاليات والمهرجانات التي كان لها دور واضح في استقطاب السياح من شتى أنحاء العالم.

ودبي حققت نجاحا جعل الإمارات تحتل المرتبة الأولى في السياحة عربيا، وجعلها تدخل سوق السياحة العالمية لتبنيها سياسات فعالة في التسويق السياحي، عبر محافظتها على أصالتها ومواكبتها للتطور التكنولوجي.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة دبي في السياحة والتعرف على مقومات نجاحها في التسويق السياحي عبر الدراسة التحليلية.

الكلمات المفتاحية: التسويق السياحي، سياسات التسويق السياحي، دبي.

الكلمات الدالة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة الالكترونية، وسائل الدفع الالكترونية، النقود الالكترونية

Abstract:

Emirates showing a keen interest in the development of various tourism facilities meet the requirements of tourists, besides advancement on the level services in the hotel sector and the convenient transportation, as well as the establishment of events and festivals that have had a clear role in attracting tourists from around the world.

Dubai has success, make the UAE occupies first place in Arabic tourism and make it enter the global tourism market, because it adopted effective policies in tourism marketing, through the preservation of their authenticity and keep up with the technological development.

This study seeks to shed light on Dubai's experience in tourism and to identify the elements of its success in tourism marketing through an analytical study.

Les mots clés : tourism marketing, tourism marketing policies, Dubai.

مقدمة

يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تشابكا مع القطاعات الأخرى، لذا فإن ازدهاره ينعكس على مستويات أداء تلك القطاعات، ومن ثم الاقتصاد ككل، فبجانب الأنشطة الرئيسية كالفنادق والمطاعم، فإن هناك قطاعات أخرى مرتبط به مثل قطاع النقل والاتصالات، وقطاع المؤسسات المالية، وقطاع التجارة، والأنشطة الثقافية والترفيهية والصناعات اليدوية، وخدمات النظافة وحماية البيئة.

وإمارة دبي تعتبر أحد الأقاليم السياحية في الإمارات التي تتميز بإمكانات سياحية متعددة تتراوح مابين الترفيهية والثقافية والبيئية والعلاجية...الخ وتمكنت الإمارة من تعزيز بنيتها التحتية في وقت قياسي، ما أسهم في سهولة التواصل مع العالم، وبالتالي في التوسع الهائل في مجالي التجارة والسياحة.

ولقد نجحت دبي في لفت أنظار العالم إليها على شتى الأصعدة وفي جميع المجالات خاصة في قطاع السياحة، وتحولت إلى إحدى أكثر مدن العالم تطوراً وازدهاراً وثراءً نتيجة للفعاليات المميزة والمشاريع الرائدة التي أطلقتها ونفّذتها خلال فترة وجيزة من الزمن وعلى الرغم من أن دبي تعتبر وجهة سياحية حديثة نسبياً، إلا أن لديها تاريخاً ساحراً وتراثاً نابضاً بالحياة يقدم للزوار لمحات تثير الاهتمام بالثقافة العربية.

وكونها مركزاً محلياً وإقليمياً للسياحة والتسوق، تعد إمارة دبي الوجهة المفضلة لأكثر من ثمانية ملايين مقيم في الإمارات، وعلى مقربة من 50 مليون من سكان دول الخليج، الذي يقدر متوسط الدخل للفرد لديها أكثر من 132 ألف درهم سنوياً.

لذلك نسعى من خلال الورقة البحثية إلى معالجة الإشكالية التالية والمتمثلة في:

ما هي سياسات التسويق السياحي التي تتبعتها دبي؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف استطاعت دبي الوصول إلى التميز في السوق السياحي في فترة وجيزة؟
2. ما الذي يتم استخلاصه من تجربة دبي في القطاع السياحي من اجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري؟

أهداف البحث:

1. التعرف على المقومات السياحية التي تتمتع بها دبي.

2. تسليط الضوء على كيفية تطبيق سياسات التسويق السياحي في الإمارة.
3. محاولة الوصول إلى نتائج من تجربتها من اجل اعتمادها في سياسة التسويقي السياحي بالجزائر.

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى الأهمية التي أصبحت السياحة تحتلها اليوم في اقتصاد الدول، وكذلك إلى المكانة التي اكتسبتها الإمارات العربية ودبي خصوصا في العالم، حيث في غضون سنوات قامت بتحولات جذرية وانتقالية على جميع المجالات من صحراء إلى قطب استثماري، فلذلك نسعى إلى الاستفادة من كل الخطوات التي اتبعتها من اجل النهوض والتقدم بالقطاع السياحي.

أولا:سياسات التسويق السياحي:

تتعدد السياسات التسويقية للنشاط السياحي تبعا للمجالات الفرعية المتصلة بالتسويق، فلكي تتحقق الأهداف التسويقية السياحية يجب ان تكون هناك سياسات واضحة الملامح محددة الأهداف، حيث ترتبط كل منها بالأخرى لأنها جميعا تسير في طريق واحد هو تحقيق النجاح التسويقي للعمل السياحي، وتتمثل هذه السياسات التسويقية في:[1]

1. **سياسات التخطيط التسويقي:** تقوم هذه السياسة على محورين، الأول يقوم على تخطيط الإمكانيات السياحية المتاحة وتوفيرها بالمستوى المطلوب وبالكمية والقدر الملائم وفي الوقت المناسب، والثاني يقوم على التقديرات المحتملة لإجمالي عدد السائحين المتوقع قدومهم سنويا تبعا لكل فترة زمنية.

لذلك فسياسة التخطيط التسويقي ينحصر دورها في تحقيق التوازن بين الحركة السياحية المتوقعة والإمكانيات السياحية المتاحة

2. **سياسة الجودة للمنتج السياحي:** وتساهم سياسة الجودة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة التسويقية السياحية من خلال تقديم منتج سياحي على مستوى مرتفع من الجودة وبالسعر المناسب، الذي يحقق رضا السائحين وإشباع مختلف رغباتهم لتدفعهم الى تكرار الزيارة في المستقبل، وذلك من خلال التطوير المستمر للخدمات السياحية لكي تناسب أعداد السائحين.

3. **سياسة التنشيط السياحي:** تهدف سياسة التنشيط السياحي بصفة عامة الى جذب اكبر عدد ممكن من السائحين المرتقبين من خلال التأثير عليهم وإثارة الدوافع المختلفة لديهم لزيارة الدولة، وتعتبر هذه السياسة من اهم السياسات التسويقية التي تهدف الى تحقيق الاهداف السياحية التي تتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية عند وضع هذه السياسة واختيار الوقت المناسب لتنفيذ البرامج التي تشملها هذه السياسة.
4. **سياسة التسعير السياحي:** تحتل هذه السياسة اهمية خاصة ضمن سياسات التسويق السياحي نظرا لان التسعير يؤثر بصورة مباشرة في الايرادات السياحية، كما ان له دورا مهما في التأثير على حجم الطلب السياحي لعدد من الانماط السياحية بصورة عامة وسياحة الاجازات وسياحة الاجازات وسياحة الشباب والسياحة الاجتماعية بصورة خاصة فأصبح عنصر التكلفة عنصرا حاسما في اتخاذ القرار السياحي.

ثانيا: التعريف بدبي

قبل التطرق الى التعريف بدبي سنطرق اولا الى تقديم نبذة مختصرة عن الامارات العربية المتحدة التي تعتبر دبي إحداها.

1. **نبذة عن الإمارات العربية المتحدة:** هي اتحاد دستوري تأسس رسميا في 02 ديسمبر 1971، تحتل الإمارات مساحة تقدر ب 83.600 كلم ^{2}، وتقع على طول الحافة الشرقية الجنوبية من شبه الجزيرة العربية، الدول المجاورة لها هي قطر من الغرب، المملكة العربية السعودية من الجنوب والغرب، وعمان من الشرق والشمال، اغلب مساحتها عبارة عن صحراء. **(2)**

تتكون الامارات المتحدة العربية من سبع اماراة وهي: ابوظبي(العاصمة)، دبي، الشارقة، هجمان، ام القيوين، راس الخيمة، الفجيرة. تعتبر ابوظبي اكبر إمارة، تأتي دبي بعدها وتعتبر العاصمة الاقتصادية، عملتها الدرهم، وتشكلت حكومة دولة الامارات من قبل المجلس الأعلى، وهو أعلى سلطة اتحادية في البلاد، الرئيس هو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وهو أيضا حاكم ابوظبي، و الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم هو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي. **(3)**

الشكل رقم(01): خريطة الامارات العربية المتحدة

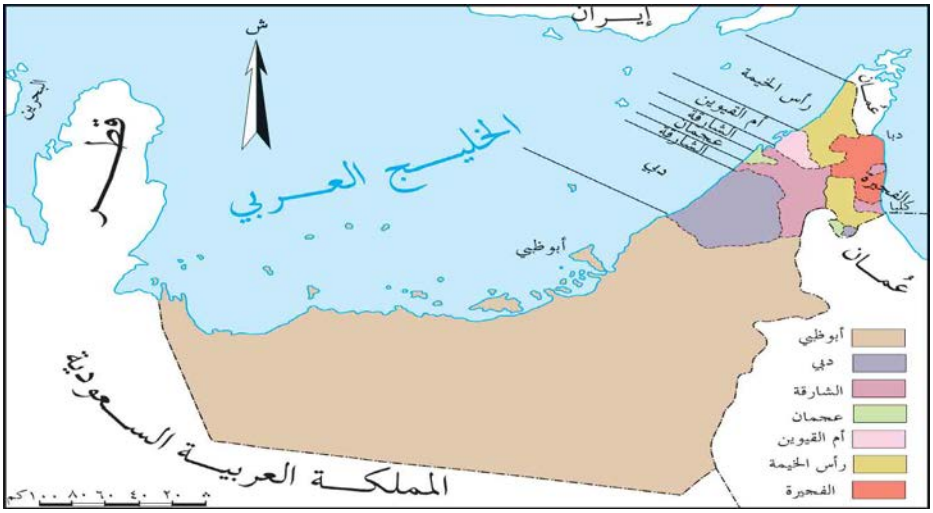

Source : http://i247.photobucket.com/

2. **دبي الموقع والمساحة** : تحتل إمارة دبي مساحة تقدر ب 3.986 كلم^2 وهي تمثل 5% من المساحة الإجمالية للإمارات العربية المتحدة، بلغ عدد سكانها لسنة 2011 حسب الكتاب الإحصائي السنوي 2.003.2 ألف، وتتميز بمجتمعها الذكوري، وهي تعتبر العاصمة التجارية للإمارة، ويقسمها الخور إلى قسمين الجزء الجنوبي ويسمى بر دبي وهو الجزء الاداري والرسمي للمباني والمكاتب الحكومية، وأما الجزء الشمالي فاسمه الديرة وهي مركز النشاطات التجارية، ومراكز التسوق، والأسواق التقليدية، وهذا الخور يمثل المركز الرئيسي للمقصد التراثي، وذلك لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط ثلاث وجهات مائية تاريخية، الشندغة، الراس ومناطق البستكية. **(4)**

3. **دبي تاريخ**: يعود تاريخ الحضارة في هذه المنطقة من الخليج العربي إلى أربعة آلاف سنة مضت، حيث قامت مجموعات صغيرة من السكان باستيطان سواحل الخليج العربي، واتخذوا من الصيد مهنة، ويرجع لهم الفضل في تأسيس مدينة دبي، ولقد اكتشف العلماء خلال السنوات القليلة الماضية مئات التحف الاثرية التي تشير إلى وجود حضارات يعود تاريخها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، أما دبي الحديثة فيرجع تاريخها الحديث إلى عام 1833م، حيث كانت قرية صغيرة في رأس الشندغة، وهي

عبارة عن امتداد رملي في البحر عند مدخل خور دبي،استقر فيه فرع من قبيلة بني ياس وأقاموا تجمعا سكانيا صغيرا حيث عملوا في تجارة اللؤلؤ والغوص فضلاً عن نشاطات تجارية متنوعة بقيادة عائلة آل مكتوم التي استلمت السلطة انذاك ولا تزال تحكم الامارة إلى اليوم(5).

4. **دبي السياحية:** المواقع السياحية التي تتميز بها دبي عديدة ولها تاريخ اصيل ولذلك نختصر بذكر اهمها: (6)

أ. **المواقع الاثرية:** الخور، البستكية، بيت الشيخ سعيد، مسجد الجميرا ، المسجد الكبير، برج نهار، بيت الوكيل، السوق، المتحف: حصن الفهيدي، مجلس أم الشيف، قريتا التراث و الغوص، مركز دبي التجاري العالمي، ساحة بني ياس، قرية البوم السياحية، حديقة الحيوانات في دبي، ميادين الجولف

ب. **الطبيعة:** من شواطئ البحر إلى قمم الجبال، تتميز دبي بأنها أرض التنوع الطبيعي والجمال. تحتوي الصحراء التي تحتل معظم أراضي الإمارة البالغة مساحتها 4000كلم^2 على سفوح وكثبان رملية عالية وجبال مرتفعة وبين هذه وتلك هنالك مكونات لا نهائية من الرمل والحجر والخضرة، كما توجد أشكال متنوعة من الحياة البرية النباتية والحيوانية علي الرغم من أن الكثير منها موسمي، كما توجد على أطراف جبال حجر حدائق من النخيل المروية التي تغرد علي قممها أنواع كثيرة من الطيور. كما قامت بأعمال جادة لحفظ قنوات الري حسب النظام القديم عن طريق الأفلاج. وبالقرب منها توجد الوديان التي تجري مياهها المنحدرة من قمم الجبال على مدار السنة. وهذه الوديان يقطنها الكثيرون كما يقوم بزيارتها المستكشفون الذين يسعون للتعرف على طبيعة المنطقة.

ج. **أنواع السياحة بدبي:** تختلف أنواع السياحة التي تتميز وتتمتع بها دبي اذ نذكر منها: (7)

- ***السياحة البحرية:*** *أسست الدائرة عام 1997 إدارة متخصصة في السياحة البحرية، وتعتبر دبي موطن إحدى أفضل محطات سفن الركاب السياحية. وقد حازت تلك المحطة العالمية المستوى إشادات عالمية، حيث فازت بجائزة أفضل محطة سفن ركاب سياحية في معرض ميامي الأمريكي.*
- ***سياحة الأعمال:*** *أسست الدائرة عام 2002 مكتب دبي للمؤتمرات، وأوكلت إليه إدارة المناقصات الدولية الخاصة باستقطاب الفعاليات الكبرى إلى دبي بالنيابة عن الإمارة.*
- **السياحة الرياضية**: تعرف دبي ب "عاصمة الشرق الأوسط للرياضة"، إذ إن مناخها ومنشآتها الرياضية عالمية المستوى تجعل منها المكان الأمثل لاستضافة البطولات الرياضية الدولية والإقليمية والمحلية.
- ***السياحة البيئية:*** *تولي الدائرة اهتماما كبيراً بالبيئة وتبذل قصارى جهودها للحد من الأضرار التي تتعرض لها الإمارة وتعي نسبة النمو المطّرد للسياحة البيئية التي تبلغ نحو 20% مقارنة مع 7% للقطاع السياحي إجمالاً .*
- **السياحة العلاجية**: تعتبر مدينة دبي الطبية التي أقيمت لتوفير رعاية صحية عالية الجودة ولتكون مركزاً متكاملاً للعيادات ومراكز التعافي والتعليم والبحوث الطبية في إطار هيكل إداري متطور، أكبر المراكز الطبية الدولية الواقعة بين أوروبا وجنوب شرق آسيا.
- **سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة**: دبي على مشارف التحول إلى وجهة رائدة عالمياً لهذه الشريحة السياحية، وذلك عبر طرحها العديد من المبادرات التي أمكن تطبيقها على أرض الواقع بفضل تنامي الوعي والشراكة الفعالة بين دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي ومؤسسات القطاع العام والخاص في الإمارة.
- **سياحة العائلات**: من الاحداث التي تتصدر هذه السياحة المهرجانات، ونتيجة لأهمية المهرجانات في صناعة السياحة بالإمارة انشئت لها هيئة مختصة بها سميت بمؤسسة دبي

للمهرجانات والتجزئة أو ما كان يعرف سابقاً بمكتب مهرجان دبي للتسوق التي تعمل حالياً تحت مظلة دائرة السياحة والتسويق التجاري.

د. **توزيع أنشطة السياح بدبي**: إن السائح في دبي لا يستطيع ان يشعر بالملل وسوف يجد غايته هناك حيث انقسمت الانشطة التي يقوم بها زوار دبي من تسوق الى تجوال الى ترفيه و اشياء اخرى والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): توزيع أنشطة السياح بدبي 2006.2007

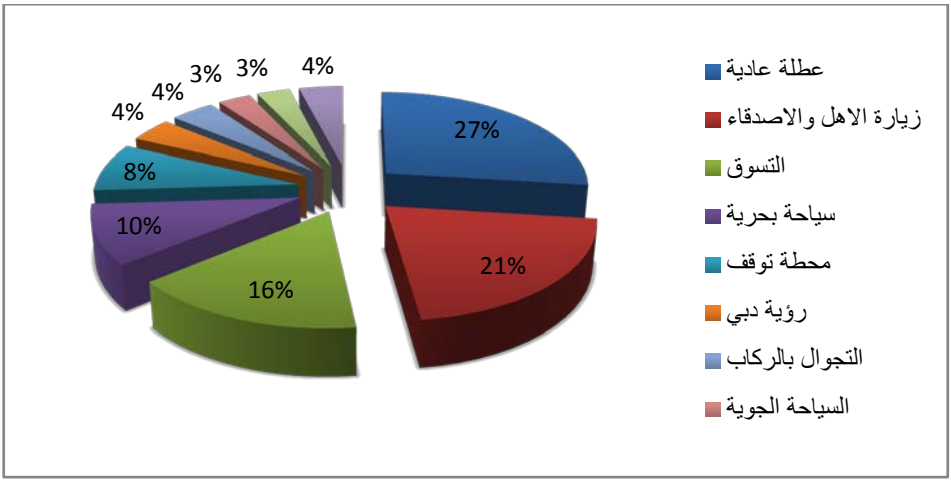

Source: government of Dubai department of tourism and commerce marketing, international overnight visitor market 2006/07, p03.

من خلال الشكل نلاحظ ان الحجم الاكبر للأنشطة التي يقوم بها السائح في دبي هي قضاء العطل العادية في المرتبة الأولى بنسبة 27%، يليه زيارة الأهل والأصدقاء بنسبة 21%، كذلك احتل التسوق نسبة معتبرة قدرت ب 16 %، أما باقي الأنشطة فقد تقاربت نسبها من 3% إلى 4% من أحداث ترفيهية إلى سياحة إما جوية أو بحرية...الخ

ثالثا: التطور الزمني للسياحة بدبي

إن إمارة دبي تعتبر أحد الأقاليم السياحية في الإمارات التي تتميز بإمكانات سياحية متعددة تتراوح مابين الترفيهية والثقافية والبيئية والعلاجية...الخ وتمكنت الإمارة من تعزيز بنيتها التحتية في وقت قياسي، ما أسهم في سهولة التواصل مع العالم، وبالتالي في التوسع الهائل في مجالي التجارة والسياحة.

ولقد نجحت دبي في لفت أنظار العالم إليها على شتى الأصعدة وفي جميع المجالات خاصة في قطاع السياحةً، وتحوَّلت إلى إحدى أكثر مدن العالم تطوراً وازدهاراً وثراءً نتيجة للفعاليات المميزة والمشاريع الرائدة التي أطلقتها ونفّذتها خلال فترة وجيزة من الزمن وعلى الرغم من أن دبي تعتبر وجهة سياحية حديثة نسبياً، إلا أن لديها تاريخاً ساحراً وتراثاً نابضاً بالحياة يقدم للزوار لمحات تثير الاهتمام بالثقافة العربية.

وكونها مركزاً محلياً وإقليمياً للسياحة والتسوق، تعد إمارة دبي الوجهة المفضلة لأكثر من ثمانية ملايين مقيم في الإمارات، وعلى مقربة من 50 مليون من سكان دول الخليج، الذي يقدر متوسط الدخل للفرد لديها أكثر من 132 ألف درهم سنوياً.

استقطبت دبي خلال النصف الأول من عام 2013 ما يزيد على 5.5 مليون سائح بنسبة زيادة قدرها 11.1% مقارنةً بالسنوات السابقة، ومن المتوقع أن تزيد التدفقات السياحية إلى الإمارة لتصل إلى 20 مليون سائح بحلول العقد المقبل ويتضاعف المساهمة السنوية للقطاع السياحي في الاقتصاد المحلي لدبي إلى ثلاثة أضعاف، ويبين الشكل أدناه تطور السياحة بمنطقة دبي.

الشكل رقم(03): التطور الزمني للسياحة بدبي

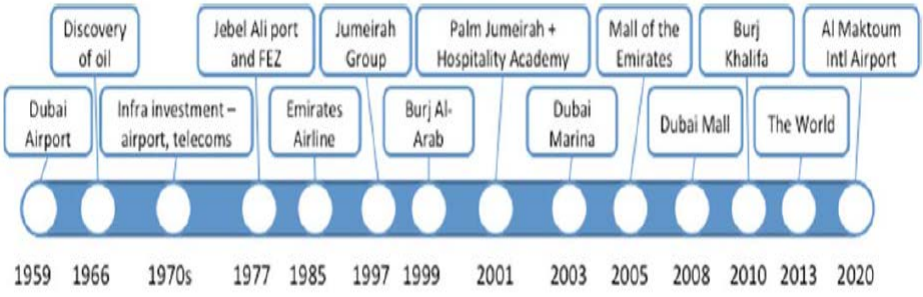

Source : Aldi Haryopratomo et autres, the dubai tourism cluster from the desert to the dream, Microeconomics of Competitiveness, UAE, 2011, p19

إن البعض يعتقد أن السياحة بدبي حديثة العهد حيث لم يكن هناك أي وجود للفنادق فقد كان خيار المبيت يلزم وجود أقارب آو زملاء بها، لكن في العهديين التاليين بدأت دبي تطور مرافقها الأساسية من خلال إنشاء مطار دبي الدولي الذي افتتح سنة 1959، وبدافع اكتشاف النفط سنة 1966 بدأ عدد من الفنادق الصغيرة يفتح لخدمة احتياجات اقتصاد دبي المتنامي.

وشهد منتصف 1980 بداية إنشاء المؤسسات الرئيسية التي جاءت لقيادة تنمية السياحة في دبي، أما في عام 1985 أسست الحكومة شركة طيران الإمارات، وذلك باستخدام مطار دبي كمركز رئيسي، وفي عام 1989، تم إنشاء مجلس سياحة دبي.الذي يعرف حاليا بدائرة السياحة

والتسويق التجاري، أما سنة 1997 فقد شهدت دبي ترقية عالمية فلم تبق مجرد مركز تجاري بل أصبحت وجهة وملاذ للراحة، حيث تأسست مجموعة جميرا كشركة لإدارة الفنادق، وتتمتع الشركة اليوم بمجموعة من الفنادق الراقية في جميع أنحاء العالم. وبحلول عام 2000 قدر عدد السائحين القادمين إلى دبي ب 3,4 مليون سائح، فبحلول هذه الألفية بدأت السياحة بالتنامي بوتيرة أسرع، وذلك بعد افتتاح برج العرب الذي كان أول فندق ذو 7 نجوم بالعالم، سنة 2007 وصل العرض على الفنادق إلى زيادة قدرها 82,2% ولكن انخفض هذا الرقم إلى 66,8% سنة 2009. [8]

ثالثا: السياسات السياحية بدبي

ان سياحة دبي تعتمد على العديد من السياسات التسويقية ولكل سياسة خصائصها وسنورد تلك السياسات والخصائص كالتالي:

1. سياسة جودة المنتوج وسياسة التسعير السياحي

كما تم الذكر سابقا فسياسة الجودة للمنتج السياحي تتمثل في تقديم منتوج عالي الجودة بسعر مناسب للطلب السياحي.

من خلال التطوير المستمر للخدمات السياحية لكي تناسب اعداد السائحين، وفيما يلي سنقوم بعرض الطاقة الإيوائية لدبي من فنادق الى شقق فندقية، وكذلك اعداد السائحين التي تتوافد على هذه الفنادق وتفضيلاتهم لها، وذلك حسب الإحصائيات الصادرة من مركز دبي للإحصاء[9]

أ. الطاقة الإيوائية:

الجدول رقم(01): عدد الفنادق و شقق الفنادق خلال سنة 2012

	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الخامس	المجموع
الفنادق					
عدد الفنادق	384	392	395	399	399
عدد الغرف	53,467	54,221	55,048	57,345	57,345
عدد النزلاء	2,031,124	1,951,491	1,740,069	2,100,433	7,823,117
الشقق الفندقية					
عدد مباني الشقق الفندقية	193	195	193	200	200
عدد الشقق	21,704	21,787	21,736	23,069	23,069
عدد النزلاء	565,578	479,030	464,378	625,058	2,134,044

Source : Dubai statistic centre, Dubai in figure, government of Dubai, 2012, p06.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد الفنادق بدبي قد سجل ارتفاع ملحوظ خلال سنة واحدة فقد قدرت الزيادة ب 15 فندق، وزيادة في الغرف قدرت ب 3878 غرفة، ويمكن القول انها زيادة هائلة تسجل في فترة قصيرة.

اما فيما يخص مباني الشقق الفندقية فقط سجلت هي الاخرى زيادة محتشمة قدرت ب 7 مباني فندقية ما يعادل 1282 شقة فندقية.

وتزايد الفنادق والشقق الفندقية ترافق معه تزايد النزلاء وباعداد هائلة، لكن تفضيلات السياح فقد اتجهت نحو اختيار الفنادق على حساب الشقق الفندقية، قد يعود هذا إلى المدة التي يقضيها السائح بدبي لا تشترط اقامته بشقة بل تكون لفترة قصيرة لذلك بفضلها في فندق احسن.

ب. ايرادات الطاقة الايوائية:

الجدول رقم (02): ايرادات الفنادق والشقق الفندقية

الوحدة: الف درهم

المؤسسة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
فنادق	11,696,765	13,241,480	10,566,320	11,284,305	13,666,731	16,031,996
شقق فندقية	1,565,982	2,027,065	1,895,697	1,988,025	2,298,280	2,787,261
المجموع	13,262,747	15,268,545	12,462,017	13,272,330	15,965,011	18,819,257
نسبة التغير	–	%15.1	%18.4 –	%6.5	%20.3	%17.9

Source : Dubai statistic centre, Dubai in figure, Dubai Hotels & Hotel Apartments Revenue, government of Dubai.

الجدول اعلاه يعرض ايرادات فنادق والشقق الفندقية لدبي منذ سنة 2007 إلى غاية 2012، فنلاحظ أنها تتأرجح بين الزيادة والنقصان، أما في سنة 2009 وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سجلت انخفاضا كبيرا ما خلف خسائر بنسبة 18,4%، وأعلى نسبة للإيرادات سجلتها سنة 2011، وهذا دليل على أن دبي استطاعت إنعاش قطاعها رغم الأزمة التي مرت بها، وهذا يدل إن دبي قد نجحت في اعتماد سياسة التسعير السياحي نظرا لان التسعير يؤثر بصورة مباشرة في الإيرادات السياحية، كما أن له دورا مهما في التأثير على حجم الطلب السياحي.

ج. تفضيلات الاقامة:

الشكل رقم (04): تفضيلات اختيار الإقامة

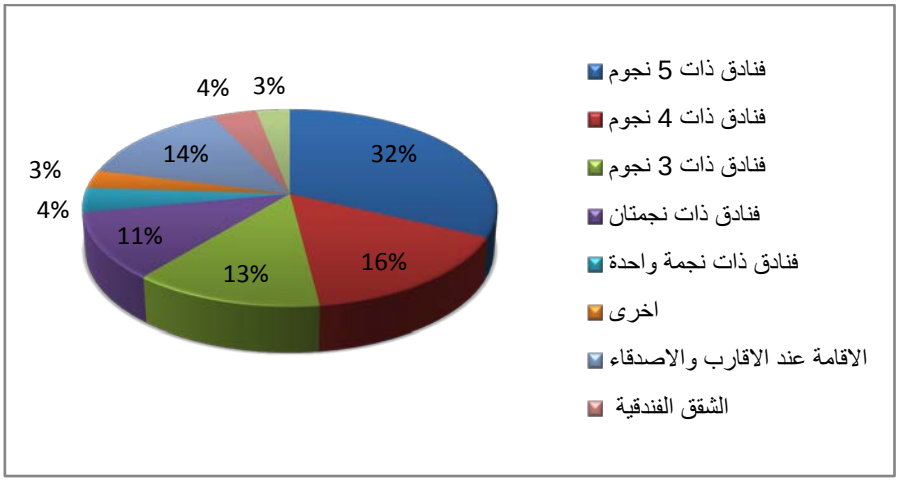

Source: government of Dubai department of tourism and commerce marketing, international overnight visitor market 2006/07, p03.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الطلب السياحي يختلف ولكن أعلى نسبة سجلت للفنادق ذات 5 نجوم ب 32%، وتستخدم هذه الفئة من رجال الاعمال وكذلك لاستضافة المعارض والملتقيات، عموما الفنادق بمختلف تصنيفاتها تعرف طلبا على خدماتها فيما اخذت الاقامة عند الاقارب والأصدقاء ما نسبته 14% وقد يرجع ذلك الى عدم القدرة على تحمل تكاليف الاقامة في الفندق.

وهذا يدفعنا الى القول ان الخدمات السياحية بفنادق دبي تقدم للسائح او المستهلك ما يشبع حاجته وما يدفعه الى تكرار الزيارة مرة اخرى والدليل على ذلك زيادة ايرادات الفنادق عبر السنوات الماضية، كما تمنحه الاختيار بين ما يتناسب ومستواه المعيشي، وتكون بذلك قد مارست سياسة الجودة في الخدمة او المنتج بالسعر المناسب.

2. سياسة التنشيط السياحي (إقامة المهرجانات والأحداث):

تعد الفعاليات والمهرجانات التي تقام على مدار العام جزءًا أساسيًا من سياسة التسويق السياحي لحكومة دبي، ويعطي تنوع هذه الفعاليات طابعًا خاصًا لما تقدمه الإمارة، لتشكل بذلك نوعًا من التكامل الذي يلبي كافة متطلبات السيّاح ويغني تجربتهم السياحية في الدولة، على مدار العام تقام العديد من الفعاليات الرئيسة في الدولة حيث تسهم في استقطاب السياح، ونذكر منها:

أ. مهرجان دبي للتسوق:

جاء إطلاق حدث مهرجان دبي للتسوّق في العام 1996 ليضع اللبنة الأولى لصناعة المهرجانات المتميّزة في المنطقة، وليكون نموذجا فريدا للمهرجانات العالمية، إلى جانب مساهمته في ترسيخ المكانة المتفرّدة لدبي كوجهة تسوّق رائدة على مستوى العالم، وليكون داعما قويّا لاقتصاد الإمارة في ظل جاذبيته وقدرته على استقطاب أعداد متزايدة من الزوّار والسيّاح سواء من داخل الدولة أو من خارجها كل عام.

الجدول رقم (03): المؤشرات الرئيسية عن مهرجان دبي للتسوق

البيان	2011
ايام المهرجان	32
اجمالي عدد الزوار (بالألف)	3980
المتوسط اليومي للزوار	124375
اجمالي الانفاق (مليون درهم)	15100
المتوسط اليومي للإنفاق (مليون درهم)	427

Source: statistical yearbook, emirate of Dubai, main indicators of Dubai shopping festival, 2011, p276.

من المؤشرات التي يعرضها الجدول اعلاه نلاحظ ان المهرجان استقطب حوالي 4000 الاف زائر في فترة تقدر ب 32 يوم وقدرت عائدات المهرجان ب 15.100 مليون درهم، أي خلال شهر واحد حققت دبي عائدات قد لا تستطيع بعض الدول أن تحققها على مدار السنة، وهذا يدل على أنها تمارس وتتبع سياسات تنشيط فعالة وناجحة في نفس الوقت.

ب. مفاجآت صيف دبي:

ساهم هذا الحدث في تغيير مفهوم الصيف في دبي، ووضع الإمارة على خارطة الوجهات العالمية للعطلات الصيفية، حيث انطلقت الدورة الأولى لمفاجآت صيف دبي في عام 1998، استطاعت مفاجآت صيف دبي أن ترسخ من مكانة دبي كوجهة رائدة لقضاء إجازة صيفية تتكامل فيها العروض الترويجية بالجوائز والفعاليات الترفيهية التي تناسب جميع أفراد العائلة، كما استطاعت أن تستقطب ملايين الزوار سنوياً وتضخ في اقتصاد الإمارة مليارات الدراهم.

الجدول رقم (04): المؤشرات الرئيسية عن مفاجآت صيف دبي

البيان	عدد الايام	إجمالي عدد الزوار (بالألف)	المعدل اليومي للزوار	إجمالي الإنفاق (مليون درهم)	متوسط الإنفاق اليومي (مليون درهم)
2011	40	3952	98800	8828	221

Source: Department of Economic Development

فمن خلال الجدول نلاحظ أن مهرجان مفاجآت صيف دبي قد حقق عدد هائلا من الزوار قدر ب 3.952 ألف زائر سنة 2011 وذلك خلال 40 يوما فقط، وهذا العدد من الزوار قام بإنفاق 8.828 مليون درهم وكما قلنا مسبقا هذا يقوم بضخ الدراهم في اقتصاد الإمارة.

ج. معرض اكسبو 2020:

تقدمت الامارات بطلب استضافة معرض اكسبو الدولي 2020 في دبي تحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل " حيث تقام معارض اكسبو الدولية كل خمس سنوات وتستمر لفترة أقصاها 6 أشهر حيث تستقطب ملايين الزوار، على مدى تاريخ تنظيم معارض اكسبو الدولية لم يتم استضافتها من قبل في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا.

ودبي تتمتع بتاريخ حافل في مجال التواصل والأفكار الرائدة الجديدة، وهو ما ستكرسه من خلال المعرض، والذي تشير التوقعات إلى استقطابه نحو 25 مليون زائر يتوافد 70% منهم من خارج الدولة، مما يجعله الحدث الأكثر عالميةً في تاريخ معارض "إكسبو."

ويشكل المعرض منصة استثنائية تتيح للمجتمع العالمي التعاون معاً لاكتشاف الحلول المبتكرة والرائدة للمواضيع الفرعية الثلاثة التي تم تحديدها كعوامل رئيسة للتنمية العالمية[(10)]:

- **الاستدامة مصادر ذكية للطاقة والمياه:** في عالم اليوم الذي تتسارع فيه خطى النمو، تتزايد أهمية الابتكارات المميزة في مجال إنتاج وتزويد واستهلاك مصادر الطاقة والمياه النظيفة. وتتلخص الأهداف الرئيسية للدول المتقدمة والنامية في تحسين فرص الحصول على هذه المصادر الطبيعية الثمينة عبر اتباع أساليب الترشيد المسؤولة والإدارة السليمة والفاعلة، فضلاً عن اعتماد ثقافة الاستدامة.
- **التنقل أنظمة جديدة للنقل والخدمات اللوجستية:** تعتبر أنظمة النقل والخدمات اللوجستية المتطورة شريان الحياة الذي يربط الناس والسلع والخدمات في جميع أنحاء العالم؛ وهي تتمتع بتأثير كبير على مدننا، وأنماط سفرنا، وأساليب شحن السلع، ومدى فعالية إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الأسواق العالمية مسيرة نموها وتفاعلها، تبدو الحاجة ملحة إلى مصادر جديدة للابتكار بغية إيجاد حلول أكثر تكاملاً.

- **الفرص سبل جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي:** في أعقاب الأزمة المالية العالمية ومع انضمام المزيد من الدول الناشئة إلى الاقتصاد العالمي، تبدو الحاجة ملحةً إلى نماذج عالمية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار المالي . سيشكل معرض "إكسبو الدولي 2020" في دبي منصة مميزة لتكريس نماذج جديدة لتدفق المقدرات المالية والفكرية الكفيلة بتعزيز روح ريادة الأعمال والابتكار.

وسيتم التركيز على اكتشاف سبل الترابط وتحديد الشراكات المحتملة مما يؤدي في نهاية المطاف الى إنتاج إرث من الابتكارات الجديدة.

3. **سياسة التخطيط السياحي:** سياسة التخطيط التسويقي ينحصر دورها في تحقيق التوازن بين الحركة السياحية المتوقعة والإمكانيات السياحية المتاحة، يتم التنبؤ بها من خلال اعداد مخططات واستراتيجيات تتوافق مع الامكانيات و ونلاحظ ذلك عبر مخطط دبي السياحي.

مخطط دبي السياحي لسنة 2015: تعد السياحة والسفر المحور الرئيسي لخطة دبي لسنة 2015 لاعتبارها واحدة من الاعمدة الاساسية الستة في اقتصاد دبي، وهي صناعة سريعة النمو، وتنص الخطة بوضوح على ان النمو المستدام لن يكون ممكنا ما لم يتم معالجة العوامل الأفقية المساعدة بشكل متواز، وهذه العوامل المباشرة مثل رأس المال البشري، الابتكار، تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، نوعية الحياة، السياسية الاقتصادية، القوانين واللوائح، ودائرة السياحة بدبي تلعب دورها هاما في تطوير وبناء كل من هذه العوامل المساعدة المتعلقة بصناعة السياحة والسفر: **(11)**

- **رأس المال البشري:** كجزء من رؤيتها ورسالتها وتماشيا مع إستراتيجية دبي عام 2015، أنشأت الدائرة حلول التدريب مركز التميز لتطوير الموارد البشرية ذات المستوى العالمي في جميع مستويات صناعة السفر والسياحة في الإمارات، من البرامج التدريبية

للمرشدين السياحيين الى إصدار الشهادات للمدراء العامين، والموظفين، الدائرة لديها برامج حصرية لجند وتدريب مواطني دولة الإمارات في صناعة السفر والسياحة.

- **الاطار المؤسساتي**: الدائرة هي السلطة الرئيسية للتخطيط والإشراف على تطوير قطاع السياحة، وهي مسؤولة عن تصنيف الفنادق والشقق الفندقية ودور الضيافة في الإمارة، هذا لضمان المعايير الدولية ومستويات عالية من رضا العملاء، بالإضافة إلى ذلك، توفر الدائرة تعليمات فيما يخص سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة والسياحة الخضراء وغيرها.
- **القوانين واللوائح**: الدائرة هي المسؤولة عن المهام الإدارية المتعلقة بإصدار التراخيص السياحية والمتابعة مع إجراءات الترخيص تضم موافقات مبدئية، التجديد والتعديل والإلغاء. كما أنها مسؤولة عن المهام الإدارية المتعلقة بإصدار تصاريح دائمة للنشاط السياحي / مؤقتة، المتابعة والتفتيش على مثل هذه الأنشطة لضمان امتثالها للقوانين واللوائح المنفذة في دبي.
- **الإنتاجية**: الدائرة تقوم بتوظيف تكنولوجيا متطورة للغاية ومجموعة من الخدمات الإلكترونية لإدارة الأعمال، والرد على الزبائن والبائعين.
- **الابتكار**: الدائرة تسعى جاهدة باستمرار على الابتكار من بوابة السياحة الجديدة www.definitelydubai.com لتقديم دورات تدريبية للصناعة بالتعاون مع المهنيين، وتقوم بالحملات الترويجية في الداخل والخارج للترويج للسياحة في دبي، والصناعة والتجارة.

نتائج الدراسة:

إن دبي تمضي قدما لتصبح مدينة الفعاليات الأكثر نجاحا في العالم، وهذه الفعاليات تعتبر من محفزات النمو والنهوض بالقطاع السياحي، إن نجاح دبي في الوصول إلى السوق السياحية العالمية لم يكن محض الصدفة، بل كان نتيجة جهود وعمل متكامل من جميع الأطراف، ومن بين الأسباب التي كانت خلف ذلك النجاح نسرد القليل في النتائج التي توصل إليها البحث.

من بين النتائج التي توصلنا إليها نورد ما يلي:

- رسخت دبي لنفسها خلال السنوات العشر الأخيرة مكانة فريدة ومتقدمة كمركز إقليمي للأعمال التجارية وأصبحت وجهة سياحية بامتياز وذلك بفضل نجاحها في التسويق السياحي.
- يعتمد التسويق السياحي الناجح في دبي على مجموعة من السياسات التسويقية التي توجه العمل التخطيطي الذي يتعلق بتسويق المنتج السياحي وتنشيطه في الأسواق العالمية، من خلال إثارة دوافع السائحين لزيارة المقصد السياحي ولإشباع هذه الدوافع والرغبات وأهدافهم السياحية.
- كما تساهم سياسة الجودة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة التسويقية للمنتج السياحي والاهتمام بوضع سياسة سعرية مناسبة له يتحدد بناءا عليها اتجاهات قرار المستهلك السياحي، حيث تهدف هذه السياسات إلى تعظيم العائدات الناتجة عن السياحة وتقليل الخسائر المترتبة على التقلبات الموسمية للسياحة والأزمات المختلفة التي تواجهها.
- تعد الفعاليات والمهرجانات التي تقام على مدار العام جزءًا أساسيًا من إستراتيجية التسويق السياحي لإمارة دبي ، ويعطي تنوع هذه الفعاليات طابعًا خاصًا للإمارة، لتشكل بذلك نوعًا من التكامل الذي يلبي كافة متطلبات السيّاح ويغني تجربتهم السياحية في الدولة.

توصيات:

- دبي لم تصل إلى هذه المرحلة من الانتعاش الاقتصادي إلا من خلال فتح الأبواب للمستثمرين الأجانب ومنحهم امتيازات من اجل الاستثمار لديها، لذلك على الجزائر إن تبدأ من هذه النقطة، فصحيح أن الجزائر منحت مشاريع لشركات أجنبية لكن لم تمنح المستثمر أي امتيازات تجعل المستثمرين يقومون بصب أموالهم في هذا البلد بدل بلاد أخرى.

- التوجه إلى التركيز على الأحداث السياحية التي تقام بالجزائر من اجل تنشيط السياحة في الجزائر وجذب السياح والمستثمرين
- تقديم خدمات ذات جودة عالية تتناسب مع أسعار الفنادق الجزائرية، وإنشاء فنادق بمختلف التصنيفات وعدم التركيز على تصنيف دون الأخر.
- تكامل الجهود فعمل الدولة لوحدها لن يغير من الواقع شيء، بل على الخواص عموما والشعب خصوصا مساندة تلك الجهود من خلال طريقة التعامل مع السياح الأجانب، والمحافظة على المرافق والمنشات السياحية.

المراجع:

1. صبري عبد السميع: الاسس العلمية للتسويق السياحي والفندقي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2006.
2. احمد عامر جبري: نحو نظام بناء متوازن (مقارنة بين دمشق ودبي)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 28، العدد01.
3. Mauron, Alexandra : The traditions as tourism product: analysis of the case of Dubai, Bachelor study for obtaining the Bachelor of Science HES-SO in Tourism, Field Economy & Services, tourism industry , 2011.
4. Aldi Haryopratomo et autres, the dubai tourism cluster from the desert to the dream, Microeconomics of Competitiveness, UAE, 2011.
5. Ayoub. N, Choufany. H.M: Dubai Market Snapshot, Hotel News Now, Dubai, 2010,p13.
6. Mohamed amine : heritage and tourism an approach to urban conservation case study of Dubai.
7. Dubai statistic centre: Dubai in figure, government of Dubai, 2012.
8. Dubai statistic centre: Dubai in figure, government of Dubai, Dubai Hotels & Hotel Apartments Revenue
9. http://www.dubaitourism.ae/
10. http://www.dubai.ae/
11. http://expo2020dubai.ae/

استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية.

د. رتيعة محمد – جامعة المدية

الملخص:

تعتمد العديد من الدراسات والبحوث على أساليب متطورة من أجل الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العاليتين، وقد كان لعلم الإحصاء وفروعه المرتبطة به الأثر الكبير في بناء النماذج الإحصائية والقياسية المناسبة وتحليل البيانات من خلالها وصولا إلى قرارات سليمة.

ولقد تم استخدام بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي. وذلك بتقديم وتوضيح كيفية الاختيار والتوفيق بين النماذج الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. وتم الاعتماد في ذلك على معيار معامل التحديد واختيار فيشر وداربن واتسون في اختيار أفضل نموذج جزئي من النموذج العام من خلال دراسة ستة متغيرات تفسيرية تؤثر في النمو الاقتصادي، حيث شملت الدراسة عشر دول عربية وللفترة 1980 إلى 2010.

الكلمات الدالة :نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، محددات النمو الاقتصادي.

Abstract

Many studies and research relies on sophisticated methods in order to get results is characterized by effective and precision, was science of the statistics and the associated branches significant impact on the construction of appropriate statistical models and standard analysis of data from which to reach sound decisions.

I have been using panel data to estimate the economic growth function. And providing and illustrate how the selection and conciliation between the three models, Pooled Régression Model(PME) and the Fixed Effects Model(FEM) and Random Effects Model(REM). It was at that rely on the standard coefficient of determination and selection of Fisher and Durben Watson in choosing the best model of a partial model year through the study of six explanatory variables affecting economic growth, where the study ten Arab countries for the period 1980 to 2010 included.
Key words: Pooled Régression Model, the fixed effects model, random effects model, the determinants of economic growth.

تمهيد :

لقد اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها نظرا لأنها تتضمن محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وهي تتميز بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل. وتتمثل بيانات البانل لهذه الدراسة في دمج بيانات عينة مأخوذة من الدول العربية.

التي تعتبر ضمن المناطق التي تتسم بالعلاقة غير المتوازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية. فرغم تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العقود الماضية، إلا أن معظم البلدان مازالت تواجه تحديات كبيرة في مجال النمو الاقتصادي، الذي يعتبر، العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس تقدم الأمم والمجتمعات، وترجع الدراسات الكلاسيكية محددات النمو إلى عاملين أساسيين هما العمل ورأس المال، إلا أن ظهور نظرية النمو الداخلي أعاد طرح العديد من التساؤلات حول أهمية عوامل أخرى في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، كالإنفاق العام والانفتاح التجاري وغيرها من العوامل، ويوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول الأهمية النسبية لهذه العوامل أو حتى حول طبيعة أثرها على النمو الاقتصادي.

وذهب العديد من الباحثين في دراسة نماذج البيانات الطولية فمنهم من اهتم بدراسة خصائص نماذج بيانات البانل رياضيا:

(Bramati & Croux, 2007), (Lee & Yu, 2010), (Sun, 2010), (Baltagi et al, 2010)

ومنهم من اهتم بتطبيق هذه النماذج في دراساتهم الاقتصادية، وخاصة المتعلقة بدالة النمو الاقتصادي

(Robert J Barro .X. Sala .I. Martin,1996), (Robert Solow, 2000), (Kai & Qin, 2011)

و هذا البحث يهدف إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو نموذج البانل الملائم لتقدير دالة النمو الاقتصادي في المدى البعيد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الفرضيتين التاليتين:

1 النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الأثر الثابت.

2 الاستثمار والعمالة عنصرين أساسيين في دالة النمو الاقتصادي للدول العربية.

ولقد سعى هذا البحث إلى تقديم مفهوم نموذج البيانات الطولية وكيفية الاختيار بين نماذج هذه البيانات ثم اختيار أفضل نموذج جزئي.

1 – نماذج بيانات البانل *(Panel Data Models):*

تتمتع نماذج بيانات البانل أو ما تعرف بنماذج البيانات الطولية في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:[1]

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية او حالة البيانات الزمنية.

- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.

وتأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,.....N \;\; t = 1,2,.....T \;.....(1)$$

حيث أن Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $\beta_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$ قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t وأن ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t .

1.1 نموذج الانحدار التجميعي *((Pooled Régression Model(PME)):*

المعاملات جميع فيه تكون حيث الطولية البيانات نماذج ابسط من النموذج هذا يعتبر النموذج في كتابة بإعادة للزمن). تأثير أي الزمنية (يهمل الفترات لجميع ثابتة β_j و $\beta_{0(i)}$:الآتية وبالصيغة التجميعي الانحدار نموذج على نحصل (1) المعادلة

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,.....N \;\; t = 1,2,.....T \;.....(2)$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ ، تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2).[2]

بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N*T).

2.1 نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effects Model(FEM*):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,.....N \;\; t = 1,2,.....T \;.....(3)$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$. ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (Gujarati 2003) لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر(N-1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة. ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable).

(Model بعد اضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج على الشكل الاتي :

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,.....N \;\; t = 1,2,.....T \;\; .....(4)$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة (4) بعد حذف α_1 بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,.....N \;\; t = 1,2,.....T \;\; .....(5)$$

نموذج التأثيرات العشوائية *((Random Effects Model(REM)*:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 . ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت(متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة (Gujarati, 2003).

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره u أي:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i \quad ,i = 1,2,.....N \quad .....(6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الأتي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad ,i = 1,2,.....N \;\; t = 1,2,.....T \;\; .....(7)$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i. يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ*(Error Components Model)*

بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} يمتلك نموذج

التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن: $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$ ،

$\text{var}(v_i)=\sigma_v^2$ و $E(v_i)=0$.

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي: $w_{it}=v_i+\varepsilon_{it}$.....(8) ، حيث أن: $E(w_{it})=0$.....(9)

$$\text{var}(w_{it})=\sigma_v^2+\sigma_{\varepsilon}^2\text{.....(10)}$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{is} وW_{it} لايساوي الصفر أي:

$$\text{cov}(w_{it}\,,\,w_{is})=\sigma_v^2\neq 0\,,\,t\neq s\text{.....(11)}$$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة

(Generalized Least Squares (GLS)).

2 -اختيار النموذج الملائم لبيانات البانل.

إن أول ما يجب القيام به عند استخدام نماذج بانل، هو التحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المستخدم أو المدروس، فعلى المستوى القياسي يعني هذا الاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد (الدول المعنية ككل)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة، وتساوي الحد الثابت بين كل الدول، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الأفراد (الدول المعنية ككل)، وبالتالي تصبح النتائج التي يتم الحصول عليها نتائج عامة تنطبق على كافة الدول محل الدراسة.

ولتحديد النموذج المناسب للبيانات الطولية سوف نقوم بعرض أسلوبين، الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.[3]

1.2 الأسلوب الأول: لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الدول

العربية أو عبر الفترات الزمنية للدراسة من أجل تطبيق طرق تقدير البانل (*FEM*) و(*REM*)، وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك، وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك).

($\mathbf{H_0}$: $\boldsymbol{\gamma_1 =}$ وبالنسبة للآثار الزمنية ($\mathbf{H_0}$: $\boldsymbol{\mu_1 = \mu_{2} \ldots . = \mu_{N}}$ $\boldsymbol{\gamma_2 \ldots . = \gamma_T}$)، ويتم اختبار فرض العدم باستخدام إحصائية (*F*) وفق الصيغة:

$$F = \frac{\left(R^2_{FEM} - R^2_{PM}\right)/(N-1)}{\left(1-R^2_{FEM}\right)/(NT-N-K)} \rightarrow F_{(N-1,\ NT-N-K)}$$

حيث أن K هي عدد المعلمات المقدرة، R^2_{FEM} معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، و R^2_{PM} معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك.

2.2 الأسلوب الثاني: في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة (*FEM*) بوصفه نموذجًا ملائمًا نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية (*REM*) لتحديد النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار (**Hausman** test)، وتكون فرضية العدم كالتالي :

H0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

وينصب الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وتحديداً يختبر مقدرات النموذجين في ظل فرض العدم بأن مقدّرة الآثار العشوائية متسقة وكفأة، مقابل الفرض البديل بان مقدّرة الآثار العشوائية غير متسقة. ويستخدم الإختبار إحصائية (H) التي لها توزيع (X^2) وبدرجة حرية مقدارها k، وفق الصيغة التالية:**(4)**

$$H = \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right)' \left[VAR\left(\hat{\beta}_{FEM}\right) - VAR\left(\hat{\beta}_{REM}\right)\right]^{-1} \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right) \rightarrow \chi^2_k$$

حيث أن $\text{var}\left(\hat{\beta}_{FEM}\right)$ يمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات

الثابتة و $\text{var}(\hat{\beta}_{REM})$ عبارة عن مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية، حيث إذا كانت قيمة الإحصائية كبيرة فهذا يعني أن الفرق بين المقدرتين معنوي، وعليه يمكن رفض فرض العدم القائل بان الآثار العشوائية متسقة، والقبول بنموذج الآثار الثابتة، أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية، فيكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة[5].

3 – العينة وفترة الدراسة

من حيث العينة فهي تشمل على عشر دول عربية : الجزائر ، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، عمان، السعودية، السودان، سوريا وتونس ($N=10$). وقد تم اختيار هذه الدول طبقاً لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة أو لمعظم سنوات هذه الفترة ، وللفترة الزمنية (1980-2010)، (T = 31)، بحجم عينة 310 مشاهدة (N*T = 310).

وتستخدم الدراسة ملاحظات سنوية بدلا من متوسط البيانات لسنوات معينة كما هو معمول به في الكثير من الأعمال السابقة.

وبخصوص مصادر المعطيات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات أهم مصادرها بيانات البنك العالمي(WDI 2012)، وكذا صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات لعام 2012، هذا وتعددت متغيرات الدراسة على حسب طبيعة البيانات وتوافقها مع أدبيات الفكر الاقتصادي.

4 –متغيرات الدراسة .

بناءا على النظريات والأبحاث التجريبية التي درست موضوع النمو الاقتصادي. سوف يتم التطرق إلى أهم العوامل والمحددات التي لها تأثير على النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة أنه تم اختيار المتغيرات المبينة في النموذج أدناه وفقا للنظرية الاقتصادية والأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة.

1.4 المتغير التابع (الداخلي): هو المتغير المفسر الذي يوضح التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي المتمثل في معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، والذي نرمز له بالرمز $(crois_{i,t})$.

2.4 المتغيرات الخارجية: إن تحديد المتغيرات الخارجية في هذه الدراسة يستند إلي الإطار النظري والدراسات التجريبية السابقة لموضوع الدراسة. ويمكن بيان المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة فيما يلي:

- **مستوى الناتج الداخلي الخام الأولي للفرد** $(PIBI)$: في إطار النظرية النيوكلاسيكية مرونة معدل النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بالنسبة للناتج الداخلي الخام الأولي للفرد تقيس درجة تقارب البلدان نحو حالة التوازن (أي أن المعدل بالنسبة للبلدان الفقيرة يستدرك (يتقارب نحو) معدل البلدان الغنية). وهنا نتكلم عن التقارب $(\beta\ convergence)$. إذا وفقط إذا كانت المرونة إحصائيا سالبة. وقد تم ادراج هذا المتغير استنادا إلى فرضيات *Mankiew, Romer* et *Weil* *(1994)*[6].

- **مخزون رأس المال المادي** (DK_{it}): إن زيادة معدل الاستثمار يعتبر من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدلات مناسبة للنمو، ولا تخلو دراسة عن محددات النمو من مؤشر للدلالة على هذا المعدل، ويتم في هذه الدراسة استخدام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي زائد التغير في المخزون)، وينتظر من هذا المتغير أن يكون معنوي وذو أثر موجب.

- **مخزون رأس المال البشري** (KH): يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف والمعلومات والمؤهلات والمهارات المدرجة في فكر الأفراد، وبالخصوص كفاءة وفعالية اليد العاملة الموظفة، لأن التعليم والتكوين يسمحان للعمال بإنتاج أكثر حتى مع ثبات حجم عوامل الإنتاج الأخرى.[7] وهذه المتغيرة ستقدر عن طريق معدل نمو نسبة التعليم الثانوي كمعيار لقياس رأس المال البشري وينتظر منها أن تكون معنوية وذات أثر موجب.

- **الإنفاق الحكومي** $(dep_{i,t})$: وهو بديل عن حجم الحكومة أو القطاع العام، وتم الأخذ في هذه الدراسة بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول على هذا المتغير بقسمة الإنفاق بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي GDP، وكما أبرز (*Hakaura 2004*) [8]، فإن حجم القطاع العام يعد محددا هاما للنمو بالمنطقة، ويتوقع أن يكون ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- **معدل نمو السكان** (POP): في إطار نماذج النمو الخارجي على غرار نموذج سولو، فإن معدل النمو المرتفع للسكان له أثر تفقيري.
- **درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد** $(ouver)$: يقدر عن طريق مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي أي:

$ouver = ((Exportations + inportations)/GDp)*100$، ويتوقع من الانفتاح التجاري أن يكون ذو تأثير موجب، إذ من شأنه أن يحسن الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجية عالميا [9] (*Hoffmaister an helpman* 1997).

- **معدل التضخم** $(Inf_{i,t})$: وهو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين.

وإجمالاً يأخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$croi_{it} = \beta_1 Lpibr_{it-1} + \beta_2 ldk_{it} + \beta_3 lkh_{it} + \beta_4 lpop_{it} + \beta_5 louver_{it} + \beta_6 l\inf + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث: N : تمثل عدد الدول في الدراسة وهي عشرة دول. T : يمثل الزمن (1980-2010).

$lpibr_{it-1}$: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في فترة تأخر واحدة.

$Lskpr$: لوغاريتم مخزون رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Lkh : لوغاريتم رأس المال البشري

$louver_{i,t}$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.

$ldep_{i,t}$: لوغاريتم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$Lpopg_{i,t}$: لوغاريتم معدل نمو السكان.

$l\inf_{i,t}$: لوغاريتم معدل التضخم.

وتمثل (μ_i) الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (*cross-section effects*)، والتي تتفاوت من دولة عربية لأخرى، لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، و تشير (γ_t)إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (*effects time*) غير الملحوظة والمشتركة بين الدول العربية، والتي تتغير عبر الزمن، و (ε_{it}) الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، ويكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل

$$\varepsilon_{it} \rightarrow IID\left(0, \sigma_{\varepsilon}^{2}\right).$$

وينصب التقدير في كيفية التعامل مع هذه الآثار أو "عدم التجانس غير الملحوظ"، إذ أن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة.[10] ولذا، يتم التعامل مع هذه الآثار(المقطعية (μ_i)والزمنية (γ_t)) في نماذج البانل إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة، أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية.

5- نتائج تقدير نماذج بيانات البانل الثلاث.

في الجدول الموالي سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخادام نماذج البيانات للبانل الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي (*Pooled Régression Model(REM)*) نموذج التأثيرات الثابتة (*Fixed Effects Model(FEM)*)، ونموذج التأثيرات العشوائية(*Random Effects Model(REM)*) من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة.

الجدول (1) : نتائج الانحدارات باستخدام نماذج البانل الثلاث لعينة من البلدان العربية في الفترة 1980–2010.

المتغيرات التفسيرية	طريقة التقدير		
	الانحدار التجميعي	طريقة التأثيرات الثابتة	طريقة المؤثرات
C	0.72 (0.61)	0.62*** (3.00)	
$Lpibi$	−0.02*** (−2.99)	−0.09*** (−4.29)	− 0.0
Ldk	0.03*** (4.25)	0.055*** (5.21)	0.0 4***
Lkh	1**0.0 (2.18)	0.03*** (2.63)	0.0 16
$Lpop$	0.23*** (4.57)	0.01 (1.66)	0.0 19*
$ldepr$	−0.03 (−1.27)	−0.06** (−2.21)	− 0.0
$louver$	−0.02*** (−2.77)	−0.03*** (−3.04)	− 0.0
R^2	0.147	0.247	0.1 42
$Fstst$ $prob(F)$	9.83 0.000	4 6.1 0.000	8.0 9
DW	1.83	1.86	1.8 9

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Eviews7.

-(***)، (**)، (*)، معالم معنوية إحصائية عند مستوى معنوية: *1%* ، *5%*، *10%* على التوالي.

- القيم بين قوسين ، قيم t ستيودنت.

ملاحظة: تم استبعاد معدل التضخم لأنه لم يكن معنوي في جميع النماذج المقدرة.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) الذي فيه عرض لنتائج الانحدارات باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاث لعينة من البلدان العربية. حيث المتغيرة التابعة هي معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مايلي:

- تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر *"F"* في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج الثلاثة.
- تشير قيمة داربون واتسون (DW) إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء. وبما أنه يوجد إبطاء زمني داخل النموذج المقدر فإن هذا يجعل من إحصائية داربون واتسون متحيزة، لذا تم إجراء اختبار بديل يعرف باختبار *Durbin-H*، ويقوم هذا الاختبار على عدم وجود الارتباط الذاتي كفرضية صفرية، أما الفرضية البديلة تفترض وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويتبع هذا التوزيع الطبيعي، ولقد بلغت قيمة هذا الاختبار (-0.40) وهي أصغر من القيمة الجدولية 1.96، لذلك نقبل فرضية الأساس بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي الانحدار عند مستوى معنوية 5%.**(11)**

وبعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختباري فيشر المقيد واختبار *Hausman* .

1.5 اختيار النموذج الملائم للدراسة:

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار *F-test* لإجراء اختبارات المفاضلة بين أسلوب (*Pooled OLS*) وأسلوب (*Fixed Effect*) لتقدير النموذج المطلوب.

وعلى ضوء نتائج التقدير في الجدول رقم (1) نجد أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هي طريقة الآثار الثابتة، فبالمقارنة مع طريقة التقدير بأسلوب الانحدار التجميعي وحساب إحصائية فيشر كالتالي:

$$F = \frac{(0.247 - 0.147)/(9)}{(1 - 0.247)/(290)} = 4.279$$ حيث:

$$R^2_{PME} = 0.147 \quad R^2_{FEM} = 0.247$$

نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر المقيد أكبر من القيمة الجدولية $F_{(9,290)} = 1.88$ ، عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة (*Greene, 2012*). وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية أو الآثار الزمنية في النموذج.

وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية، نستخدم اختبار هوسمان (Hausman) الموضح في الجدول رقم (2) حيث أشارت نتائج اختبار هوسمان إلى أن القيمة الإحصائية لك اي مربع أكبر من القيمة المجدولة عند درجة حرية *(6)* حيث: $\chi^2_6 = 31.25$ ، وكذلك القيمة الاحتمالية لكاي مربع التي هي أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية H_0 لهذا الإختبار وهي غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء، وقبول الفرضية البديلة، أي أن الترجيح كان لصالح أسلوب نموذج الأثر الثابت.

وعليه النموذج المناسب أو المفضل باستخدام بيانات بانل للمتغيرات المستعملة في النماذج هو نموذج الأثر الثابت، إذ نجد أن مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة، حيث تغلب نموذج لآثار الثابتة من حيث الأهمية في ملائمة بيانات الدراسة.

الجدول (2) : إختبار هوسمان (Hausman)

```
hausman fixed random
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
lpibri	-.0968715	-.0363583	-.0605132	.0196437
ldkr	.0557602	.0428837	.0128764	.0049919
ldepr	-.0669475	-.0415114	-.0254361	.0140558
lpopg	.0114635	.0191419	-.0076784	.0031974
lkh	.0300908	.0164967	.0135941	.0074602
louver	-.0372639	-.029002	-.0082619	.0073834

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

            chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                    =       31.25
          Prob>chi2 =      0.0000
          (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Stata11 .

وبالتالي تصبح مقدرات الآثار الثابتة هي الأنسب والأكثر معنوية و كفاءة في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج (*panel data*)[12].

6. نتائج تقدير محددات النمو باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

بناءا على ما سبق، يتبين أن استخدام طريقة التأثيرات الثابتة تساهم في التحكم في المتغيرات المهملة التي تختلف وفقا للبيانات والفترة الزمنية موضوع الدراسة، وفي هذه الحالة فإن التغاير في النموذج يكون في المقاطع (الثابت).

تم تقدير معلمات النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews7 ، وباستخدام المؤثرات الثابتة باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات البانل (*pooled, data*)، ويؤدي استخدام هذه الطريقة إلى تلاشي مشكلة الازدواج الخطي، واختلاف التباين، والحصول على أفضل النتائج الممكنة باستخدام أكبر عدد متاح من المشاهدات عن متغيرات النموذج. ويقدم الجدول رقم(3) نتائج الانحدار باستخدام نموذج المؤثرات الثابتة لعينة الدراسة.

$$crôi_{it} = \underset{(3.00)}{0.62} - \underset{(-4.29)}{0.09}\, Lpibr_{it-1} + \underset{(5.21)}{0.055}\, ldk_{it} + \underset{(2.63)}{0.03}\, lkh_{it} - \underset{(-2.21)}{0.06}\, ldepr + \underset{(1.66)}{0.011}\, lpop_{it} - \underset{(-3.04)}{0.037}\, louver_{it}$$

$number\ of\ obs = 300.$ $number\ of\ groubs = 10$ $F_{(6,\ 284)} = 9.35$

الجدول (3) : نتائج تقدير محددات النمو باستخدام نموذج المؤثرات الثابتة لعينة الدراسة في الفترة 1990–2010.

```
. xtreg crois lpibri ldkr ldepr lpopg lkh louver,fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       300
Group variable: country                         Number of groups   =        10

R-sq:  within  = 0.1649                         Obs per group: min =        30
       between = 0.0908                                        avg =      30.0
       overall = 0.0017                                        max =        30

                                                F(6,284)           =      9.35
corr(u_i, Xb)  = -0.9147                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
       crois |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
      lpibri |  -.0968715   .0225673    -4.29   0.000    -.1412919   -.0524511
        ldkr |   .0557602    .010696     5.21   0.000     .0347067    .0768136
       ldepr |  -.0669475    .030245    -2.21   0.028    -.1264802   -.0074148
       lpopg |   .0114635   .0069005     1.66   0.098    -.0021191    .0250461
         lkh |   .0300908   .0114284     2.63   0.009     .0075956     .052586
      louver |  -.0372639   .0122268    -3.05   0.003    -.0613305   -.0131973
       _cons |   .6236141   .2073439     3.01   0.003     .2154883    1.03174
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .05719622
     sigma_e |  .03967971
         rho |  .67508961   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0:     F(9, 284) =     3.24                 Prob > F = 0.0009
```

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات Stata11.

يمكن تلخيص نتائج الجدول السابق في المعادلة المقدرة التالية:

– **ملاحظة:** القيم بين قوسين تمثل قيم t ستيودنت.

يتضح من خلال نتائج تقدير نماذج المؤثرات الثابتة لعينة البلدان العربية المدرجة ما يلي:

تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر " F" في إلى وجود معنوية إحصائية للنموذج المستخدم.

بما أن متغيرات النموذج محولة إلى قيمها اللوغاريتمية، فإن التقديرات تمثل مرونات النمو الاقتصادي للدول العربية بالنسبة لمحدداته، والتي اتخذ أغلبها الاتجاه المتوقع لها من الدراسات النظرية والتطبيقية، وفي هذا السياق نجد مايلي:

المعامل السلبي والمعنوي للوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المؤخر بفترة وحدة $(lpibi)$ عند مستوى معنوية 1%، يظهر أن مختلف دول المجموعة تتقارب نحو نفس الحالة المستقرة، (*Converge vers un même état stationnaire*)، وهو ما يعكس ملائمة هذه النماذج للبيانات المستخدمة، ويتنبأ النموذج النيوكلاسيكي بمعامل سلبي يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الأولي، والذي يدخل النموذج في شكل لوغاريتمي.

إن المعامل المتعلق بـ $(lpibi)$ يتسم بتأويل معدل مشروط للتقارب. وإذا كانت المتغيرات التفسيرية الأخرى تبقى ثابتة، عندئذ فإن الاقتصاد يميل إلى الدنو من وضعه للأمد الطويل بالمعدل المشار إليه بواسطة مقدار المعامل. والمعامل المقدر يساوي – 0.096 يكون مهما أو ذا مغزى أو دلالة بشكل كبير ، ويستتبع معدلا مشروطا للتقارب يساوي 96% للسنة الواحدة.

وجود إشارة متوقعة نظريا لمعاملة لوغاريتم الإنفاق الحكومي $(ldepr)$، فهي ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، فكل زيادة في الانفاق الحكومي بـ 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.06%. وهي ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5% في أغلب النماذج الموجودة، وهذه النتيجة تؤيد استنتاجات الدراسات التي تؤكد على أن القطاعات العامة الكبيرة جدا تعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لضعف أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك من خلال تقييد الاستثمار العام وإعاقة تراكم رأس المال ومن ثمة انخفاض النمو الاقتصادي، وهو ما أشار إليه كل من *Hakura* (*2004*) و *Pitchett* (*1999*).

المتغيرة $(lpop)$ ذات أثر إيجابي، ويعني هذا أن الزيادة في معدل نمو السكان سوف تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، وهو ما لا يتفق مع نمط النمو النيوكلاسيكي أين

يرتبط الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتباطا سلبيا مع نمو السكان. غير أنه لم يكن ذو دلالة إحصائية حتى عند مستوى معنوية 10%.

معاملة متغيرة لوغاريتم مخزون رأس المال المادي $(Ldkr)$ اكتسبت الاشارة المتوقعة لها أخذت الإشارات المتوقعة لها نظريا، فالاستثمار المحلي الإجمالي ذو أثر موجب على النمو الاقتصادي بدول المنطقة، وهو معنوي عند مستوى 1%، وبالتالي يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في مخزون رأس المال المادي بنسبة 1% سوف تصاحبها زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.05%.

بخصوص المتغيرة (Lkh) فهي في بدورها كذلك نجحت في اكتساب الإشارة المتوقعة لها فقد كانت ذا أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في رأس المال البشري تترتب عنها زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح بين 0.03%. وهي معنوية حتى عند مستوى 1% . وهذا يؤكد أن الاستثمار في التعليم يدفع بمعدلات النمو الاقتصادي، وهذا يؤيد الدراسات السابقة، فقد لاحظ Roberto Solow أن مساهمة التعليم في زيادة إنتاجية العامل بالولايات المتحدة ما بين (1909-1949) كانت أكبر من مساهمة أي عامل آخر (Solow, 1957). وفي دراسة أخرى ذهب Edward Denison) لتقدير أن الاستثمار في التعليم يسهم بحوالي 23% من حجم النمو الحقيقي لدخل الفرد و 42% من حجم النمو الحقيقي للدخل القومي وذلك مقابل كل شخص تم توظيفه في الولايات المتحدة خلال الفترة (1929-1957). (*Misra & Puri*, 1997).

بالنسبة لمتغيرة الانفتاح التجاري $(ouver)$ فهي ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي و هي ذات دلالة إحصائية حتى عند مستوى معنوية 1%، مما يعني أن السياسات الانفتاحية التي تنتهجها البلدان العربية في المدة الأخيرة لها تأثير عكسي ومهم في أداء النمو الاقتصادي.

الخلاصة :

استهدفت الدراسة معرفة أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية خلال الفترة (1980-2010)، وذلك من أجل الكشف عن أهم المحددات المؤثرة سلباً أو إيجاباً على النمو الاقتصادي، وبعد عدة محاولات التقدير باستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم تقدير نموذج البانل الساكن باستخدام ثلاثة طرق هي: طريقة الدمج والآثار الثابتة والآثار العشوائية، حيث اتضح من ذلك ضرورة تضمين الآثار الثابتة دليلاً على عدم تجانس الخصائص المقطعية لعينة الدول العربية.

ولقد أفلحت طريقة التقدير باستعمال نموذج الآثار الثابتة في إيجاد ارتباط هام بين أهم المحددات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، فمن خلال نتائج الانحدارات المقدرة باستعمال نموذج الآثار الثابتة، التي اتفقت مع معظم النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، فيما يخص كل من مخزون رأس المال ورأس المال البشري اللذان ارتبطا إيجابا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، واكتسبا المعنوية الاحصائية لهما، وكذلك الانفاق الحكومي الذي كان أثره سلبي على النمو الاقتصادي.

الهوامش والمراجع

1. Blatagi, B., H., 2005, "Econometric Analysis of Panel Data", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex.
2. Greene, W., H., 2012, "Econometrics Analysis", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.
3. William H. Greene, 2003, "Fifth Edition Econometric Analysis", New York University, Prentice Hall, PP. 283-305.
4. Wiliam Green , op cit , p300-301.
5. Hausman, J., 1978, "Specification Test in Econometrics", Econometrica, Vol.46, pp.1251-1271.
6. Allaoui, Zohra and chkir Ali (2006) , « Mondialisation, Convergence et Croissance économique, une Analyse par les données de panel », Faculté des sciences Economique et de gestion, Sfax, Febrary, On line at : http://mpra.ub.uni-muenchen consulté : 14/02/2009.
7. david Begg , Stanley Fischer & Rudiger Dornbusch: Macroeconomie. Ed. Dunod , Paris, 2002 , P.294
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2005، " سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة"، الأمم المتحدة. نيويورك، 2005م .ص79.
9. علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، أتين فتح الله،"التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي –حالة مصر 1974م–2002م"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أفريل 2004م، ص80.
10. William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall, 2002. p 258.
11. Damodar N. Gugarati « econometrie », trdiction de la 4e edition americane par bernard bernier,université de pari1. academie militaire des Etats-unis,2004. p675.
12. Wiliam Green, op cit p 183

الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2014/1999)

د. يدو محمد – جامعة البليدة

أ/ بضياف صالح – المركز الجامعي بتيبازة

أ/ زوروت رضا – المركز الجامعي بتيبازة

الملخص:

من أجل ضمان التوزيع العادل لنتائج الصناعة بشكل يتناسب مع المساهمة الفعلية لأصحاب عوامل الإنتاج وهي تتعلق بالزيادة المستقرة المنتظمة للتغيرات الاقتصادية،شأنها في ذلك شأن النمو الاقتصادي يقتصر تأثيره ومظهره في معظم الأحيان على الجانب الكمي للواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي وغيرها، ولعل الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات والإجراءات المحفزة لاستثمار وتطوير الصناعة وقصد استهداف العديد من العناصر ومن بينها الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

وموضوع بحثنا يتناول الصناعة في الجزائر وسياساتها المطبقة وتداعيات ذلك على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، فهل كان هذا التأثير إيجابيا أم سلبيا، وعلى ضوء ذلك تم طرح التساؤل التالي:**ما هو واقع الصناعة في الجزائر ومأمولها ومدى تأثيرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات؟.**

الكلمات المفتاحية: الصناعة، السياسة الصناعية، الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، الجزائر.

مقدمة:

تعبر التنمية الصناعية عن سعي المجتمع الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية،عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة بأقل تكاليف اقتصادية اجتماعية،وهنا تلعب" السياسة"بمفهومها المجرد دورا مهما في هذا المجال باعتبارها" فن وتقنية و ممارسة لا تؤثر في الواقع إلا إذا استندت إلى هذا الواقع الموضوعي نفسه[(1)]

والجزائر من بين الدول التي اهتدت لتطبيق سياسة التصنيع قصد تحسين مردود الإنتاج ومكافحة إشكالية البطالة والرصيد السلبي للميزان التجاري خاصة خارج قطاع المحروقات، إلا أن هنالك جملة من الصعوبات والتحديات تواجهها، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح جملة من الأسئلة ومنها:

- ما الفرق بين السياسة الصناعية والصناعة؟، ما مدى تحقق واقع الصناعة في الجزائر مع المأمول؟.
- ما هي انعكاسات سياسة التصنيع في الجزائر على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات؟.
- ما هي مختلف الصعوبات والنتائج المستخلصة من موضوع بحثنا؟.

فرضيات البحث: لإجابة عن الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية سننطلق من الفرضيات الموالية:

1 -تعرف الصناعة في الجزائر تحولات جد مهمة.

2 -السياسة الصناعية في الجزائر غير فعالة.

3 -تطور الصناعة في الجزائر محدود.

4 -انعكاسات الصناعة على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات سلبية.

أهداف البحث:إنطلاقا مما سبق ذكره فإننا نسعى في هذا البحث إلى التعريف على المحاور التالية:

- السياسة الصناعية ومراحلها في الجزائر.
- ماهية الصناعة من مفهوم إلى الأسس و الخصائص المميزة لها.
- الإحصائيات المدعمة للصناعة في الجزائر خلال الفترة من 1999م إلى 2014م.

– انعكاسات تطور الصناعة في الجزائر على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة التعرف على واقع الصناعة في الجزائر ومدى تطبيقها للإصلاحات المنتهجة والتعرف على التحديات التي تواجه الصناعة والوقوف على تداعياتها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

حدود الدراسة: اقتصرت دراستنا على واقع الصناعة في الجزائر وآثارها المحتملة على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، فالحدود المكانية للدراسة مطبقة على دولة نامية ألا وهي الجزائر، أما الحدود الزمنية للدراسة فاختلفت حسب ما توفر لنا من معطيات وعلى العموم فتمتد الدراسة من سنة 1999م إلى غاية 2014م.

مصادر المعطيات: تم اللجوء لمختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للجزائر، إلى جانب الكتب، المداخلات، المقالات ، المجلات، مواقع الأنترنيت...إلخ.

منهجية الدراسة: لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية: التاريخي؛ الوصفي والتحليلي، فتم استخدام **المنهج التاريخي** في تبني سلسلة زمنية ماضية ممتدة من سنة 1999م إلى غاية سنة 2014م وترجمتها في شكل جداول وبيانات، أما **المنهج الوصفي** فأستخدم في ذكر الإطار العام للصناعة والميزان التجاري وإحصائياتهما، في حين استخدم **المنهج التحليلي** خاصة في الجانب التطبيقي بشكل بارز من خلال تحليل أرقام ومعطيات الإحصائيات والأشكال لتبسيط الرؤى وإظهار تداعيات التغيرات واستنتاج أهم النتائج، وقسمنا الدراسة للمحاور التالية:

المحور الأول: السياسة الصناعية في الجزائر

أولا/ المفهوم: تعتبر السياسة الصناعية مجموعة الإجراءات والقوانين ومختلف المراسيم التي تنتهجها الدولة في تسيير قطاع الصناعة خلال فترة زمنية محددة، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة حسب طبيعة الوضع القائم للدولة.

ثانيا/ مراحل السياسة الصناعية في الجزائر: مرت السياسة الصناعية في الجزائر بمراحل متمثلة في:

1-السياسة الصناعية منذ الاستقلال الى منتصف الثمانينات:

برزت أول معالم السياسة الصناعية في الجزائر بعد الإستقلال من خلال ميثاق طرابلس 1962الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه : "إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة، على هذا الأساس من حت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب .و في هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة،ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية،كما هو الحال في بعض الدول،بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة[(2)].

بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، التوجه نحو الداخل والتكامل،وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر من مظاهرها ما يلي:

- ✓ اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية،بفعل قلة الوسائل ا لمادية وضعف التراكم الرأسمالي(الاستثمار) من جهة،وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.
- ✓ وجود اختلالا لهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام،قياسا بنصيب الزراعة،وثانيا تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي،غير المندمج في اقتصاد المبادلة.
- ✓ اختلال هيكل التشغيل الذي يعتبر أحد مظاهر تشوه الاقتصاد الجزائري أنذاك.
- ✓ أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات.

لقد عرفت الجزائر في الفترة 1967-1970، حركة واسعة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة، فبعدما كان عددها حوالي 50 مؤسسة في بداية الاستقلال ، وصل هذا العدد إلى 200 مؤسسة في بداية السبعينيات ، تشتغل خاصة في فروع النسيج و الأحذية و الغذاء و الأثاث ،

أي أن أهمها موجودة في فروع الاستهلاك النهائي، دون الإشارة الى ما اذا كانت هذه المؤسسات قد انشأت وفقا للقوانين وبالاعتماد الرسمي من طرف اللجان المكلفة بذلك لكن يظهر من خلال الاحصائيات الرسمية أن هذه المؤسسات لم تنشأ كلهاوفقا للقوانين ، وهذا راجع في الأساس الى الغموض السائد رغم أن القانون الثاني يعطي الضمانات الكافية للخواص المستثمرين في الفروع الانتاجية خاصة.

إن تطور المؤسسات الصناعية الخاصة حتى بداية الستينات بقي ذو اهمية ضعيفة مقارنة بالقطاع العام الصناعي ، فنجد أن المؤسسات الصناعية الخاصة المعتمدة من طرف اللجان الجهوية أو اللجنة الوطنية المنشاة لهذا الغرض والتي بلغ عددها 771 مشروعا بحجم إجمالي 641 مليون دينار جزائري للفترة (1967-1972) لا يشكل سوى 5 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية للقطاع العام المبرمجة في المخطط الرباعي الأول، إذ اعتمدت السياسية الصناعية بعد الاستقلال على المبادئ التالية[3]:

- ✓ وقف النهج الرأسمالي للتنمية وتعويضه بالنهج الاشتراكي اعتمادا على التأميم.
- ✓ تبني التخطيط المركزي أداة لتحقيق ذلك.
- ✓ تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا وليس فقط التوجيه والتحويل التدريجي للقطاع الصناعي الخاص بلإنشاء مؤسسات صناعية جديدة مملوكة للدولة.

وتمت حديد المعايير التي تحكم إنشاء هذه المؤسسات كالتالي:

أ-إنشاء مناصب شغل جديدة بما تسمح به مردودية هذه المؤسسات.

ب-تموين الاستهلاك المحلي.

2-السياسة الصناعية خلال الفترة 1985-1999

مع بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، والتي تجسدت من خلال المخططين الخماسيين الأول الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1984 والثاني ما بين 1985و1989 م، حيث جسدت الإصلاحات في ظل استمرار النهج الاشتراكي وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت

العديد من القوانين المتعلقة بالإستثمار(القانون المؤرخ في 1982/08/21) والقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980) ، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 4أكتوبر 1988) ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الإنمائية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بتطبيق إصلاحات تحت إشرافها في ظل هذا صدر العديد من القوانين التي مهدت لتوجه الاقتصاد إلى الانفتاح وتجلى ذلك من خلال مجموعة من القوانين تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، عملت الدولة على إحلال مصارف وطنية محل المصارف الأجنبية بعد انسحاب هذه الأخيرة من السوق الجزائرية بعد الاستقلال، وقد كانت هذه المصارف الوطنية تعمل وفقا للنظام الاقتصادي الحكومي الموجه في بادئ الأمر، لذلك فهي تعمل وفقا لخطط التنمية التي تعدها الدولة بعيدا عن التفكير في الاقتصادي الحر، وكانت البنوك الوطنية غداة أزمة النفط قد وصلت إلى مرحلة حرجة، مما استدعى شن حملة إصلاح عاجلة لتطوير القطاع المصرفي، حيث تزامن هذا الإصلاح مع إصلاحات أخرى خصت قطاع المؤسسات العمومية وهكذا، وأمام إشكالية تخلف المنظومة المصرفية اضطرت الجزائر إلى إصلاح نظامها المصرفي بدءا من سنة 1988، حيث كانت تهدف أساسا إلى تحديثه وجعله يستجيب للتغيرات والتحولات الوطنية والدولية[(4)].

ففي منتصف الثمانينات تأثرت بيئة الاستثمار في الجزائر بالعديد من المؤثرات داخلية وخارجية وكذلك سياسية واقتصادية واجتماعية فرضت على الحكومة إلى تبني نهج جديد ورسم سياسة صناعية جديدة والتي تتلخص فيما يلي:

- **مظاهر سياسية:**

إنالمتغيرالنوعيفيهرمالسلطةمعبدايةالثمانينياتمهدالطريقللدخولبسرعةفياقتصادالسوقبعدأحداثأكتوبر 1988والتي كانت بمثابة بداية انعدام الاستقرار الأمني للبلاد، فقد عمت حالة من الفوضى والخراب طال مجموعة كبيرة من المؤسسات الوطنية.

- **مظاهر إجتماعية:** كانت الزيادة لسكانية التي عرفتها لجزائر بعد الاستقلال والتي يمكن إرجاعها إلى التطور الكمي و النوعي في مستوى المعيشة والتحسين مستوى الصحة و القضاء شبه الكلي على الأمراض المعدية، ضف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم لدى الجزائريين كلها أسباب ساهمت في رفع الطلب الكلي والمتزايد على السلع والخدمات .
- **مظاهر اقتصادية:** سجلت مرحلة الثمانينات مرور الاقتصاد الوطني بظروف اقتصادية صعبة مما انعكس سلبا على أدائه،وذلك بفعل مؤثرات داخلية وخارجية الأولى راجعة إلى الموروث الثقيل للمرحلة الماضية بسبب النتائج الاختيارات التنموية السابقة،مما افرز عدة ظواهر شكلت ضغوطات،أما الثانية فراجعة للأوضاع الاقتصادية العالمية والهزات التي شهدها سوق المواد الأولية والطاقة،ويمكن ملاحظة تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد على عدة مستويات كالآتي[5]:

–سجل سعر المحروقات ابتداءا من سنة 1985 انخفاضا ملموسا تواصلت نزعة الانخفاض هذه بعد أن بلغت ذروتها سنة 1986(أكثر من الثلث)،ونقف على خطورة الوضعية إذا علمنا أنا لمحروقات تشكل % 98 من صادرات الجزائر صاحب ذلك تدهور قيمة الدولار الأمريكي ما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ تقلصت عائدات الجزائر بنسبة تقارب 40%سنة 1985 وكذلك انخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

–وقد شهدت الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح وتأثرت نسبة هامة منها سلبا، خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتحير الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وكذا الكبيرة ، ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 1993/10/05 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين المحليين الخواص والأجانب والتقليص في أجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود وتسريع التحويلات وكذا تعزيز الضمانات[6].

لم تقتصر الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة على الجانب الاستثماري ومؤسساتي فقط بل واكبتها إصلاحات شملت القطاع المصرفي والواقع أن البنوك الجزائرية كانت تعاني من وضع مالي جد صعب أفرزه سوء تسيير الديون الممنوحة للقطاع العام الذي كان آنذاك هش البنية التحتية (مختل هيكليا)، وقد كان لذلك آثارا سلبية عملية تمويل المشاريع الاستثمارية أضف إلى ذلك عامل ضعف تأقلم التشريع مع التحول نحو اقتصاد السوق،حيث عملت الحكومة على جعل المنظومة المصرفية أكثر انفتاحا من أجل السماح له بمواكبة التطورات والتطلعات الاستثمارية الجديدة فعمدت الحكومة الى تطهير البنوك الجزائرية وكذا خوصصة البعض منها.

جدول رقم(01): يوضح أهم التعليمات المصدرة في إطار الإصلاح البنكي خلا الفترة الممتدة من 1991إلى غاية 1998

التعليمة	تطبيقها	موضوعها
33-91	**1991**	قواعد ضبط وتنظيم السوق النقدي
01-92	**1992**	إنشاء مركزية الديون غير المسددة ومركزية المخاطر ومركزية استخدام الصكوك بدون رصيد
03-93	**1993**	الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية
08-93	**1993**	قابلية خضوع الشركات ذات رأس المال العمومي الكلي أو الجزئي للإفلاس
16-94	**1994**	أدوات تسيير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك
74-94	**1995**	قواعد توزيع وتغطية المخاطر ونسب الملاءة
28-95	**1995**	التقنيات الجديدة لتدخل البنك المركزي في السوق النقدي
77-95	**1996**	إزالة تأطير الهامش المصرفي وتحرير التنافس بين البنوك
07-96	**1997**	إنشاء مركزية الميزانيات وإلزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق تعليماته
03-97	**1996**	شروط عمل غرفة المقاصة
04-97	**1998**	إنشاء نظام ضمان الودائع وتحديد آليات عمله وإلزام البنوك بالانخراط فيه

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على دراسة زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الحدي والعشرون، جوان 2012، ص18.

3- السياسة الصناعية في الجزائر خلال الفترة مابين 2000-2014

أدت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر خلال الفترة السابقة إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، كما سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الشاملة، مما أفرز ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للنمو الاقتصادي.

وبداية من سنة 1997، تدخلت الدولة مباشرة لتسهيل الفعل الاستثماري وتشجيع المبادرة الخاصة، وذلك بإنشاء جهاز لدعم ومساعدة إنشاء المشروعات الصغيرة، ممثلا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا الجهاز الذي عرف في تنظيمة إصلاحات معتبرة سنة 2003، كما تم في نفس السنة إعادة النظر في النظام القانوني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قصد تمكينه من تمويل المشاريع الصغيرة لفئة الأشخاص البطالين ما بين 35 و 50 سنة بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة.

وقد عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها. جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حلولا للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات، إذ أن الهدف من وضع هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة. حيث كان لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر ايجابي، ف انطلاقا من سنة 2001 ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 737 606 مؤسسة،و التي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (949 207 مؤسسة)، و خلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة العمومية انخفاض مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 850 79 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 085 162 في نهاية 2009 كما هو موضح في الجدول التالي(7):

جدول رقم (02):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة

2003 – 2010.

مؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source: Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 , P07.

شكل رقم (01):تطور عدد المؤسسات ص و م والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003-2010

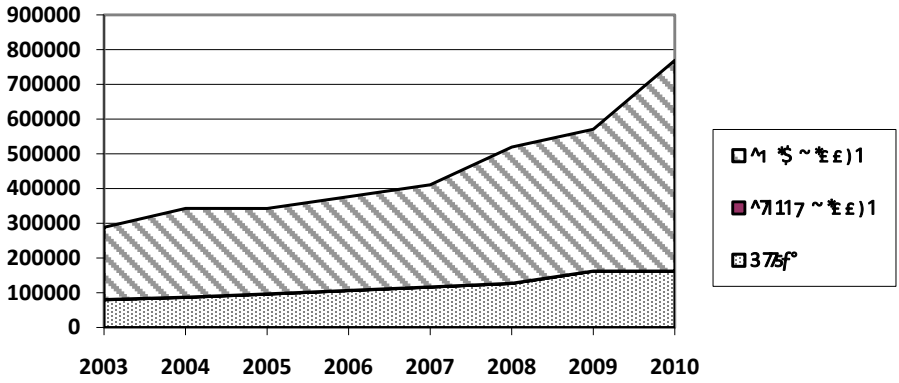

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول02

التعليق: من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد مناصب الشغل على طول الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2010، كنتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية. و فيما يخص معدل البطالة في الجزائر فانه يبقى يسجل انخفاضا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ 12.2 % و 11.3 % خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي [8] ، دفعت المشاكل التي تعاني منها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مقدمتها إشكالية التمويل بالوزارة الوصية إلى اعتماد آليات تمويل تتلاءم مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات. فمع بداية سنة 2004 تم الإعلان عن إنشاء مؤسستين ماليتين للمساهمة في تسهيل الحصول على القروض البنكية وهي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3.5 مليار دج. [9]

ف يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤشرا علىوضعيتها. ففي الجزائر يميز هذا المحيط الكثير من المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات. فبالإضافة للمحيط المالي

الذي لا يتلاءم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة رو المتوسطة فإن المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظر للعديد من الإجراءات المطلوبةسواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط. إن من أهم المشاكل التي تعاني منهاالمؤسسات مشكلة التمويل و صعوبة الحصول على القروض البنكية مما دفع بالوزارة الوصية إلى العمل على إحداث آليات مالية تتلاءم و خصوصية هذه المؤسسات، و بالرغممن أن البنوك العمومية ساهمت في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30,72 % من مجموع التمويلات.

تم الإعلان عن إنشاء مؤسستين ماليتين ستساهمان بلاشك في تسهيل الحصول على القروض البنكية و هي صندوق ضمان القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج و صندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج،إضافة إلى هذا و تطبيقا للأحكام المنصوص عليها في القانون التوجيهي تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية رقم 74 – م.ت رقم 02 – 373 المؤرخ في 2002/11/11) الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 و الذي سيساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل، و سعيا وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين قدراتها التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية الحاصلة، وفي ظل هيمنة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013 ويهدف هذا البرنامج إلى : **(10)**

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيقي ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وبذلك أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI) لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية ومتابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل (حاضنات) المؤسسات (Pépinières des entreprises)، وينتظر من هذا البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة وإنشاء قيم مضافة جديدة ومنتصب شغل أكثر.

فباعتبار مسألة التمويل تمثل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فقد اعتمدت مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها:

- القروض المستندية crédits documentaires كتقنية لتمويل التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا؛
- السماح بمنح قروض استغلال (قصيرة الأجل) وبالسحب على المكشوف Découverts؛
- قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات.

ونص الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10-11 على أن الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي هي بحاجة إلى تنمية، وكذا الاستثمارات التي هي مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة تستفيد من المزايا التالية:

– الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية ؛
– تكفل الدولة – كليا أو جزئيا – بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمارات وذلك بعد تقييما من طرق الوكالة.

وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى إحداث مرونة وتسهيل التعامل بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إمكانية اقتحام الأسواق الخارجية.

وللإشارة فإنه، يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزا لإنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2006.

إن تصنيف الإستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد،المبلغ المالي،مناصب الشغل المستحدثة)بنسب (11%،62%و35%) على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك ب(18%، 9 %و34 %) وأخيرا قطاع الخدمات ب(9%،13%و12%).

فمن حيث الفروع الصناعية، لاسيما الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج و الجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

إنجاز المشاريع الإستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2012 والتي بدورها أبرزت المعطيات التالية في شهر جوان 2013:

معطيات حول نتائج الملاحظة:

وجدنا مجموع إجابات (177 35 مشروع) النتائج التالية :

- ✓ 004 32 مشروع منجزأي نسبة 91 %من الكل.
- ✓ 580 2 مشروع لم يتم إنجازه أي نسبة 7%.
- ✓ 593 مشروع تم التخلي عنه أي نسبة 2%.

معطيات حول المنجزات الإجمالية :

- ✓ 004 32 مشروع منجز أي بنسبة 91% من الكل.

- ✓ 2547 مليار دج أي حوالي 31.8 مليار دولار أمريكي.
- ✓ تم خلق حوالي 300 000 منصب شغل.

الأجنبية منها :

- ✓ 410 مشروع إستثماري أجنبي تم إنجازه.
- ✓ 803 مليار دج أي 3/1 من الإستثمارات المنجزة.
- ✓ 42 959 منصب شغل تم استحداثها للأجانب أي بنسبة 14%.

يأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 56%حسب العدد، 74 % حسب قيمة التمويل و 57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط[11].

جدول رقم03: أهم المنتجات الصناعية التحويلية النسيج والجلود للفترة 2003 إلى 2011

المنتجات / السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أقمشة جاهزة من القطن (10^3 متر خطي)	15 885,3	14 893,1	14 039,1	14 205,2	12 462,2	13 158,1	12 489,3	10 664,4	8 132,5
أقمشة جاهزة من الحرير (10^3 متر خطي)	5 981,7	4 035,0	3 957,4	3 212,1	3 446,4	3 813,4	3 744,1	3 236,5	2 469,0
أقمشة جاهزة من الصوف (10^3 متر خطي)	1 752,1	1 223,5	1 048,3	941,8	831,4	1 204,6	1 336,1	1 192,5	1 099,0
خيوط قطنية (10^3 طن)	8,1	7,1	8,0	7,6	6,4	5,9	5,3	5,5	4,3
خيوط صوفية (10^3 طن)	0,8	0,6	0,4	0,2	0,058	-	-	-	-
أغطية متنوعة (10^3 وحدة)	1 641,2	1 640,9	1 824,9	1 433,8	925,8	524,5	838,1	663,8	527,2
قمصان (10^3 وحدة)	426,7	367,5	277,8	74,5	92,3	166,0	152,4	136,7	154,9
ملابس العمل (10^3 وحدة)	430,4	622,6	572,9	408,2	431,2	381,3	481,5	558,2	491,4
أحذية (10^3 زوج)	718,0	1 232,4	955,9	597,6	525,7	508,0	452,7	318,2	290,2
جلود ذات وجه ضأني معزي عنزي (10^3 ق^2)	12 425,3	11 016,0	8 335	7 518,9	7 293,1	8 118,9	7 067,2	6 816,5	5 914,8
جلود ذات وجه ضأني (10^3 ق^2)	119,0	403,6	159,6	70,5	102,1	110,7	98,4	126,3	112,9
الجلود الاصطناعية (10^3 م^2)	648,1	721,5	744,1	597,2	476,7	457,0	395,0	309,5	354,0

المنتجات / السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النجارة العامة (103 م2)	550,9	382,1	366,2	143,3	130,1	161,6	112,0	101,0	143,6
قلين مركب أسود (103 م3)	7,1	19,3	11,3	8,7	10,4	12,4	9,5	7,3	6,1
ورق للطباعة والكتابة (103 طن)	2,8	2,4	1,1	0,1	0,0	-	-	-	-
ورق مقوى (103 طن) (1)	30,1	26,1	27,4	37,4	45,7	38,1	31,0	33,5	32,5
ورق مقوى وورق للتغليف (103 طن) (2)	14,9	19,2	17,5	14,5	12,2	8,8	4,5	4,5	5,3
ورق الحرير (رقيق) (103 طن)	1,9	1,2	0,6	0,013	0,0	-	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

التعليق: التطور الذي تشهده المنتجات الصناعية التحويلية في الجزائر يبقى محدود ويتأرجح بين الإرتفاع والتراجع من سنة إلى أخرى، وأغلب المنتجات تشهد تراجعا ملحوظا، ويعتبر قطاع النسيج والجلود مقارنة بقطاع الخشب والورق أحسن من حيث تطور الإنتاج في حين يعرف قطاع الخشب والورق تراجعا رهيبا، وتعود الأسباب لضعف مردودية العامل ومشكلة المواد الأولية والتسويق، و إرتفاع تكاليف الإنتاج وغيرها.

الصادرات:

- الجلود و الجلود الخام الكاملة : 3080 طن (2.27 مليون دولار)؛
- الأغطية: 40 طن (0.17 مليون دولار) ؛
- السجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية : 40 طن (0.15 مليون دولار).

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 - 2012 في مجال صناعة المنسوجات و الملابس ب 160 مشروع بمبلغ إستثماري قدر ب 10868 مليون دج، مما يوفر 5121 منصب شغل.

المحورالثاني: الصناعة في الجزائر

أولا/ مفهوم الصناعة:

يقصد بالصناعة تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع كما ترتبط الصناعة باكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج الوسيط وكذا الإنتاج النهائي اللازم لتوفير احتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير، **فالصناعة** بمعناها الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان ومتطلباته، وهناك أربعة أنواع رئيسية من الصناعات هي:

1 -الصناعات التحويلية :

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماماً من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.

2 -الصناعات التحليلية :

وهي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى وذلك مثل صناعة تكرير البترول.

3 -الصناعات الاستخراجية :

وهي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الأرض أو من على ظهرها وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التركيز وفصل المواد الغريبة ومن أمثلتها استخراج الفحم من المناجم.

4 -الصناعات التجميعية :

وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجاً نهائياً.

وتبرز **أهمية الصناعة:** في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال، وما توفره من رفاهية للإنسان بمقتنياتها المختلفة، وكذلك هي وسيلة مهمة لامتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة والخدمات الأخرى. مع ما تساهم به الصناعة من تطوير للنشاطات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية،

ومواد الطاقة، ووسائل النقل الحديثة، ولكي تقوم الصناعة وتزدهر لابد لها من توافر عدد من المقومات أهمها :

- رأس المال.
- المواد الخام.
- القوى المحركة.
- الأيدي العاملة.
- الأسواق.
- وسائل النقل والمواصلات[12].

ثانيا/فروع الصناعة في الجزائر:

1/ الصيدلة: تشمل نشاطات فرع المواد الصيدلانية مجالات:

- التصنيع؛
- توضيب السلع؛
- بائعون بالجملة مستوردين؛
- موزعون بالجملة؛
- موزعون بالتجزئة (صيدليات و غيرها).

السوق الوطنية

إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر مُقيدة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية. من بين قائمة تشمل حوالي 1400 دواء، يغطي الإنتاج الوطني 310 (منها 60% دواء ضروري مثل المضادات الحيوية و الأدوية المشكلة من الهرمونات ...) أي حوالي 22% من هذه القائمة.وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع واردات الجزائر منالأدوية1967 مليون دولار خلال العام 2011مقابل492,35 مليون دولار في عام 2001.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 130 مشروع بمبلغ إستثماري يقدر ب 71478 مليون دج، وبعدد8802 مناصب شغل

2-التعدين:يغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية:

- استخراج المعادن غير الخالصة وتحويل أول (معدنة)؛
- إعادة رسكلة المعادن؛
- سباكة (مصهر الحديد و التكرير)؛
- صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن؛
- تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة: صفائح رقيقة، أنابيب، قطع مُقولبة ....
- صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة و البناء و النقل.

إن مجال التعدين مُنسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية:

- إنتاج الفولاذ؛
- إنتاج المعادن غير الحديدية و غير الثمينة كالألمنيوم؛
- إنتاج المعادن الثمينة.

السوق الوطنية :يُعتبر استهلاك الفولاذ الثابت القاطع في تقييم سوق المنتجات للقطاع الفرعي للتعدين و صناعة المعادن. إن استهلاك الفولاذ (استيراد و إنتاج محلي) في الجزائر مخصص أساسا لإنجاز:

- المشاريع الكبرى؛
- الأشغال العمومية؛
- تشييد بنايات صناعية و تجارية و سكنية.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 - 2012 في مجال الصناعة الصيدلانية ب 835 مشروع، بمبلغ إستثماري قدر ب 301566مليون دج، وبعدد 55278 منصب شغل.

3- البلاستيك : يشمل القطاع الفرعي لصناعة المطاط و البلاستيك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات تكنولوجية نذكر منها الأكثر تداولا في الجزائر فيما يخص البلاستيك القذف و القولبة عن طريق الحقن. ظهرت تقنيات جديدة تم تطبيقها في الجزائر (كالنفخ و الصقل و التمديد و الإرغاء و القولبة و التشكيل الحراري...)

تُجمع نشاطات معالجة البلاستيك في نفس القطاع الفرعي لأن المميزات التقنية لهذين المكثفين مقاربة.

السوق الوطنية:

وفقا للمعطيات المتوفرة، يظل القطاع الفرعي في الجزائر غير متطور خاصة في مجال التعهد الصناعي من الباطن الذي يقتضي منتجات خاصة و/أو مُعدة مرفقة بمعايير (خاصة قطع غيار السيارات و مكونات أخرى صناعية). نسجل في نفس الوقت حوالي 300 متعهد من الباطن في قطاع السيارات يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية يندمجون بذلك في قطاع الميكانيك الذي يقدر رقم أعماله بـ 32 مليار دينار جزائري و يشمل 16000 منصب عمل. إن ثلثي المواد الأولية عموما مستوردة. يتم استيراد المواد المضافة كلية حيث يشكل سعرها قيمة معتبرة. يُقدر استهلاك المواد البلاستيكية بـ 1 مليون طن/سنة.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال صناعة البلاستيك و المطاط ب 836 مشروع بمبلغ إستثماريحوالي 537226مليون دج، التي وضفت 32472 منصب شغل.

4- المنسوجات والملابس : قطاع المنسوجات والملابس متنوع وغير متجانس ، والذي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة منها:

- إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الخيوط الإصطناعية (الإكريليك ، البوليااميد...) أو الطبيعية (الصوف، الحرير...)
- النسيج؛
- التشطيب (الصباغة، الطباعة)؛
- صناعة الملابس الجاهزة (الأثاث والملابس).

السوق الوطنية:السوق الذي يبلغ حاليا نحو 2 مليار$، منها 10 ٪ عقدت من قبل الشركات المحلية

التوقعات:

إن مخطط إعادة الهيكلة يتحسب زيادة في رقم أعمال هذا القطاع ب 38،5 مليار دينار إلى غاية 2014، عكس 26،4 مليار خلال 2009، بمعدل نمو سنوي قدره 10 ٪ و يريد تعبئة خلال المرحلة الأولى إستثمارات قدرها 8.2 مليار دينار لتطوير مرافق الإنتاج لبعض الشركات . **(13)**

المحور الثالث:أثر السياسة الصناعية على رصيد الميزان التجاري الجزائري خارج قطاع المحروقات

للسياسة الصناعية تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية وحتى على الأعوان الاقتصاديين، ولعل ما يميزها خاصة على رصيد الميزان التجاري يعبر عن مؤشر لحالة الوضعية الإقتصادية التجارية للبلد ويأخذ أحد الوضعيات (الفائض، العجز، التوازن).

أولا/مفهوم رصيد الميزان التجاري يسمح بقياس القدرة التنافسية لبلد ما أمام منافسيها من الدول الأخرى وأيضا مدى محافظتها على حصتها في السوق وزيادتها في السوق المحلية وحتى الأسواق الخارجية**(14)**.

ثانيا/وضعية الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات

نتناول تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1999م-2014م) والذي يوضح لنا نوع الرصيد المحقق وأسباب تحقق هذا الرصيد، والجدول رقم(5)يوضح ذلك.

الجدول رقم(5): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (1999م–2012م)

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	إجمالي الصادرات خ ق م	إجمالي الواردات خ ق م	رصيد الميزان التجاري خ ق م	رصيد الميزان التجاري الإجمالي
1999	1.35	16.01	-14.66	3.36
2000	1.88	16.55	-14.67	12.3
2001	2.32	16.27	-13.95	9.61
2002	2.59	18.57	-15.98	6.7
2003	2.8	21.08	-18.28	11.14
2004	3.51	28.01	-24.5	14.27
2005	4.73	33.1	-28.37	26.81
2006	6.13	34.64	-28.51	34.06
2007	7.63	41.75	-34.12	34.24
2008	10.02	59.04	-49.02	40.6
2009	8.51	58.99	-50.48	7.78
2010	9.14	57.78	-48.64	18.2
2011	9.44	67.14	-57.7	25.96
2012	9.03	68.6	59.57-	20.16
2013	8.49	79.30	-70.81	9.31
2014	2.314	20.743	-18.429	1.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية (1962م–2011م)**، التجارة الخارجية، نشرة 2013م، ص ص: 174-175.
- **التقارير السنوية**، بنك الجزائر، (2008م، 2012م)، (ص:63، ص:75/53).
- Bank of Algeria ,**Bulletin Statistique de la banqued'algerie (seriesretrospectives)**, Juin 2006, pp :72-73.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، جوان 2014، ص:15.

التعليق:

من خلال الإحصائيات المتوفرة في الجدول رقم(5) نلاحظ أن الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات قد عرف عجزا خلال سنتي 1999م ب 14.66 مليار دولار نتيجة تطبيق الإجراءات وشروط صندوق النقد الدولي إلى جانب إشداد الأزمة الأمنية للبلاد مما دعم فكرة الاستيراد عن الإنتاج مع محدودية عدد ومردودية المصانعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعدها يشهد ارتفاعا متواصلا ففي سنة 2004م بلغ 24.5مليار$ أين تجاوز عتبة 50مليار$ سنة 2009م نتيجة إرتفاع الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية وانطلاق المخطط الخماسي وفي سنة 2012م يقترب من عتبة 60مليار$ نتيجة لمخلفات التنمية والبناء الذي شرعت فيه البلاد وانطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية خاصة اليورو مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات.

الشكل رقم (2): يبين تمثيل بياني لتطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1999م-2013م)

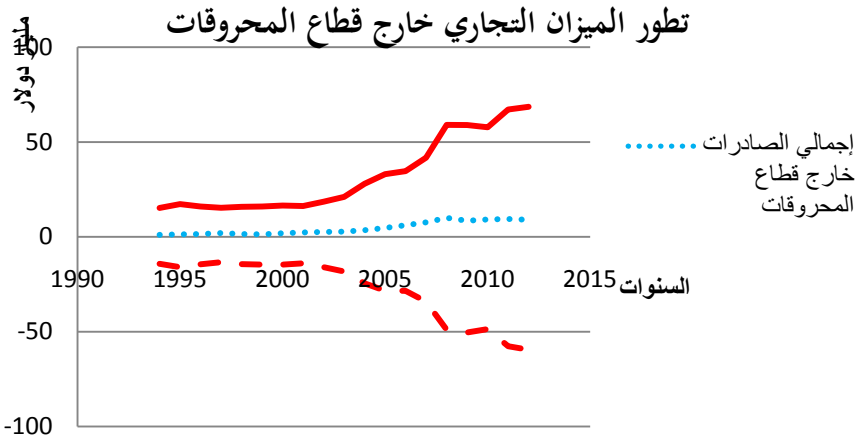

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (5).

التعليق: نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق ما يلي:

- ✓ يقع منحنى إجمالي الواردات خارج قطاع المحروقات فوق منحنى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات وتزداد معهما قيم الفوارق مع مرور الزمن؛
- ✓ يشهد منحنى رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات تراجعا كبيرا عبر مرور السنوات وبشكل مخيف بإعتبار أن الجزائر من الدول النامية وهي أصبحت تعتمد بشكل كبير على الواردات الأجنبية، إذ تضاعف العجز بأكثر من ستة أضعاف إنطاقا من سنة 1999م إلى غاية 2013م، أي من 14.66مليار$ إلى 70.81مليار$؛
- ✓ رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات يتجاوزعتبة 70.80مليار دولار سنة 2013م مما ينذر بخطر كبير على الكيان الاقتصادي للبلد نتيجة الإستيراد غير المدروس والتبذير الذي يعرف تقريبا كل القطاعات بما فيها القطاع الصناعي الذي تراجع أداؤه وتدنى مستويات مساهمته في التجارة الخارجية للبلد، بل ازداد استراد منتجات الصناعة من الخارج، أين عرف عجزا ب 18.41مليار دولار في الثلث الأول من سنة 2014م إرتفاع متواصلا وينبؤ بحدوث عجز مزمن لهذه السنة.

وعليه فإن السياسة الصناعية في الجزائر لم تساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وإنما زادت

الجدول رقم 7: تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمال للفترة 2014/2001

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
الناتج المحلي الاجمالي	4236	5059	7126	9281	9940	14231	15732	16188
معدل النمو%	3.3	6.9	5.1	3	1.4	2.4	3.9	3.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على صالح صالحي،تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 13 لسنة 2013، ص:21.

التعليق:من خلال تفحصنا لأرقام الجدول السابق يتبين لنا أرقام معدلات النمو للناتج الإجمالي الحقيقي محدودة وتتراوح في حدود 5%دليل على عدم إستجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب ومعالجة الإختلال الحاصل، هذه الأخيرة تضعف الجهود الإصلاحية للنهوض بالقصاع الصناعي وإنعاش فروعه المدعمة لمختلف القطاعات الأخرى.

الجدول رقم 7: التطور السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2011/2001

الوحدة: 100 لسنة الأساس 1989م

السنوات / الفروع	2001	2003	2005	2007	2009	2011
القطاع الصناعي	**85**	**87**	**93**	**90**	**92**	**90**
الصناعة خ ق م	**75**	**74**	**77**	**73**	**79**	**79**
الصناعات المعملية التحويلية	**66**	**63**	**59**	**52**	**54**	**50**

Source :ONC, Lactivité Industriélle 2001-2009, Statistique ECO N°70 ,9/2012,P22.

الشكل رقم 3: التطور السنوي للمؤشر الإنتاجي الصناعي خلال الفترة 2001/2011

الوحدة: 100 لسنة الأساس 1989م

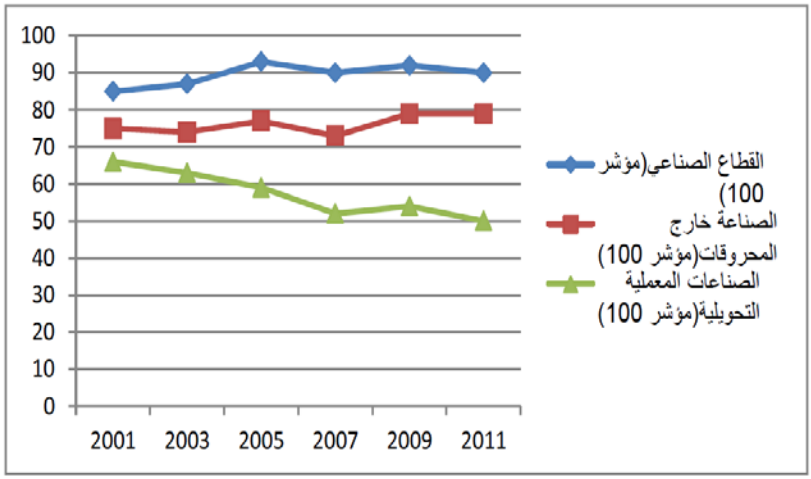

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 7.

جدول رقم8: تطور متوسط الصناعة المعملية خلال الفترة (2001-2011)

الوحدة:%

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011
متوسط الصناعة المعملية	1-	3.5	4.5-	3-	1.6	1.2-

SOURCE :Bank of Algeria ; Evolution Economique et Monetaire en Algerie : Rapport 2005 et 2001.

التعليق: تبين الأرقام السابقة بأن متوسط الصناعة المعملية يراوح مكانه حول محدودية الآثار الإيجابية للإستثمارت العامة على تطور سواء الفروع أو الأنشطة التابعة لها، مما يدعم فكرة معدلات سلبية لغالبيتها، هذا ما يضعف تطورها وتوسع نشاطها وعدم إستحواذها على جزء من الأسواق العالمية من خلال تصدير الفوائض الإنتاجية المحتملة.

الخاتمة:تقتصر سياسة الدولة في المجال الاقتصادي الصناعي على اتخاذ إجراءات ملموسة تطبق على الأمد القصير والمتوسط والطويل،خاصة في مجال الضرائب والرسوم المختلفة،القروض،الأسعار،والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام في إطار إستراتيجية اقتصادية صناعية بعيدة المدى،تأخذ في الاعتبار منجزات الماضي ومعطيات الحاضر واحتمالات المستقبل في مختلف المجالات الاقتصادية الصناعية خاصة،وعلى مختلف المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية .

وإذا كانت السياسة الاقتصادية الصناعية تخضع لمقتضيات الحال وتتبدل أو تختلف باختلاف الأفراد و الحكومات المعنية به، ففي الجزائر تجلت لنا النتائج التالية:

- ✓ السياسة الصناعية المنتهجة ما تزال بعيدة المآل لتطبيقها بفعالية.
- ✓ العراقيل الإدارية والقانونية تكبح قيام الإستثمار الأجنبي وحتى المحلي.
- ✓ محدودية تأثير الإستثمارات العامة على النمو الاقتصادي وتصحيح الإختلالات وخاصة على القطاع الصناعي.
- ✓ تداعيات السياسة الصناعية في الجزائر ظهرت جليا على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات ومن بينها:

– اختلال يعبر عنه بعجز مزمن ودائم؛

– يشهد إرتفاع متواصلا للعجز وبقيم كبيرة أقصاها سنة 2012م بمبلغ يقارب 60مليار$؛

– يهدد كيان الإقتصاد للبلاد ويستنزف الاحتياطات من العملة الصعبة للبلد؛

– يضعف الوزن النسبي للتجارة الخارجية للبلد النامي كالجزائر؛

– ينبأ بعدم وجود توازن في الهيكل الإنتاجي للجزائر ومدى التحكم على الطلب المحلي وتوجيهه لما يخدم مصلحة البلاد والأفراد؛

– ضعف قدرة البلد على توفير فائض يعتمد عليه من السلع وغيرها والتي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي.

– ضعف الجهاز الإنتاجي للبلد وانخفاض درجة تنوع النشاطات الاقتصادية وعدم اتساعها.

– ازدياد الاستخدام المحلي للمنتجات الأولية وغيرها نتيجة التوسع النسبي في استخدامها في المشاريع ولأغراض استهلاكية مرتبطة بزيادة معدل السكان والارتفاع النسبي في الدخول.

– عدم تطور وسائل الإنتاج وأساليبه وضعف خبرة الدولة وقدرتها الفنية فتمنح مستوى منخفض من الكفاءة الإنتاجية، أي أنها تنتج بكلفة عالية وبنوعية متدنية وبالتالي بأسعار أعلى.

التوصيات:

من خلال قيامنا بهذا البحث وما توصلنا به من نتائج يمكننا أن نقدم بعض التوصيات في معالجة الواقع الحالي للصناعة في الجزائر كما يلي:

- ضرورة الرجوع إلى سياسة الاعتماد على المناطق الصناعية من خلال اعادة هيكلتها وتأهيل نشاطها، ومن خلال انشاء مناطق صناعية أخرى بطرق عصرية تواكب التطور التكنولوجي الحالي وتلبي احتياجات السوق في نفس الوقت.
- إصلاح نموذج التسيير الموسوم بكونه الحلقة الأضعف في الهيكل الاقتصادي الجزائري العام، وتوخي استراتيجية تسيير مغايرة من شأنها إزالة الأسباب والعوامل التي أدت إلى عجز هذه المؤسسات، بدل الذهاب مباشرة إلى تصفية ديون المجموعات الصناعية كأنّ شيئا لم يكن.
- حتمية تحرير الأملاك الشاغرة، وتثمين العقارات الصناعية لتفعيل الاستثمارات الخاصة وترقيتها، وذلك يمر حتما عبر إلغاء الاحتكار على تسيير الأملاك وتوسيع صيغ المنح بالإمتياز على الأملاك العامة، وربط ذلك بغائية اقتصادية منتجة من خلال إخضاع اللجوء إلى ترخيص إجراء البيع بالتراضي في حالات استثنائية إلى قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، بجانب تثمين الأملاك الخاصة وفق قواعد السوق عن طريق التنافس الحر والشفاف.
- العمل على التطبيق الفعلي للقوانين والقرارات المحفزة على الإستثمار الصناعي سواء المحلي أو الأجنبي.

قائمة المراجع:

1. Bank of Algeria ,Bulletin Statistique de la banqued'algerie (seriesretrospectives), Juin 2006.
2. BENAOUDA HAMEL , Système productif Algérien et indépendance nationale , OPU algerie1983,TOME 1.
3. http//www.unica-na.Org/cie2008documents/samia.ppt
4. http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie,le10/09/2014,à14h21.
5. Martine peyrard Moulard, les paiements internationaux, Edition marketing S .A .paris , France, 1996.
6. ONC,LactivitéIndustriélle 2001-2009, Statistique ECO N°70 ,9/2012,P22.
7. ParkinM.,Bade R., Carmichael B. "Introduction à la macroéconomie moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec.
8. Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011 .
9. SOURCE :Bank of Algeria ; Evolution Economique et Monetaire en Algerie : Rapport 2005 et 2001.

10. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10-11.
11. بوخالفة خمنو، ندوة حول تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودروس من تنظيم البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 6-7 جويلية 2005.
12. التقرير السنوي، بنك الجزائر، 2012م.
13. التقرير السنوي، بنك الجزائر،2008م.
14. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962م-2011م)، التجارة الخارجية، نشرة 2013م.

15.زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الحدي والعشرون، جوان 2012.

16.صالح صالحي، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2014/2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13 لسنة 2013.

17.قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر – بسكرة،جويلية 2005.

الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن –دراسة ميدانية–

أ. خالد عيادة عليمات – الأردن

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مسببات الفساد ومظاهرة في الوزارات الحكومية في البيئة الأردنية، وتحديد أكثر هذه الاسباب تأثيرا في أحداث الفساد، كما هدفت الى التعرف على افضل الوسائل والطرق في مكافحة الفساد من وجهة نظر العاملين في وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات الحكومية والبالغ عددهم(283) موظفا.وقد أظهرت النتائج أن الفساد يعود إلى أسباب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وذاتية وهنالك علاقة ارتباط بينهم كل منهم يغذي الأخر، كما أن للفساد مظاهر وإشكال أبرزها كانت الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتمييز.وقد أوصت الدارسة بضرورة تبني إستراتيجية تعالج كافة مسببات الفساد ووضع تشريع تتم صياغته بإحكام وبما يضمن تلافي الثغرات التي ينفذ منها الفاسدين وتشديد العقوبات وانه لا أحد فوق المساءلة مما علت مراتبهم، والاهتمام بعدالة توزيع الحقوق والمكتسبات بين الموظفين، وتفعيل دور القضاء والمحافظة على استقلاليته ونزاهته .

الكلمات المفتاحية: الفساد– الشفافية– المساءلة– وحدات رقابة

Research Summary

The study aimed to identify the causes of corruption and demonstration in the government ministries in the Jordanian environment, and identify more of these reasons influential in the events of corruption, also aimed to identify the best ways and means in the fight against corruption from the perspective of workers in units of internal control in government ministries and numbered (283) employees.

The results showed that corruption was due to political reasons, administrative, and economic and social self and there iscorrelation among t hem feeding each other, as that of themanifestations and forms of corruption notably the favoritism andnepotism, favoritism and discrimination.

Has recommended to study the need to adopt a strategy addressing all causes of corruption legislation being drafted tightly and to ensure to avoid loopholes that performs them corrupt and tighten sanctions and that no one is above accountability, which it raised their rank, pay attention to the justice of the distribution of the rights and gains among employees, and activating the role of the judiciary and the preservation of its independence and integrity.

الإطار الفكري للفساد:

1. المقدمة: إن الفساد (Corruption) ليس شيئاً جديداً في حياة الأمم قديمها وحديثها، ويعتبر ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة، يصعب التمييز بينها وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، وقد عانت المجتمعات من جراء الفساد وانعكاساته السلبية على الاقتصاد والمجتمع، فالفساد إذا انتشر في مجتمع ما، فإنه يؤدي إلى عرقلة نموه الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يفقده حاضره ويجني على مستقبله، فضلاً عن سيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والمجتمعات، تسوغ الفساد، وتوجد له الأعذار لاستمرار نطاقه في الحياة، ممّا يترتب عليه نتائج وخيمة في جميع النواحي الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية.

2. مفهوم الفساد: تنوعت مفاهيم الفساد وتغيرت تبعاً للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، ممّا جعل من تعريفه محطّ جدل ونقاش من قبل الباحثين، فالفساد في اللغة يعني التلف والعطب أو الاضطراب والخلل(الوسيط، 1973)، ويعني إلحاق الضرر بالإفراد والمجتمعات، ومن هنا يقال أفسد الشيء أي أساء استعماله، وأن هناك خلل يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه.

أما فيما يتعلق بمفهوم الفساد في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فهي متعددة، ولكننا سوف نستعين ببعض المفاهيم المختلفة التي وضعت لتعريف الفساد ومن أهم هذه المفاهيم:

– مفهوم هنتنجون (Huntington,1997) الذي يرى أن الفساد هو "سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.

– مفهوم (E.Simpikins &R.Wralth,1994) اللذان عرفا الفساد بأنه: كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً، ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه.

– مفهوم العالم روبرت تلمان (R.Telman,1986) "الفساد الذي يسود في بيئة تساعد فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً، وتتم معاملاته في سرية نسبية، ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات... وما إلى ذلك.

– كما يعرف البنك الدولي الفساد على أنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة" (World Bank,1997) وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد "أنه إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة".

أما (هيجان، 2006) فقد عرف الفساد بأنه "استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل منافٍ للشرع والأنظمة الرسمية، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أم نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه.

وفي ظل تعدد مفاهيم الفساد وفي ظل غياب تعريف عام متفق عليه، فإنني أخلص إلى مفهوم للفساد يخدم هذه الدراسة بأن الفساد "ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة، بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام

3. خصائص الفساد الإداري: يتميز الفساد ، بعدة خصائص أبرزها(لعيسى، 2009) السرية و اشتراك أكثر من طرف ويرتبط بمظاهر التخلف الإداري السائدة و سرعة الانتشار.

4. أنواع الفساد: تختلف أنواع الفساد تبعاً للزاوية التي ينظر له منها، فالفساد من حيث الحجم: يمكن أن يكون صغير ويتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، أو كبير وهذا الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين أو السياسيين، ويتميز هذا النوع بضخامة تكلفته، واتّساع تأثيره على المجتمع. أو فساد منظم: وهذا النوع من الفساد يكونّ أطراف الفساد والمبالغ المطلوب دفعها محددة، والنتيجة

المرجوة من الفساد مؤكدة أو فساد غير منظم وهو على النقيض من النوع السابق، حيثُ يحتاج منظمو المشروعات إلى رشوة العديد من المسؤولين، دون أن يتوافر لهم ضمان أكيد على أنّهم لن يواجهوا بطلبات أخرى للرشوة، وقد ينظر إلى الفساد من زاوية نطاق ممارسته، إذا كان يتم داخل حدود الدولة أم يتجاوزها فإنه يمكن تقسيمه إلى نوعين(السالوس، 2005) الفساد المحلي الذي يتم داخل حدود الدولة، ويقتصر على أطراف محليين والفساد الدولي الذي يتجاوز حدود الدولة، وذلك عندما تتعامل الدولة مع أطراف خارجية.

5. مظاهر الفساد: للفساد صور وأشكال متعددة تمارس من مختلف نواحي الحياة العملية ولها تأثيرات مختلفة بعضها خطيرة ومدمرة وأخرى أقل خطورة. كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع مجالاتها والأطراف المتورطة فيه، إضافة إلى تأثير القيم والنصوص التشريعية والقانونية السائدة في المجتمعات في اعتبار ما هو فاسد من غيره ولعلها ابرز أشكال ومظاهر الفساد الرشوة والاختلاس والسرقة وسوء استغلال المال والتقصير والوساطة واستغلال النفوذ و الابتزاز والتمييز والمحاباة والاحتيال وغيرها.

6. أسباب الفساد ودوافعه: تعددت الدوافع والأسباب المؤدية للفساد نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والنظامية؛ فمن الصعوبة بمكان حصر وتحديد أسباب الفساد بشكل دقيق، نظراً لما يمثله الفساد من ظاهرة اجتماعية في غاية التشابك، وما يرافقه من تباين واختلاف في النفس البشرية والبيئات المحيطة بها. لذا فقد تراوحت الآراء حول أسباب الفساد بين الضيق والاتساع وبين الاتفاق والتناقض؛ فقد يقول بعضهم إن الفساد في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة أما(عبد اللطيف، 2006) فقد حصرها بأسباب اقتصادية حيث تلعب الظروف الاقتصادية المتردية دوراً هاماً باعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد مثل اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد ويكون التدخل الحكومي من خلال الأشكال التالية السياسات الحمائية والإعانات الحكومية والتحكم في الأسعار، كما قد يكون من الأسباب الاقتصادية الفقر وتدني الأجر وسرية بعض الصفقات(المرسي، 2001)، وقد تكون أسباب سياسية بسبب المناخ السياسي وإتباع بعض الدول إيديولوجيات متباينة ومعاصرة تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية(عربية، 2006) ، وقد تكون أسباب اجتماعية وثقافية مثل التقاليد الاجتماعية المتجذرة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف ومحاباته لمن يخصّوه

بالقرابة أو الولاء، وتوظيف الانتماءات الفئوية والجهوية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية، وقد تكون أسباب إدارية وهي أسباب ناشئة من داخل النظام نفسه سواء أكان جهازاً إدارياً أم على مستوى الإدارة العامة مثل غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات داخل الأجهزة الحكومية.، فغموض القوانين والتعليمات قد يدفع الموظف العام إلى تفسيرها بشكل يخالف عما ترمي إليه بشكل غير مقصود أو عامداً متعمداً للاستفادة من هذا الغموض لتحقيق مصالحة الخاصة على حساب المصلحة العامة وربما تكون أسباب ذاتية: وهي أسباب كامنة في الشخص وتنبع من ذاته، وغالباً ما يكون محركها قيم ومعتقدات ومبادئ يسلم بها الفرد ويُلزم بها نفسه، وقد صاغ(Robert Klitgard،1998) أسباب الفساد بالمعادلة التالية: الفساد= احتكار+حرية التصرف–الخضوع للمساءلة.

وقد طوّرت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذه بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مساءلة + نزاهة + شفافية)

7. الآثار المترتبة على الفساد: أما آثار الفساد السلبية فهي جسيمة ومتعددة الجوانب، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد آثار الفساد وتكلفته بشكل دقيق، فهو يعيق العملية التنموية والنمو لاقتصادي ويقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص ويبدد الموارد، إذ يحيد بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات وجهود المواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة، ويضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة، كما يسفر عنه انتهاك لحقوق الإنسان في الدول التي يمارس فيها ويحول دون توطيد أركان الديمقراطية، ويولد شعوراً بعدم القناعة والرضا بما هو متوافر ومتاح والسعي إلى الانتفاع بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية نحو حياة الرفاهية متأثراً بما هو دائر حوله من تطورات هائلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى العملية، إلاّ إن معظم الدراسات التي تطرقت لدراسة آثار الفساد قد أشارت التي الخسائر التي يمكن أن يسببها على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

8. طرق قياس الفساد: هنالك العديد من الطرق لتقدير قياس الفساد أبرزها طريقة البيانات الاقتصادية الكلية وطريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب ودراسات وبحوث المنظمات الدولية

حيث أن هنالك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية، وتشتمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، ومؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشر الفساد الذي يصدره البنك الدولي ضمن المؤشر المركب للحاكمية (عبد القادر،2008).

9. آليات وطرق مكافحة الفساد: تختلف الاستراتيجيات وآليات مكافحة الفساد من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكلّ مجتمع؛ وإن أهمّ متطلبات مكافحة كافة أشكال وصور الفساد، وهو توافر الشفافية والمساءلة والحكم الجيد في المجتمعات التي تسعى للتصدي لظاهرة الفساد، وقد أصبح المواطنون لا يقبلون العودة إلى ما كانوا يغضون النظر عنه في السابق، فتزداد رغبتهم وسعيهم في إخضاع المسؤولين الحكوميين في بلادهم للمساءلة؛ وأن يتّسم نظام الحكم في بلادهم بالنزاهة والرشد معاً.

فقوة كل من الدولة والمجتمع تتحقق إذا ما اتّسم عمل الدولة بالشفافية، وإذا ما خضع القائمون على إدارتها للمساءلة، وإذا ما اتصفت هذه الدولة بالحكم الرشيد(مصطفى، 2001). والبعض يجمل هذه الشروط الثلاثة الأخيرة مرادفاً لمكافحة الفساد بكافة صوره، وخصوصاً الفساد السياسي والإداري، كونها تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعميق شرعية النظام السياسي، وتعزز الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية في كل دولة. كما توجد العديد من النظريات التي يمكن تبنيها في مكافحة الفساد، وأن يتم اختيارها بما يتناسب مع البيئة التي ستطبق هذه النظرية، وأهمها(ابن حاسن، 2005) نظرية الاختيار العام ويرى أنصار هذه النظرية بأنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي، والحدّ من قوة الدولة من خلال مزيج من الإصلاحات الاقتصادية، كالخصخصة وإزالة الرقابة على الأسعار، وعلى القطاع المصرفي، وإزالة المعونات، وتخفيض التعريفات الجمركية، وأشكال الرقابة الأخرى على التجارة، وتخفيض حجم القطاع العام، والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي، وتخفيض فرص جني الريع يقلل من الفساد أو من خلال مدخل الجماعية فيرون إمكانية الحد من الفساد بخلق المؤسسات الديمقراطية الجديدة، كالمشرعين المنتخبين، ولجان البرلمانات المنتخبة والمؤسسات الرقابية ونحوها؛ لأن هذه الإصلاحات السياسية تساهم في خلق

بيئة أكثر حفزاً في تخفيض الفساد؛ لأنها تزيد الاستجابة السياسية لرغبة أفراد المجتمع أو من خلال مدخل الأشواك المتعددة حيث تقوم جهود مكافحة الفساد وفقاً لمدخل الأشواك المتعددة على مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسسية، أما الجانب العملي لمكافحة الفساد التي يجب أن تشملها آليات مكافحة الفساد، ضمن إطار عملي بشكل شمولي، من خلال الجوانب الآتية:-

أ. الجانب الاقتصادي: إن المعالجة الاقتصادية ينبغي أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على الفساد وعرضه، وذلك من خلال التأثير على العوامل التي تزيد كل منهما، وإن كان من غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد في مجتمع صفراً، إلا أنه ينبغي محاربة الفساد، حتى يصل إلى ذلك المستوى الذي يتساوى عنده التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية، وذلك عن طريق ربط العقوبات بالمنفعة الحدية من الفساد

ب. الجانب الإداري: تبدأ الخطوط الأولى على طريق مكافحة الفساد بالحاجة إلى إحداث تغيرات إدارية وإصلاحات داخلية في قطاعات الخدمة العامة

ج. الجانب السياسي: إن أية إستراتيجية تعتمد سياسات إصلاحية على المستويين الاقتصادي والإداري بمعزل عن الإصلاحات السياسية هي إستراتيجية ناقصة البينان ولن تمهد لترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، كما تلعب الجهود الدولية والمحلية دورا كبيرا في مكافحة الفساد أبرزها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الشفافية الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لم يعد خافيا على أحد ما تسببه ظاهرة الفساد مند آثار سلبية عدة تنعكس مباشرة على كافة الجوانب الحياتية، مما يستوجب تناول هذه الظاهرة بمزيد من الدراسة والتحليل للتعرف على أسبابة ومظاهرة الحقيقة في البيئة الأردنية من أجل المساعدة في وضع استراتيجيات مكافحة أكثر فعالية تتناسب مع واقع البيئة المحلية، ونحن نواجه استحقاقات كثيرة تتطلب أصلاحا طال انتظاره، وأن مسالة محاربة الفساد قد تأخذ مكانها في برنامج الإصلاح المنشود في الأردن وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالي:-

1. ما هي الأسباب التي تدفع الموظفين للسلوك الفاسد في الأردن؟
2. ما هي أشكال ومظاهر الفساد التي يلجأ إليها الموظفين الفاسدين؟
3. ما هي أنجع الوسائل والأساليب التي تحد من الفساد وتكافحه؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الأسباب الفساد في الأجهزة الحكومية الأردنية .
2. تحديد أكثر هذه أسباب تأثيرا في أحداث الفساد والعلاقة بينهما.
3. التعرف على أكثر أشكال ومظاهر الفساد شيوعا في الأردن.
4. التعرف على الأساليب والوسائل التي تحد من الفساد وتكافحه في الأردن.
3. الخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الفساد ليتم مراعاتها في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لمكافحته الفساد وتجفيف منابعه.

– فرضيات الدراسة : وقد أتجه الباحث إلى صياغة فرضيات تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة، بالتركيز على الأسباب لأن وضوحها يساهم في توقع أشكال الفساد السائد ويزيد من فرص نجاح وسائل المكافحة و تسند الدراسة إلى الفرضيات التالية :

1. يعود الفساد في الأردن إلى أسباب سياسية وإدارية واجتماعية وذاتية واقتصادية.
2. تؤثر العوامل الإدارية أكثر من بقية العوامل الأخرى في أحداث الفساد.
3. هناك علاقات ارتباط بين العوامل السياسية والإدارية والاجتماعية والذاتية والاقتصادية المسببة للفساد.

أهمية: الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الأمور التالية:–

1. تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وإدراك الدولة بضرورة وضع الاستراتيجيات الملائمة لاحتوائها والسيطرة عليها، لما يرافقه بعض الآثار السلبية .
2. معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الفساد، وأشكاله وطرق مكافحته ليتم مراعاتها من الأجهزة المختصة في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتحسين آليات مكافحته.
3. قلة الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجال الفساد وبالتالي يؤمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية وعملية مناسبة لسد بعض الفراغ الموجود في أدبيات الإدارة العربية في هذا المجال.

4. يعتبر البحث الأول (في حدود علم الباحث) الذي يتناول أسباب وأشكال وطرق الحد من الفساد في الأردن علاوة على توقيتها لما يشهده الأردن من إصلاحات في مختلف الميادين.

– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الإسهامات العلمية في مجال دراسة الفساد على المستوى النظري، أما على المستوى العلمي التطبيقي فهناك ندرة في الدراسات الميدانية وخاصة العربية وقد يعود ذلك لحساسية الموضوع وابرز هذه الدراسات العربية والأجنبية:–

1. دراسة(الفاعوري، 1997) بعنوان الواسطة في القطاع العام الحكومي وبينت أن الواسطة متفشية في ممارسات الإدارة الوسطى في مختلف المؤسسات الحكومية الأردنية وتؤدي إلى إعاقة العمل الوظيفي وعزت أسبابها إلى الروتين وغياب العدالة في المعاملة كما كشفت أن الواسطة محببة اجتماعيا وتعززها البيئة الاجتماعية.

2. دراسة(الشهابي و داغر، 2000) بعنوان العوامل المؤثرة في الفساد وركزت على الأسباب الكامنة وراء ارتكاب جرائم الفساد وتميزت بمحاولتها التعرف على الخصائص الفردية والبيئية والتنظيمية لمرتكبي الفساد وخلصت الدراسة أن معظم مرتكبي الفساد من الشباب ومن خدماته قليلة ومتدني المستوى التعليمي.

3. دراسة(الاعرجي، 2003)، بعنوان الفساد وعلاقة بالغش في سن الدراسة وربطت ما بين الفساد والغش في المرحلة الجامعية حيث وجدت أن هناك ارتباط وثيق بينهم وواصى الباحث بضرورة تبني وتفعيل الإجراءات التربوية.

4. دراسة(عبد الحليم، 2004) بعنوان الفساد الدوافع والأسباب وكانت ابرز نتائجها احتلال العوامل القيمية والاجتماعية المرتبة الأولى في ممارسة الفساد كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة رواتب الموظفين وحوافزهم وتحديث التشريعات والقوانين لتعالج الممارسات الحديثة للفساد.

5. دراسة(معابرة، 2005) بعنوان الفساد ومعاييره وتوصلت الدراسة بأنه لا يوجد مفهوم محدد للفساد وان أهم المعايير يعتمد على علم الإدارة المعاصرة لتميز التصرف الإداري هي المعيار القيمي.

6. دراسة(Mitr,2000) بعنوان الفساد المجتمعي في الهند حيث أشار إلى أن الفساد السياسي المرتبط بالانتخابات هو السبب للرئيس للفساد واقتراح لا بد من إجراء إصلاحات سياسية في الإدارة الحكومية.

7. دراسة(Baff,2002) بعنوان تحديات الفساد المالي الجديد في الولايات المتحدة حيث بينت الدراسة أن الشركات واسعة النفوذ الأقدر على الفساد والتأثير على القرارات الحكومية واقترح الباحث إجراء إصلاحات تنظيمية وقانونية سريعة في البيئة الأمريكية.

8. دراسة (Flatters, Macleod,2004) بعنوان الفساد والضرائب حيث بينت الدراسة بان هناك محاولة تآمر بين دافعين الضرائب والقائمين على تحصيلها واقترح الباحث من وضع نظام فعال في جمع الضرائب وان يكون هناك عقوبات رادعة للفاسدين.

بالإضافة إلى دراسات أخرى مثل دراسة(Ouma, 1991) ودراسة (Ades and Die Tella 1996) و دراسة أمينوزمان (Aminuzzaman, 1996) و دراسة (Goudie and Stange, 1997)، و دراسة (تانزي و دافودي Tanzi & Davoodi 1997) ودراسة (شانغ جين وي Shang-Jin Wei, 1998) ودراسة ,(Prateek Goortha 2000)،

– **منهجية الدراسة** : تعتمد هذه الدراسة الميدانية في منهجيتها على الأسلوب الوصفي التحليلي، كما تستمد الدراسة بياناتها ومعلوماتها من المصادر **الرئيسة التالية:–**

أ–مصادر ثانوية جاهزة : تتمثل في المقتنيات المكتبية أهمها الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والوثائق الرسمية.

ب–مصادر أوليه: تتمثل في جمع البيانات مباشرة من الميدان بواسطة استبانه تم تصميمها لغايات هذه الدراسة، حيث تم اختبار صدق الاستبانه وثباتها من خلال التحكيم والتجريب الأولى وإدخال التعديلات اللازمة عليها قبل إعادة تصميمها وتوزيعها بشكل نهائي على مجتمع الدراسة.

– عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

– مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الاجهزة الرقابية في الوزارات والبالغ عددهم(283) موظفا وتم توزيع عينة عشوائية تبلغ(110) موظفا. وتم استرداد (97) استبانه تم استبعاد (7) منها ليصبح عدد الاستبانات الملائمة للتحليل(90) استبانه، وعليه تكون نسبة الردود 82% وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تعميم نتائج الدراسة.

– أداة الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة قام الباحث بتطوير استبانه هدفت إلى تحقيق أهداف الدراسة حيث تكونت من أربعة أجزاء أساسية، وفيما يلي وصف لأجزاء هذه الاستبانه.

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على المعلومات الشخصية المتعلقة بالموظفين والتي شملت (الجنس، العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، التخصص).

الجزء الثاني: يشتمل هذا الجزء على(28) فقرة تشمل أسباب الفساد وتقاس كل فقرة بمقياس خماسي مكون من خمسة مستويات للإجابة، وقسمت فقرات هذا الجزء إلى ستة متغيرات كالتالي:-

1-أسباب سياسية وخصص له (7) فقرات.

2-أسباب إدارية وخصص له (6) فقرات.

3 –أسباب اجتماعية وخصص له (6) فقرات.

4. أسباب ذاتية(شخصية)وخصص له (4) فقرات.

5-أسباب اقتصادية وخصص له (5) فقرات.

الجزء الثالث: : يشتمل هذا الجزء على(8) فقرات تشمل أشكال الفساد.

الجزء الرابع: يشتمل هذا الجزء على(13) فقرة تشمل عوامل تساعد على التقليل أو الحد من الفساد وبالتالي مكافحته.

- صدق الاستبانه وثباتها

لمعرفة مدى صدق الاستبانه قام الباحث بعرضها على مجموعة من الاساتذه المختصين، كما تم عرضها على مجموعة من موظفين الوحدات الرقابية في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية لتحكيمها من قبلهم وبعد الأخذ بملاحظاتهم تم تعديل الاستبانه بما يتناسب مع طبيعة الدراسة حتى أصبحت في صورتها الحالية.

ولتأكد من ثبات الأداة تم توزيع الاستبانه على عينه عشوائية مكونه من(15) من الموظفين في وحدات الرقابة وتم إعادة الاختبار على نفس العينة، وقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي(كرونباخ ألفا) لجميع فقرات لاستبانه كما هو مبين في الجدول رقم(1)، ونلاحظ أن معاملات الاتساق الداخلي كانت أكثر من(70%)، مما يشير إلى قوة الارتباط والاتساق ما بين الإجابتين، كما تدل على ثبات الأداة وقدرتها على قياس الأهداف الموضوعة(Sekaran,1992)

جدول رقم(1)

معاملات الاتساق الداخلي(كرونباخ ألفا)

المجال	ألفا
أسباب الفساد	%91
أشكال الفساد	%92
عوامل تساعد على الحد من الفساد	%84

– إجراءات الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، قام الباحث بتوزيع الاستبانات باليد على مجتمع الدراسة البالغ عددهم(110) من خلال زيارتهم في مواقع عملهم ، وطلب الباحث منهم الإجابة عن كل فقرة من فقرات الاستبانه بوضع أشار (X) في المكان المناسب لكل فقرة حسب السلم الخماسي، كما بين لهم الباحث بان الإجابات سوف تعامل بسرية تامة ولن تكون إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وان تكون الإجابة بموضوعية من اجل الحصول على معلومات صادقة تخدم البحث موضوع الدراسة.

وقد صنفت الإجابات إلى خمسة مستويات هي: موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق جدا، بحيث تعطى خمس درجات لإجابة موافق جدا، وأربع درجات لإجابة موافق، وثلاث درجات لإجابة محايد، ودرجتان لإجابة غير موافق، ودرجة واحدة لإجابة غير موافق جدا فيكون المدى للمستويات كما يلي:-

المدى من (1-2.49) للدلالة على مستوى منخفض.

المدى من (2.50-3.49) للدلالة مستوى متوسط.

المدى من (3.50-5) للدلالة على مستوى عالي.

– المعالجة الإحصائية

تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي في تحليل البيانات الواردة في الاستبانه ومنها مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والاختبارات الإحصائية التي تخدم الدراسة.

– وصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة

للتعرف على خصائص أفراد مجتمع الدراسة تم اعتماد التحليل الوصفي المتمثل بحساب التكرارات والنسب المئوية وذلك وفقا لمتغيرات الدراسة، وفيما يلي وصف لخصائص الأفراد وفقا لهذه المتغيرات:-

1–الجنس : يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

جدول رقم(2)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	جميع الفقرات
العدد	76	24	90
النسبة المئوية	%84.4	%26.6	%100

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن (84.4%) من أفراد مجتمع الدراسة من الذكور وهذا يدل على أن غالبية العاملين في وظائف التدقيق هم من الذكور كونها تتطلب عملا ميدانيا مما يتسبب في عزوف بعض الإناث عن التوجه إلى مثل هذه الوظائف.

2 –**العمر**: يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر

جدول رقم(3)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر

الفئة العمرية	30 سنة فأقل	31-35سنة	36-40 سنة	41 فأكثر	جميع الفقرات
العدد	12	39	35	5	90
النسبة المئوية	%13.3	%43.3	%38.8	%5.5	%100

يظهر من نتائج الجدول رقم (3) إلى أن اغلب المراقبين يقعون ضمن الفئة العمرية (31-40) سنة، حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته (82.1%) من أفراد مجتمع الدراسة، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى أن وصول الفرد إلى وظيفة مراقب يتطلب تدرجه في السلم الوظيفي في مستويات مختلفة ويكون من أصحاب الخبرة مثل ذلك يحتاج لفترة زمنية معينة.

3–سنوات الخدمة: يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخدمة

جدول رقم(4)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	5 سنوات فاقل	6-10 سنوات	11-15سنة	16-20سنة	21 سنة فأكثر	جميع الفقرات
العدد	25	23	20	20	2	90
النسبة المئوية	%27.8	%25.6	%22.2	22.2	2.2	%100

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن فئات سنوات الخدمة متقاربة حيث أن كل فئة تكون مسؤولة عن تدقيق نوع معين من المعاملات.

4–المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

جدول رقم(5)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	كلية مجتمع	بكالوريوس	دراسات عليا	جميع الفقرات
العدد	3	31	49	6	90
النسبة المئوية	%3.3	%34.4	%54.4	%6.7	%100

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (5) أن ما نسبته (54.4%) من أفراد مجتمع الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، وهذا يدل على توجه تعيين مراقبين حملة المؤهلات العلمية الملائمة للوظيفة

5–التخصص: يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير التخصص

دول رقم(6)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير التخصص

التخصص العلمي	محاسبة	إدارة	اقتصاد	قانون	أخرى	جميع الفقرات
العدد	57	23	9	6	5	90
النسبة المئوية	%63.3	25.5	%10.0	%6.6	%5.5	%100

ونلاحظ من الجدول السابق أن ما نسبته (68.9%) من تخصص المحاسبة ويعود ذلك لمتطلبات وظيفة المراقب التي تحتاج لطرق محاسبية.

– تحليل بيانات مجتمع الدراسة:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة ومناقشتها، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في كل مجال من مجالاتها، وللحكم على المتوسطات الحسابية تم استخدم مقياس التصحيح السالف الذكر.

أولا:–أسباب الفساد

1–الأسباب السياسية للفساد:

يوضح جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب السياسية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب السياسية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	التساهل في معاقبة الفاسدين وعدم فرض العقوبة المناسبة بحقهم.	4.24	0.79
.2	قلة وجود القدوة الحسنة وفساد بعض أصحاب القرار.	4.21	0.83
.3	ارتفاع معدل دوران المسؤولين.	4.14	0.91
.4	ضعف الفرصة أمام الرأي العام لنقد الانحرافات.	4.12	1.01
.5	الشعور بنقص العدالة في توزيع المكتسبات والحقوق بين المواطنين.	3.99	0.95
.6	صعوبة إجراءات رفع الدعاوي والتقاضي أمام المحاكم.	3.91	1.07
.7	الخوف من بطش أصحاب النفوذ والانصياع لأوامرهم.	3.80	1.06
	جميع الفقرات	4.05	0.94

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب السياسية للفساد بلغ (4.05) وبانحراف معياري (0.94)، وبدرجة مرتفعة مما يدل أن الأسباب السياسية تلعب دوراكبيرا في الفساد، حيث نلاحظ من الجدول أن فقرة "التساهل في معاقبة الفاسدين وعدم فرض العقوبة المناسبة بحقهم جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.24)، تلتها في المرتبة الثانية فقرة " قلة وجود القدوة الحسنة وفساد بعض أصحاب القرار وبمتوسط حسابي (4.21)، وهذه النتيجة تؤكد أهمية العوامل السياسية في أحداث الفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.94) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

2. الأسباب الإدارية للفساد:

يوضح جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الإدارية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الإدارية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تغاضي المدراء عن معاقبة المخالفين وضعف المساءلة.	4.19	0.87
2	ضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف الانحرافات.	4.12	0.88
3	احتكار الموظف لسلطة اتخاذ القرار واتساع نطاق التقدير الشخصي.	4.06	1.00
4	تدني مستوى الشفافية في صنع القرار وتوفر المعلومات للجميع بشكل عادل.	3.08	0.87
5	قصور عمليات الإصلاح الإداري في معالجة الجوانب الفنية مثل الروتين وتعدد الإجراءات وتداخل الصلاحيات.	3.07	0.93
6	غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الاجراءات	3.02	0.99
	جميع الفقرات	3.59	0.92

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الإدارية للفساد بلغ (3.59) وبانحراف معياري (0.92)، وبدرجة مرتفعة، وقد جاءت فقرة تغاضي المدراء عن معاقبة المخالفين وضعف المساءلة بمتوسط حسابي(4.19) وفقرة ضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف الانحرافات بمتوسط حسابي (4.12) وفقرة " احتكار الموظف لسلطة اتخاذ القرار واتساع نطاق التقدير الشخصي بمتوسط حسابي(4.06)، مما يدل على أن الأسباب الإدارية تلعب دورا كبيرا في الفساد، وهذه النتيجة تؤكد أهمية العوامل الإدارية في أحداث الفساد لأن ضعف الإدارة يعطي مجالا للفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.92) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

3. الأسباب الاجتماعية للفساد:

يوضح جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الاجتماعية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاجتماعية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	فساد أخلاق بعض الناس وانحطاط قيمهم.	4.16	0.98
2	التقاليد الاجتماعية والعلاقات العرقية والتعصب للأقارب.	3.92	0.1.04
3	جهل وعدم وعي المواطنين بحقوقهم.	3.82	1.04
4	شيوع الإسراف والترف ومظاهر الحياة المادية.	3.71	0.95
5	عدم استهجان المجتمع لأشكال الفساد.	2.98	1.17
6	تشجيع المجتمع للفساد وعدم نبذ مرتكبيه	2.85	1.28
	جميع الفقرات	3.57	0.92

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الاجتماعية للفساد بلغ (3.57) وبانحراف معياري (0.92)، وبدرجة مرتفعة وقريبة من المتوسط، مما يدل على أن الأسباب الاجتماعية للفساد تلعب دوراكبيرا في الفساد، وهذه النتيجة تؤكد أهمية العوامل الاجتماعية التي تساعد على الفساد لأن العلاقات والضغوط الاجتماعية التي يتعرض لهم الموظفين من أجل المحاباة والتميز تؤدي إلى أحداث الفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.92) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

4. الأسباب الذاتية(الشخصية) للفساد:

يوضح جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الذاتية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الذاتية للفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف الالتزام بتعاليم الدين ونقص الوازع الديني	4.84	0.82
2	سيطرة الجشع والرغبة في جمع المال.	4.07	0.80
3	تدني مستوى الولاء للدولة وضعف صفات المواطنة الصالحة.	4.03	0.88
4	قلة الوعي بأثر الفساد السلبي على المجتمع	3.58	1.14
	جميع الفقرات	4.13	0.91

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الذاتية(الشخصية) للفساد بلغ (4.13) وبانحراف معياري (0.91)، وبدرجة مرتفعة، حيث احتلت فقرة ضعف الالتزام بتعاليم الدين ونقص الوازع الديني على المرتبة الأولى وبمتوسط(4.84) وبدرجة مرتفعة وهذا يدل على أن الأسباب الذاتية تلعب دورا كبيرا في الفساد، وهذه النتيجة تؤكد أهمية نشر الوعي بين الموظفين لأثر الفساد على الفرد والمجتمع ، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.91) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

5. الأسباب الاقتصادية للفساد:

يوضح جدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية للفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأسباب الاقتصادية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.	3.92	1.01
2	تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة.	3.76	0.91
3	المنافسة على كسب الأرباح واقتناص الفرص.	3.61	0.95
4	القيود الاقتصادية على المنظمات.	3.37	0.92
5	أتساع تدخل الدولة في الجوانب الاقتصادية.	3.20	0.94
	جميع الفقرات	3.59	0.94

تبين نتائج الجدول السابق أن الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية للفساد بلغ(3.59) وبانحراف معياري (0.94)، وبدرجة مرتفعة وقريبة من المتوسط، حيث احتلت فقرة عامل اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة. درجة مرتفعة وكذلك تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة، وهذه النتيجة تؤكد أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في الفساد، ويدل الانحراف المعياري في هذا المجال والبالغ (0.94) على درجة اتفاق وانسجام آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مدى تأثير هذا المجال على الفساد.

ثانيا: أشكال الفساد:

يوضح جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بأشكال الفساد التي يلجأ إليها الموظفين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أشكال الفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الواسطة	4.52	0.62
2	المحاباة والتميز	4.27	0.80
3	سواء استخدام المال العام والتقصير	3.82	0.97
4	قبول الهدايا الرمزية	3.52	1.13
5	الرشوة	3.20	1.01
6	الاختلاس	3.05	1.00
7	التزوير	2.69	0.98
8	الابتزاز	2.59	1.08
	جميع الفقرات	3.45	0.94

تبين نتائج الجدول السابق أن أكثر أشكال الفساد شيوعا هي الواسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.52) وبانحراف معياري (0.62) الأمر الذي يتطلب ضرورة دراسته لتخفيف من انتشاره في البيئة الأردنية في حين جاء مظهر المحاباة والتميز في المرتبة الثانية وهذا يعود أن أغلب المجتمع الأردني عشائري ويرتبط بروابط عرقية وعنصرية وأن حصول الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتميز على المراتب الأولى يدل على قوة تأثير الأسباب الاجتماعية في أحداث الفساد في البيئة الأردنية.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن مظاهر الفساد الأولية أو الأقل خطرا حصلت على درجة انتشار مرتفعة أما مظاهر الفساد الأكثر خطورة فقد حصلت على درجة شيوع متوسطة فمثلا الابتزاز يعتبر من اخطر مظاهر الفساد ويعد مدى انتشاره مؤشرا على درجة استشراء الفساد، ولذا حصوله على درجة انتشار متوسطة في البيئة الأردنية يدل على ضرورة اليقضه والاستعداد للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تشير النتائج غلى قربها من منطقة الخطر.

ثالثا: العوامل التي تحد من الفساد

يوضح جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأفراد حول الفقرات المتعلقة بالعوامل التي تساعد على الحد أو التقليل من الفساد مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل التي تساعد على التقليل من الفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تذليل عقبات كشف ومعاقبة المتورطين بقضايا الفساد بغض عن النظر عن مراكزهم ونفوذهم.	4.75	0.74
2	تفعيل دور القضاء لمحاكمة المتورطين بنزاهة واستقلالية.	4.58	0.83
3	أبراز الوازع الديني ونشر تعاليم الدين.	4.56	0.75
4	التنشئة الاجتماعية المبنية على الأخلاق والرقابة الذاتية .	4.56	0.93
5	الاستعانة بقيادات إدارية تتسم بالنزاهة وتعطى القدوة الحسنة.	4.55	0.74
6	الالتزام بمبدأ الجدارة والكفاءة في التعيين والترقية.	4.49	0.74
7	رفع رواتب الموظفين.	3.98	0.78
8	عدالة توزيع الدخل والمكتسبات بين الموظفين.	3.67	0.97
9	تطبيق إشهار الذمة المالية.	3.45	0.83
10	تطوير نظام الحوافز لدى الموظفين.	3.22	0.92
11	التشهير بأسماء المتورطين في قضايا الفساد.	2.8	0.82
12	تنمية القيم الرافضة للفساد وترسيخ قواعد وأخلاقيات العمل.	2.7	0.97
13	وضع القواعد والتعليمات الواضحة وتقليص مجال القرار التقديري.	2.43	0.83
	جميع الفقرات	4.03	0.89

تبين نتائج الجدول السابق أن أكثر العوامل التي تحد أو تقلل من الفساد الفقرة المتعلقة تذليل عقبات كشف ومعاقبة المتورطين بقضايا الفساد بغض عن النظر عن مراكزهم ونفوذهم بمتوسط

حسابي(4.75) والفقرة المتعلقة بتفعيل دور القضاء لمحاكمة المتورطين بنزاهة واستقلالية بمتوسط حسابي(4.58) والفقرة " أبراز الوازع الديني ونشر تعاليم الدين. (4.56) وفقرة التنشئة الاجتماعية المبنية على الأخلاق والرقابة الذاتية (4.56) احتلت المراتب الأولى في التقليل من الفساد وتظهر هذه النتيجة أهمية عند يخلق حافزا لدى الموظفين بعدم ارتكاب الفساد كون القانون يطبق على الجميع دون تمييز، ومنح القضاء الدور المناط به بعيدا عن اغتيال الشخصية وان يكون القضاء مستقلا ضمان محاكمة عادلة ونزيهة، ولا بد من إجراء الإصلاحات المناسبة بشكل دقيق وعادل وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف المكافحة.

كما نلاحظ بان أفراد عينة الدراسة يؤكدون فعالية كل وسائل المكافحة التي تم عرضها مما يعني درجة فعالية عالية وهذا يظهر من خلال الانحراف المعياري والبالغ(0.89) مما يدل على انسجام أفراد عينة الدراسة.

– اختبار الفرضيات

1. يعود الفساد في الأردن إلى أسباب سياسية وإدارية واجتماعية وذاتية واقتصادية.

تقوم الفرضية الأولى في الدراسة على تحديد مدى وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أسباب الفساد ولاختبار الفرضية تم استخدام Friedman Two-Way Anova كما هو مبين في الجدول رقم(14)

جدول رقم(14)

نتائج اختبار فريدمان لتحليل التباين باتجاهين لقياس مدى الاختلاف في أسباب الفساد

المتغير	الوسط الترتيبي
أسباب الاجتماعية	2.03
أسباب اقتصادية	1.98
أسباب إدارية	1.92
أسباب سياسية	1.87
أسباب الذاتية	1.82
مستوى الدلالة 000441	6.2407 Chi Square

وكما تشير النتائج بالجدول هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الأسباب الخمسة حيث بلغت قيمة Chi Square و(6.2407) وبمستوى دلالة(0.0441) وأن أكثر العوامل أهمية في التأثير على مستوى الفساد هي الأسباب الذاتية وتشير ما تم التوصل إليه في دراسات سابقة إلى أهمية العوامل البيئة المبحوثة، بالتالي ضرورة إيلاء هذه الأسباب العناية المناسبة عند وضح استراتجيات للحد من الفساد.

2. تؤثر الأسباب الإدارية أكثر من بقية العوامل الأخرى في الفساد.

يبين الجدول رقم(15) ترتيب لكل مجموعة مسببة للفساد مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول رقم(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة أسباب الفساد

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أسباب ذاتية	4.13	0.91
2	أسباب سياسية	4.05	0.94
3	أسباب إدارية	3.59	0.92
4	أسباب اقتصادية	3.59	0.94
5	أسباب الاجتماعية	3.57	0.92
	جميع الفقرات	3.88	0.93

وفي ضوء ذلك نلاحظ أن أعلى وسط حسابي كان من نصيب الأسباب الذاتية ويعتبر أسباب العوامل الذاتية مؤشر على مدى أهمية العوامل البيئة المبحوثة، بالتالي ضرورة إيلاء هذه الأسباب العناية المناسبة عند وضح استراتجيات للحد من الفساد وذلك بإيلاء الجانب التربوي والقيمي الاهتمام الأكبر، وعدم الاقتصار على جانب الإصلاحات الإدارية كوسيلة وحيدة، وهذه النتيجة تؤدي إلى رفض الفرضية التي نصت على أهمية الأسباب الإدارية في الفساد وهذه تخالف دراسة(الشهابي واغر 2000) على الأهمية النسبية للعوامل الإدارية في التأثير في سلوك الفساد.

3. هناك علاقات ارتباط بين العوامل السياسية والإدارية والاجتماعية والذاتية والاقتصادية المسببة للفساد.

ولمعرفة العلاقة التي تربط أسباب الفساد مع بعضها لبعض، وانه من الصعوبة بمكان عزل أحد هذه العوامل عن الأخرى، بل أن ازدياد الأسباب الاجتماعية يمكن أن يكون ناتج عن أسباب اقتصادية، كما أن الأسباب الذاتية يمكن أن تؤثر في الأسباب الإدارية أو ربما السياسية وغير ذلك من العلاقات وللتأكد من صحة ذلك ، فقد استخدم الباحث معامل ارتباط (بيرسون) لقياس العلاقات بين العوامل المسببة للفساد والمبينة في الجدول رقم(16)

جدول رقم (16)

معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين أسباب الفساد المختلفة

العوامل المسببة للتهرب	أسباب سياسية		أسباب إدارية		أسباب اجتماعية		أسباب ذاتية		أسباب اقتصادية	
	r	α	R	α	R	A	r	α	r	α
أسباب سياسية	1	--	*0.482	0.00	*0.521	0.00	*0.380	0.00	*0.276	0.00
أسباب إدارية			1	--	*0.553	0.00	*0.321	0.00	*0.355	0.00
أسباب اجتماعية					1	--	*0.503	0.00	*0.383	0.00
أسباب ذاتية							1	--	*0.493	0.00
أسباب اقتصادية									1	0.00

(**) دال إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) نلاحظ في الجدول السابق وجود علاقات إيجابية بين جميع العوامل المسببة للفساد حيث كانت قيمة ($\alpha = 0.00$) كما ظهرت قيمة(r) موجبة لسائر العلاقات الأمر يعني بقبول الفرضية والتي تفيد بوجود علاقات ارتباط إيجابية دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأسباب الإدارية والذاتية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفساد، وبالنظر إلى أرقام الجدول السابق نلاحظ أن أعلى قيمة لمعامل الارتباط كانت(0.553) وهي تشير إلى مدى قوة العلاقة بين الأسباب الإدارية والأسباب الاجتماعية وهذا يؤكد أن العوامل الاجتماعية والمتعلقة بالضغوط الأقارب والأصدقاء للموظف تكون سبب بعدم تطبيق الإجراءات وبالتالي يؤدي إلى عدم العدالة والمساواة بين المواطنين مما يؤدي على سلوك السلوك الفاسد، كما نخلص إلى نتيجة بأنه حتى يكتب لإستراتيجية الحد من

الفساد النجاح يجب أن تكون الإستراتيجية شاملة لكافة أسباب الفساد لان كل سبب يؤثر بالأخر.

النتائج والتوصيات

أ–النتائج

1. يعود الفساد إلى أسباب سياسية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.05) بدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك إلى التساهل في معاقبة الفاسدين وعم فرض العقوبة المناسبة بحقهم علاوة على قلة وجود القدوة الحسنة وفساد بعض أصحاب القرار وارتفاع معدل الدوران الوظيفي.

2. يعود الفساد إلى أسباب إدارية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.59) بدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك إلى تغاضي المدراء عن معاقبة الفاسدين وضعف المساءلة، علاوة على ضعف الرقابة الإدارية وقصورها في كشف الانحرافات وأتساع نطاق التقدير الشخصي .

3. يعود الفساد إلى أسباب اجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.57) بدرجة تأثير مرتفعة، وقريبة من المتوسط ويعزى ذلك إلى الروابط والضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها الموظفين.

4. يعود الفساد إلى أسباب الذاتية(شخصية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.13) بدرجة تأثير مرتفعة، ويعزى ذلك إلى غريزة الإنسان الأنانية التي تسعى إلى الجشع والرغبة في جمع المال وضعف الوازع الديني لديهم.

5. يعود الفساد إلى أسباب اقتصادية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.59) بدرجة تأثير مرتفعة، وقريبة من المتوسط ويعزى ذلك تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة والفروق الطبقية بين الموظفين.

6. تلعب الأسباب الشخصية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية مرتبه حسب الأهمية دورا بارز في الفساد وكل منهما يؤثر على الأخر.

7. أظهر الدراسة مدى تفشي ظاهرة الواسطة والمحسوبية والمحاباة والتميز من حيث درجة الانتشار مما يدل على قوة تأثير الولاءات الضيقة من تقاليد اجتماعية وعلاقات في توجيه الأفراد نحو السلوك الفاسد.

8. أظهرت الدراسة حصول جميع وسائل المكافحة على درجة فعالية مرتفعة مما يدل على أهمية هذه الوسائل في الحد من الفساد وان تذليل عقبات كشف ومعاقبة المتورطين بقضايا الفساد مما علت مراتبهم دليل على فعالية المكافحة.

9. بينت الدراسة بأن أبراز الوازع الديني ونشر تعاليم الدين وتعيين قيادات تتسم بالنزهة والقدوة الحسنة وان يكون القضاء نزيها ومستقلا والالتزام بمبدأ الجدارة والكفاءة في التعيين من الوسائل المهمة في الحد من الفساد.

ب. التوصيات:

1. العمل على وضع إستراتيجية متكاملة تشمل على معالجة مسببات الفساد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والشخصية بما يحقق تجفيف منابع الفساد.

2. وضع تشريع تتم صياغته بإحكام وبما يضمن تلافي الثغرات التي ينفذ منها الفاسدين وتشديد العقوبات وانه لا أحد فوق المساءلة مما علت مراتبهم. .

3. نشر الوعي امن خلال وسائل الاعلام المختلفة وعقد الندوات للموظفين ين وتعريفهم بآثار الفساد المختلفة.

4. وضع حوافز تشجيعه تساهم في الحد من الفساد واعتماد مبدأ الجدارة والنزاهة في اختيار الموظفين وخاصة أصحاب المراكز القيادية لإعطاء القدوة الحسنة لدى مرؤوسيهم.

5. تعزيز عامل الثقة والاهتمام بعدالة توزيع الحقوق والمكتسبات بين الأفراد والجماعات للحد من الضغوطات الاجتماعية.

6. العمل على تبسيط الإجراءات والتعامل بشفافية وبما يتفق بمعايير الحكم الرشيد.

7. تشجيع الصحافة الحرة في كشف الفساد وتعقبه والكشف عن مرتكبيه واستخدام مصادر المعلومات الصحيحة والدقيقة بعيدا عن اغتيال الشخصية.

8. تعزيز دور القضاء والمحافظة على استقلاليته ونزاهته وعدم خضوعه للضغوطات.

المراجع

المراجع باللغة العربية

– احمد عبد الحليم، الفساد الإداري الدوافع والاسباب، مجلة البحوث التجارية، المجلد الاول، 2004.

– آدم معابرة. مفهوم الفساد ومعاييره، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 2، 2005.

– المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، السنة 12، العدد 266، ابريل 2001م.

– المعجم الوسيط، المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، ط 2، 1973 .

– انعام الشهابي، محمد داغر، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 2، عمان، 2000.

– رفعت الفاعوري، الواسطة في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية للإدارة الوسطى، منشورات جامعة اليرموك، 1997.

– روبرت كليتجارد، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، التمويل والتنمية، البنك الدولي، مجلد 35، عدد1، مارس، 1998.

– زياد عربية، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، دراسات اقتصادية، مجلة الأمن والقانون، السنة العاشرة، العدد الأول،2002.

– طارق السالوس، "التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، القاهرة، العدد الثامن، 2003.

– عاصم الأعرجي، الفسد الإداري وعلاقته بالغش خلال سني الدراسة، منظر ميداني، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، المجلد 4، العدد 4، 2003.

– عبد الرحمن الهيجان، استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 12، العدد 23، محرم، 1418هـ.

– عبد اللطيف فخري، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد التاسع والعشرون، 2006.

– عبد الله بن حاسن،"الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه "، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.

– علي عبد القادر، "مؤشرات قياس الفساد الإداري"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي، الكويت، العدد70، السنة السابعة، 2008.

– لوي العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009

– مصطفى كامل السيد، صلاح زرنوقة (محرر)، الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1999.

–بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة

المراجع باللغة الانجليزية

- Amimuzzaman, S.M , Accountability and Promotion of Ethics and Standards of Behavior of Public Bureaucracy in Bangladesh", Asian Review of Public Administration, Vol.8, No.1, PP13-27.

- Goudie, A.W. and D. Stange, "Corruption: The Issues", OECD Development Center Technical Papers No 122, paris: OECD.

- Little, W., 1996, “Corruption and Democracy in Latin America,” IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 64-70.

- Prateek Goortha, "Corruption Theory and Evidence through Economics in Transition", International Journal of Social Economics, Vol.27, No. 12, 2000, PP-1180-1204.

- Shang-Jin Wei, "Corruption in Economic Development", Harvard University and National Bureau of Economic Research, held in Bangkok, June 29-July 1, 1998, Web page: http://www.nber.org/~wei

- Transparency International, Berlin,2004. http:// www.transparency.org

- Vito Tanzi and Hamid Davoodi, Corruption Public Investment and Growth, IMF Working Paper No.139 Washington D.C, October 1997.

- Ades, A. and R. Di Tella, “The Causes and Consequences of Corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution” IDS Bulletin, Vol.27, No.2, 1996, PP.6-11.
- Faltters, Frank & Macleod, W. B entley,Admin istrative Corruption and taxation, International Tax and Public Finance, Volume 2, No 3, 2004.
- Huntington, S.P. Modernization and Corrupion, In Heidenheimer, A.J., Political Corruption, Reading In Comparative Analysis, Holt, Rinehart, N.Y,.1997,p.450.
- Mitra, c., The corrupt Society, Indian Journal of Public Administration, 17, 1, 2000.
- Ouma, "Corruption in Public Policy and Its Impact on Development: The Case of Uganda since 1979", Public Administration and Development, Vol.11, No.5, 1991.
- Paolo Mauro, The Effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure: Across-Countrysis, In corruption the Global Economy, 2000.
- Sekaran, Uma, Research Methods for Business: a Skill- Building Approach, John Wiley and Sons, Inc, 1992.
- Telman R., Emergene of Bank Market Buseaucracy, admioistration Development Of Corruption in New States Public Administration Review, Sep.1986.
- World Bank development report, Oxford university press Washington D.C, 1997,p.102.
- World Bank, 1997 b, World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University.
- Wraith, R., and Simpkins, E.,Corruption In DereLoping Countries, New York, Noton,1994.

أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

أ. نسيمة بن يحي – جامعة المدية

الملخص:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970- 2013) باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR ، وكانت النتائج تشير إلى أن: حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد، يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية فهو أثر ايجابي لكن في تناقص من فترة إلى أخرى، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة مما يدل على أن النموذج مستقر، في حين أن حدوث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك استجابة ضعيفة لانخفاض أثر الصدمات في الإيرادات العمومية مما يعني أيضا أن النموذج مستقر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية، السياسة المالية.

Abstract

This research aims to study the impact of shocks tools of fiscal policy on economic growth in Algeria for the period (1970- 2013), and the results indicate that:

Shock structure positive in public spending by one standard deviation, have a positive impact and a morale-boosting GDP real short-term, medium and long term, but the impact of this shock on public revenues is a positive impact, but in a decrease from one period to another, this positive effect on real GDP associated programs of economic recovery and expansion policy in public expenditure which indicates that the model is stable.

While the shock in public revenues by one standard deviation have a positive impact and a significant and immediate response for each of the gross domestic product and real public expenditure in the short term, the medium term and long term, there is a weak response to the low impact of shocks in public revenues, which also means that the model stable.

Key words: economic growth, economic shocks, fiscal policy.

مقدمة:

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من: الكساد، البطالة، التضخم...الخ، إذ عُرفت بأنها أحداث مفاجئة تواجه الدول دون أن يكون لها دور مباشر وفاعل في تحديد تلك الأحداث أو السيطرة عليها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة نظريات، ويُعد انحصار وتقليص الصدمات مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن، إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات سواء كانت نقدية أو مالية مما ينتج عنها آثار على العديد من المتغيرات، وقد تتعمد السلطات أحيانا إلى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة. ونظرا للتغيرات والتطورات التي لابد من مواكبتها وإدخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في ميدان التسيير أو المحاسبة أو التخطيط فإنه يتطلب من الاختصاصي في أي مجال استعمال أدوات وأساليب حديثة ومعاصرة، ولابد له من المعرفة الجيدة لمبادئ هذه الأساليب والنظريات الممثلة أساسا في النظريات القياسية،

والتي هي عبارة عن أداة مهمة في معالجة الظواهر الاقتصادية وتحليلها في صورة كمية طبقا لمناهج الاقتصاد القياسي.

وعلى هذا الأساس ستقوم هذه الدراسة بمحاولة لاكتشاف حساسية الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره المباشر وغير المباشر بالصدمات الإيجابية والسلبية، وذلك عن طريق اختبار رد فعل صدمة افتراضية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات العمومية، النفقات العمومية) على متغير النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق تبرز معالم **إشكالية البحث** التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما آثار صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعالج الموضوع من خلال **المحاور التالية**:

المحور الأول: السياسة المالية وأدواتها.

المحور الثاني: عموميات حول الصدمات الاقتصادية

المحور الثالث: صدمات الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي.

أولاً: السياسة المالية وأدواتها

عرفت السياسة المالية في الجزائر جملة من التغيرات والتطورات من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ويرجع ذلك إلى تغير دور الدولة في كل عصر من العصور، بحيث لا يوجد تعريف واحد محدد للسياسة المالية فقد تعددت التعاريف واختلفت ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- **السياسة المالية تعني** : "استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب[1]".
- **السياسة المالية تعني** : "التغير المتعمد في الإنفاق الحكومي وصافي الضرائب التي تُؤثر على: الناتج، البطالة، المستوى العام للأسعار[2]".
- **السياسة المالية تعني**: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[3]".

- **وبناءا على التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف الشامل كالتالي**: "السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكاناتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يخدم الأهداف المسطرة".وعليه تنحصر أدوات السياسة المالية في:

1 – النّفقات العمومية

تُعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدم في معالجة التقلبات الاقتصادية. وبالتالي يُمكن تعريفها على أنها:

" هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة[4]".ويُمكن تقسيمها إلى:

1 1 – التقسيم الوضعي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى[5]:

- **نفقات إدارية**: هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن...
- **نفقات اجتماعية**: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- **نفقات اقتصادية** : هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل، الري...الخ.

1 2 – التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

تُقسم النفقات العامة وفقا لعدة معايير يُمكن إيجازها كما يلي[6]:

1 2 1 -حسب تكرارها الدوري: تُقسم إلى:

- **نفقات عادية**: هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.

- **نفقات غير عادية** : هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل نفقات مساعدات منكوبي إحدى الكوارث كالزلازل أو الفيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.

1 2 2 -**من حيث أثارها الاقتصادية**: تُقسم إلى:

- **نفقات منتجة**: إذا أتت بإيراد مالي كنفقات السكك الحديدية.
- **نفقات غير منتجة**: إذا لم تأتي بإيراد مالي كنفقات إنشاء وصيانة الطرق.
- **نفقات ناقلة** : تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق العام.
- **نفقات غير ناقلة** : يقصد بها النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية.

2 – الإيرادات العمومية:

حتى تستطيع الدولة أن تُمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تُعتبر دخولا للدولة تُمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.وبالتّالي يُمكن تعريفها على أنّها:

" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[7]".وتشتمل على:

2-1- إيرادات الدولة من أملاكها

تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من غلة الأموال التي تملكها وتتوقف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات على النظام الاقتصادي السائد، دور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد، ويُقسم الدومين إلى قسمين[8]:

- **الدومين العام**: يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والموانئ، تخضع للقانون الإداري.
- **الدومين الخاص** : يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع، الفنادق، وسائل النقل، وتخضع للقانون المدني .

2 2 -الرسم

هو مبلغ نقدي يُدفع من قبل المستفيدين من خدمات محددة يطلبها هؤلاء من السلطات أو المجتمع[9].

2 3 - الضرائب

اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة[10].

ثانيا: عموميات حول الصدمات الاقتصادية

تُعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالآتي:

- **الصدمة الاقتصادية تعني** :"الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا،

والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية، أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية[11]".

- **الصدمة الاقتصادية تعني** :"السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهيار التوازن[12]".

- **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني** :" تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن(جون وليمسون1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن:

(سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية[13]) .

- **الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني:"** الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم[14]...الخ).
- **كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية:"** هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".

1 –أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:

- **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية:كالزلازل أو الفيضانات والتي تُؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تُؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- **الصدمات الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع:
  - تغير عوائد الصادرات؛
  - التضخم المستورد؛
  - ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- **الصدمات الموسمية:** يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويُؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.

- **الصدمات الدورية**: يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا بشكل كبير.
- **الصدمات الهيكلية**: وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.
- **الصدمات الحقيقية**: وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[15].
- **الصدمات النقدية**: تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة[16].

2 – أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يُمكن توضيح **العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية** فيما يلي[17]:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
- ضُعف القطاعات المعوّل عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

2-1- أسباب الصدمات الاقتصادية:

هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما: **فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار** ويُمكن تجزئة ذلك فيما يلي[18]:

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
- العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية؛
- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة؛
- عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
- الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار؛

3 مصادر الصدمات الاقتصادية

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر:

3-1- المصادر الداخلية: وتنحصر في[19]:

- ❖ آليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- ❖ أهداف البنوك المركزية؛
- ❖ معتقدات صُناع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله؛

- السياسة النقدية والأمور السياسية.

3-1- المصادر الخارجية: وتنحصر في[20]:

- اكتشاف بعض الموارد الجديدة؛
- التغير في تكاليف القروض الخارجية؛
- التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي؛
- التغير في قيمة الصادرات.

ثالثا: صدمات الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي.

لمحاولة استنباط أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة (1970-2013) ليتم الحصول على ما قيمته 44 مشاهدة، ومن خلال حصر المتغيرات المفسرة يمكن تقديم االمعادلة التّالية: $X_i= F(LPIB_R, LDEP, LREC, \varepsilon_i)$

$LPIB_R$: يُمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي مُقاسا بالمليون دينار جزائري.

LDEP: تمثل لوغاريتم النفقات العمومية مُقاسة بالمليون دينار جزائري.

LREC: تمثل لوغاريتم الإيرادات العمومية مُقاسة بالمليون دينار جزائري.

1 - **استقرارية السلاسل الزمنية**

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) " P"، لمعرفة نوع الاختبار المطبق أي **ديكي فولر البسيط** (**DF**) أو **ديكي فولر المطور** (**ADF**)بالاعتماد على المعايير التالية: **AKAIKE** و **SCHWARZ** كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (01):تحديد درجة التأخير "P" للسلاسل LPIBr، LDEP،LREC

السلسلة	درجة التاثير	الاستقرارية
LPIBr	**P= 1**	غير مستقرة وهي من نوع DS
LDEP	**P= 3**	غير مستقرة وهي من نوع DS
LREC	**P= 0**	غير مستقرة وهي من نوع DS

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7

ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء **الفرق من الدرجة الأولى** فنحصل على النتائج التالية:

جدول رقم (02):تحديد درجة التأخير "P" للسلاسل DLPIBr ، DLDEP ، DLREC

السلسلة	درجة التأخير	الاستقرارية
DLPIBr	**P=3**	**مستقرة**
DLDEP	**P=3**	**مستقرة**
DLREC	**P=3**	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج Eviews7.

بما أن كل السلاسل مستقرة وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)فهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل ، وبعد إجراء اختبار إحصائية الأثر واختبار إحصائية القيمة العظمى تبين لنا عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات كون القيم المحسوبة في كلا الإحصائيتين أقل من القيم المجدولة وبالتالي تطلب الأمر إتباع المسار VAR.

2 - تقدير النموذج VAR

يُكتب نموذج الانحدار الذاتي VAR للمتغيرات محل الدراسة كما يلي:

$$LPIBr = \underset{(1.57)}{2.77} - \underset{(0.16)}{0.18DLPIBr(-1)} + \underset{(0.04)}{0.24DLDEP(-1)} + \underset{(0.02)}{0.02DLREC(-1)}$$

R^2=0.99 **F= 1326.29**

- معامل التحديد R^2=0.99 وهو يدل على أن الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) مفسّر من قبل المتغيرات المستقلة (الإيرادات العمومية والنفقات العمومية) بنسبة 99 %، أما الباقي فهو 1% والتي تُعبر عن الأخطاء العشوائية.
- كما أن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مُساوية لـ 1326.29 وهي أكبر من القيمة المجدولة 3.23 وهذا يدل على أن النموذج مقبول كليا.

3 - **دراسة السببية بين المتغيرات**

نظريا يمكن القول أن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإنه ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية والجدول التالي يوضح نتائج اختبار السببية لـ **Granger** بين متغيرات الدراسة (التأخير بسنتين).

جدول رقم (03):نتائج تطبيق برنامج اختبار Granger للسببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/01/14 Time: 19:12
Sample: 1970 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIBR does not Granger Cause LREC	42	4.08388	0.0250
LREC does not Granger Cause LPIBR		2.46245	0.0991
LDEP does not Granger Cause LREC	42	1.50485	0.2353
LREC does not Granger Cause LDEP		5.03640	0.0116
LDEP does not Granger Cause LPIBR	42	0.51597	0.6012
LPIBR does not Granger Cause LDEP		13.4483	4.E-05

المصدر:النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7.

من خلال الجدول وبالاعتماد عل إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نُسجل التفسيرات التالية:

- عند مستوى تأخيرين اثنين(lags=2) توجد علاقة سببية في الاتجاهين في مفهوم **Granger** من الناتج الداخلي الخام نحو الإيرادات العمومية عند مستوى معنوية 5 %.مع وجود سببية من الإيرادات العمومية اتجاه الناتج الداخلي الخام عند مستوى معنوية 10 %وهذا ما توضحه إحصائية فيشر ، وعلية نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أي أن أي تغيير في الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى تغير في الإيرادات العمومية والعكس صحيح.
- وجود سببية في مفهوم **Granger** من الإيرادات العمومية اتجاه النفقات العمومية، وعدم وجود سببية من النفقات العمومية الإيرادات العمومية ، وهذا ما تُوضحه إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال.

- من خلال إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال يتضح أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام اتجاه النفقات العمومية اتجاه عند مستوى تأخيرين اثنين(lags=2)، أما عن تسبب النفقات العمومية في الناتج الداخلي الخام الحقيقي فيحدث عند (lags=12)، أي أن أي تغير في النفقات العمومية يؤدي إلى تغير في الناتج الداخلي الخام.

4 - تحليل الصدمات

يسمح تحليل الصدمات بقياس أثر الغير المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، ومن خلال إحداث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد، يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى القصير والمتوسط والطويل، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية فهو أثر ايجابي لكن في تناقص من فترة إلى أخرى، هذا التأثير الموجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي يرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسع في النفقات العامة مما يدل على أن النموذج مستقر.

Response of DLDEP:

Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	1.73E-06	1.17E-06	0.000000
	(2.6E-07)	(1.3E-07)	(0.00000)
2	2.26E-06	8.32E-07	1.79E-07
	(3.7E-07)	(1.4E-07)	(5.0E-08)
3	1.80E-06	9.16E-07	2.38E-07
	(3.4E-07)	(1.5E-07)	(8.4E-08)
4	1.63E-06	7.80E-07	2.68E-07
	(3.2E-07)	(1.4E-07)	(9.9E-08)
5	1.35E-06	6.95E-07	2.62E-07
	(2.9E-07)	(1.4E-07)	(1.0E-07)
6	1.13E-06	5.82E-07	2.43E-07
	(2.5E-07)	(1.2E-07)	(1.0E-07)
7	9.11E-07	4.85E-07	2.16E-07
	(2.1E-07)	(1.1E-07)	(9.3E-08)
8	7.30E-07	3.94E-07	1.85E-07
	(1.8E-07)	(8.9E-08)	(8.1E-08)
9	5.76E-07	3.16E-07	1.55E-07
	(1.4E-07)	(7.2E-08)	(6.9E-08)
10	4.49E-07	2.50E-07	1.28E-07
	(1.1E-07)	(5.8E-08)	(5.7E-08)

المصدر:النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7.

في حين أن حدوث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والنفقات العمومية على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فهناك استجابة ضعيفة لانخفاض أثر الصدمات في الإيرادات العمومية مما يعني أيضا أن النموذج مستقر.

Response of DLREC:

Period	DLPIBR	DLDEP	DLREC
1	4.69E-06	6.30E-07	7.01E-07
	(5.3E-07)	(1.3E-07)	(7.6E-08)
2	1.86E-06	1.63E-06	5.25E-07
	(6.4E-07)	(3.2E-07)	(1.2E-07)
3	2.22E-06	9.45E-07	4.98E-07
	(3.8E-07)	(1.9E-07)	(1.3E-07)
4	1.51E-06	9.09E-07	4.10E-07
	(4.0E-07)	(1.9E-07)	(1.4E-07)
5	1.28E-06	6.72E-07	3.46E-07
	(2.9E-07)	(1.5E-07)	(1.3E-07)
6	9.57E-07	5.48E-07	2.80E-07
	(2.5E-07)	(1.3E-07)	(1.1E-07)
7	7.46E-07	4.19E-07	2.26E-07
	(1.9E-07)	(1.0E-07)	(9.6E-08)
8	5.62E-07	3.25E-07	1.79E-07
	(1.5E-07)	(8.1E-08)	(7.9E-08)
9	4.23E-07	2.46E-07	1.40E-07
	(1.2E-07)	(6.2E-08)	(6.3E-08)
10	3.13E-07	1.85E-07	1.09E-07
	(9.5E-08)	(4.7E-08)	(4.9E-08)

Cholesky Ordering: DLPIBR DLDEP DLREC
Standard Errors: Analytic

المصدر:النتائج مستخرجة من برنامج Eviews7.

5 – تحليل التباين

من خلال تحليلنا للتباين يتبين لنا أن النفقات العمومية تساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير فقط، بينما تساهم الإيرادات العمومية في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل المتوسط والطويل.

خلاصة:

السياسة المالية لا يمكن استخدامها بمعزل عن السياسات الأخرى، تفاديا للتعارض الممكن حدوثه في الأهداف من جهة ولضمان التكامل بين أدوات السياسة المالية من جهة أخرى، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر على مدى غنى وفقر الدول، إضافة إلى أنه يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية، وتنبع أهمية أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي على أساس أنهما من مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي بناءا على فكرة " الطلب يخلق العرض".ومن خلال كل ما سبق يمكن تقديم النتائج والاقتراحات التالية:

1 – النتائج:

- السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذا الهدف؛
- اعتماد الجزائر على قطاع واحد يعرض اقتصادها للهزات والأزمات كما حدث في عام 1986؛
- طبيعة الصدمة هي التي تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه، ففي ظل الصدمات النقدية يحبذ استخدام سعر الصرف الثابت، أما الصدمات الحقيقية فيحبذ استخدام سعر الصرف المرن؛
- تزداد حدة الصدمات بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام، وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص.

2 – الاقتراحات:

- التكامل بين السياسة النقدية والمالية في مواجهة الصدمات، فالسياسة النقدية بمفردها لا يُمكنها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم مثلا، إذ يتطلب الأمر أدوات للتأثير على جانب الطلب ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية؛

- ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من قطاع المحروقات؛
- ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تُصيب أدوات السياسة المالية؛
- إنشاء صندوق سيادي لتجنب صدمات الأزمة المالية مُكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعم بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين؛
- الاهتمام بالدراسات الإحصائية في تحليل ورسم السياسات الاقتصادية.

المراجع:

[1] السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)**، د ط، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 2.

[2] Eric Dodge **, 5Steps to a 5 AP Microeconomic / Macroeconomic**, McGraw-Hill companies, The united states of America, 2005, p 211

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي** ، دط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 239.

[4] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي** ، د ط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 1999، ص39.

[5] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الإسكندرية، 2006، ص ص 35-36.

[6] محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003، ص 28.

[7] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 115.

[8] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 1، دار دجلة، الأردن، عمان، 2011، ص ص 108-110.

[9] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 109.

[10] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[11] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 118-119.

[12] محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980– 2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على :

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359، تاريخ الإطلاع: 2014/01/29، 08:19، ص 2.

[13] حاكمي بوفحص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب– تونس** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 6-7.

[14] Michal R , Darby, **Intermediat Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.

[15] محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

[16] إبراهيم الكراسنة ، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي، 11-2006/06/22، ص 13.

[17] عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990–2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،– فرع اقتصاد قياسي– جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 53-56.

[18] Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009,p 04.

[19] عبد الحسين جليل الغالبي، ليلى بديوي مطوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 207-208.

[20] عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني** ، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط،غير منشورة، جامعة دمشق، 2007، ص ص 20-21.

Revue Algerienne de l'economie et finances

Revue scientifique internationale, semestrielle à comité de lecture
éditée par le laboratoire de macroéconomie et des finances internationales
Université de Médéa – Algérie

N° : 02-septembre 2014

Correspondance et abonnement

Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et des sciences commerciales
Laboratoire de macroéconomie et des Finances Internationales
Université YAHIA FARES – Ain-d'heb – Médèa , 26000 – Algérie

E-mail : rev.lab_mefi@yahoo.com
Tel : (00213)02558328

Renseignements et informations

Tel. Fixe : (+213) 025583285
Tel.por. : (+213) 0662816082 / 0670414605

Président d'honneur

P[r]. Zaghdar Ahmed

Recteur de l'université de Médèa

Directeur de la revue

P[r]. Mekid Ali

Président du c/s de la Faculté

Des sc. E.G.C.

Directeur de l apublication

Dr. Tahtane Mourad

Président du csd / sc. De gestion

Rédacteur en chef

Dr Mezioud Brahim
Directeur du labo. Mefi

Comité de Rédaction :

D[r] . Chaoiki K
D[r] . Mouloudj K
Boulesnam M
Razazi I
Bouaziz A/R

Comité scientifique

P[r]. Mekid A., U. Yahia Farés, Médèa (Algérie)
P[r]. Laribani M., U. Islamique K. lampur (Malaysia)
P[r]. Dabaghia M., U. ElAhlia, Aman, (Jordanie)
P[r]. Mohamed Salah, U. Alger03,Alger (Algérie)
P[r]. Kharbachi H., U. de Béjaia(Algérie)
P[r]. Soualhi Y., U. Islamique (Malaysia)
P[r]. Tebbani A., U. du Québec (Canada)
P[r]. Antipine S., U. UEM, Moscou (Russie)
P[r]. Keddi A., U. Alger 03,Alger (Algérie)
P[r] Salhi S., U. Sétif 01,Sétif(Algérie)
P[r]. Khalfi A., U. Alger 03,Alger (Algérie)
P[r]. Zakan A., ENSPS, Alger (Algérie)
P[r]. Bachi A. U. Alger 03,Alger (Algérie)
P[r]. Toumi S. U. Alger 03,Alger (Algérie)
P[r]. Ratoul M. U. de Chlef (Algérie)
P[r]. Ferhi M., ESC, Alger (Algérie)
P[r]. Lalaoui O. ESC, Alger (Algérie)
P[r]. Rezig K. U. de Blida (Algérie)
P[r]. Bouchenafa S. U. Y. Farés, Médèa (Algérie)
P[r]. Remidi A., U. Yahia Farés, Médèa (Algérie)
D[r]. Atil A., ESC de Rennes (France)
D[r] Saadaoui M., U. Yahia Farés, Médèa (Algérie)
D[r] Khlil A., U. Yahia Farés, Médèa (Algérie)
D[r] Boufasa S., U. Yahia Farés, Médèa (Algérie)
D[r] Semai A., U. Yahia Farés, Médèa (Algérie)
D[r] Tahtane M., U. Yahia Farés, Médèa
D[r] Yedo M., U. de Blida (Algérie)
D[r] Djelid N.,C U. Tipaza (Algérie)
D[r] BenAnaia D., U. K.Meliana (Algérie)
D[r] Bouafia D.,C U. Tipaza (Algérie)
D[r] Mezioud B. U. Y. Farés, Médèa (Algérie)
Dr Selmi R. U. Y. Farés, Médèa (Algérie**)**

Règles de publication dans la revue

1- La langue de publication.

La revue Algérienne d'économie et des finances accepte tous les travaux scientifiques, dans les spécialitées des sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion, rédigés dans trois langues : arabe, Français et anglais.

2- L'évaluation.

Les articles envoyés à la revue seront présentés, pour évaluation, à un comité de lecture. Suivant le résultat de l'évaluation, les articles peuvent être retenus pour publication, ou renvoyés à leur auteurs pour d'éventuelles corrections ou modifications. En cas d'un avis défavorable, la revue n'est pas tenue de renvoyer l'article concerné à son auteur.

3- Les règles de publication

-L'article ne doit pas être publié auparavant, ou soumis à la publication dans d'autres publications.

- L'auteur présente à la revue un engagement de non publication de son article dans d'autres publications.

- La méthode et l'analyse scientifique ainsi que le traitement objectif sont de rigueur.

- l'ordre de publication des articles dans la revue obéie à des considérations purement techniques.

4- Les normes de présentation des articles

Les articles acceptés après évaluation doivent se conformer aux normes suivantes :

- Les articles doivent être saisi en format Word et en simple interlignes. Le texte doit être rédigé en (times new roman) 12 – s'il est présenté en langue étrangère , en (traditional arabic) 14 - en cas de la langue arabe.
- L'article doit contenir deux résumés ne dépassant pas 100 mots chaqu'un – l'un dans la langue de l'article et le deuxième dans une langue différente.
- Le texte doit etre imprimé sur papier 21×29,7 (A4) , avec une marge de 2cm de tous les cotés.

- Le nombre de page requis dans l'article accepté est de 20 pages au maximum et 15 pages au minimum, y compris les figures, les graphes, les tableaux et la bibliographie.
- Les pages, les figures, les graphes et les tableaux doivent être numérotés et titrés en (traditional arabic) 13 - en cas de la langue arabe et en (times new roman) 11- dans le cas de la langue étrangère.
- Toutes les références citées dans le texte sont indiquées en bas de chaque page suivant la méthodologie usuelle reconnue.
- La première page de l'article doit contenir les informations suivantes :
  Nom et prénom de l'auteur, grade scientifique, établissement de rattachement et l'e-mail.

6- Correspondances

- Les articles doivent être adressés à :

Pr Mekid Ali, Directeur de la revue d'économie et des finances, Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et des sciences commerciales ,Laboratoire de macroéconomie et des Finances Internationales - Université YA. FARES – Ain-d'heb – Médèa , 26000 – Algérie
E-mail : rev.lab_mefi@yahoo.com

Les opinions exprimées dans les articles n'engagent que leurs auteurs